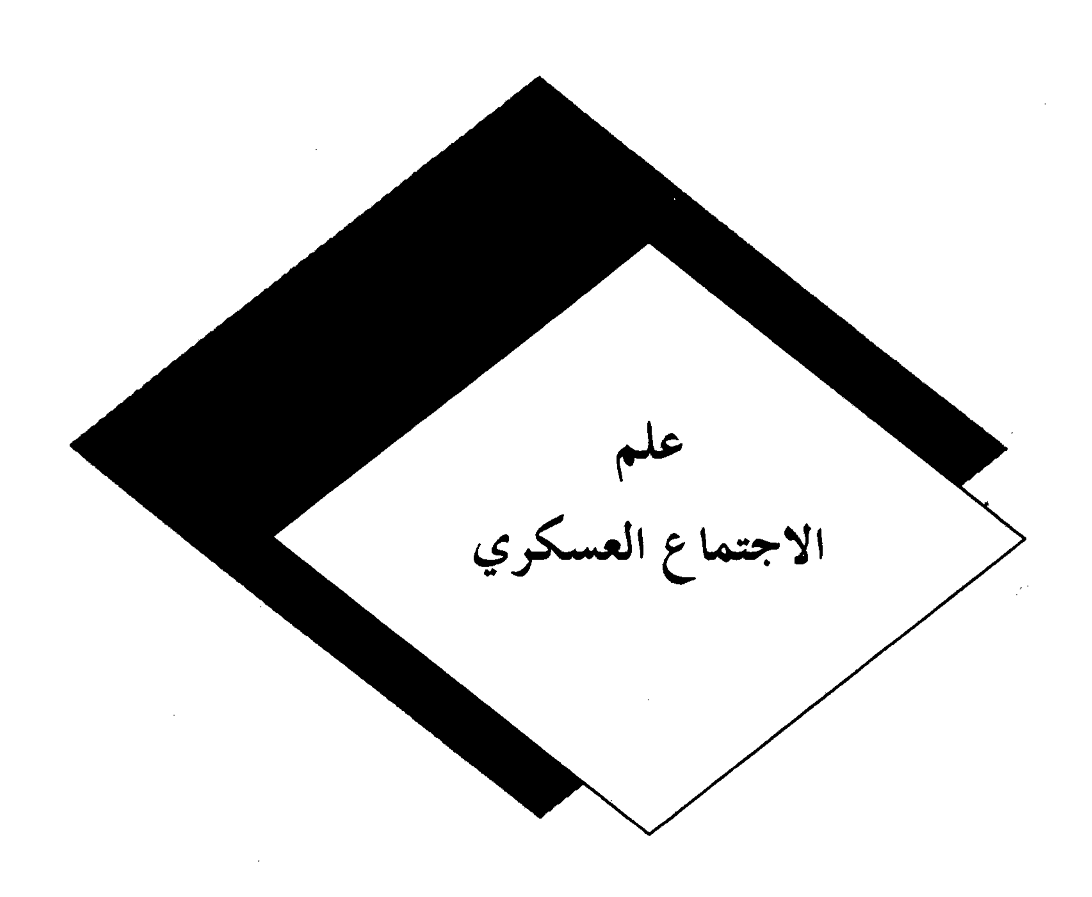

علم
الاجتماع العسكري

تأليف

د. فؤاد الآغا

دار أسامة للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن – عمّان

- هاتف: ٥٦٥٨٢٥٢ -٥٦٥٨٢٥٣
- فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤
- ص.ب: ١٤١٧٨١
- Email:darosama@wanadoo.jo

الطبعة الأولى

٢٠٠٨

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٠٧/٥/١٣٧٢)

٣٠٦,٢٧

الآغا، فؤاد

علم الاجتماع العسكري/فؤاد محمد الآغا._ عمـان: دار أسـامة، ٢٠٠٧.

(   )ص.

ر.أ.: (٢٠٠٧/٥/١٣٧٢)

الواصفات: /علم الاجتماع العسكري//التربية العسكرية//علم النفس العسكري/

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

المقدمة

هناك العديد من البحوث في المجالات السوسيولوجية المختلفة ولكن لم يكن متوافراً بالنسبة للتنظيمات العسكرية، وكان واضحاً ان العلماء السوسيولوجيين اغفلوا دراسة هذه التنظيمات أو حتى التعرض لها في كل الجهود العلمية التي بذلوها، ولهذا لم تتمكن البحوث السوسيولوجية عن التنظيمات العسكرية من تحقيق تقدم يوازي ما حققته في ميادين أخرى كالصناعة وغيرها.

ويعود ذلك إلى أسباب متعددة منها إن معظم العلماء الاجتماعيين مسالمون بطبيعتهم ويريدون أن يكونوا بعيدين عن المسائل المتعلقة باستخدام القوة والعنف هذا إلى جانب الاعتبارات الشخصية والأكاديمية التي تعوق تطور هذه البحوث ونظرة الأكاديميين لها على أنها خارجة عن محور الاهتمامات السوسيولوجية.

ومن الجدير بالذكر ان القوات المسلحة تقف عادة من الدراسات السوسيولوجية موقفاً مشوباً بالحذر والنقد وتتوقف موافقتها على إجراء البحوث غير العسكرية على درجة استفادتها منها ومن المعلومات والنتائج التي تتوصل إليها ولهذا فإنها تولي اهتماماً متزايداً بالبحوث السوسيولوجية في القوات المسلحة لاسيما إذا كانت الدراسة تتطلب بيانات وإحصاءات عن حجم وشكل وبناء التنظيم العسكري .... وهذا الكتاب هو محاولة لاقتحام هذا الميدان وتقديم صورة شاملة عن بناء وديناميات ووظائف التنظيم العسكري وآخر ما يدور في أذهان علماء الاجتماع العسكري من قضايا واتجاهات سواء ما تعلق منها بالتنظيم العسكري أو بعلاقة هذا التنظيم بالمجتمع، ولهذا لابد أن نشير إلى مناهج البحث التي تتعلق بهذا المجال :

الإطار النظري:

في هذا الجانب يعالج الباحث موضوع إطار نظرية النسق المفتوح، والنسق هو مجموعة من العناصر ذات علاقة فيما بينها ولها وظيفة محددة تؤديها في بيئة ما، وهو مفتوح بمعنى انه يستقبل مدخلات من البيئة ويرسل مخرجات لها أي يؤثر فيها ويتأثر بها.

وقد اعتبر هوارد بيكر (Howard Becker) مفهوم النسق الاجتماعي أداة عقلية أساسية في علم الاجتماع الحديث واجمع أيضاً كل من فرناندو كورتيس (Fernaneo.c) وآدم فريزوزك (A. Frzewosk) وجون سبارجو (Gohn Spargue) على أن نظرية النسق هي الأداة العقلية لدراسة العلاقة بين بناء نسق ما وظيفة، وأن هذه النظرية تمدنا بمجموعة من القواعد التي تربط وظيفة نسق ما ببناء ما، والتي تربط مدخلات وتحولات ومخرجات النسق بعضها مع البعض الآخر.

وأوضح مارشالك (Marchalk) إن تحليل أي تنظيم كنسق اجتماعي يعتبر أفضل وسيلة لفهم بنائه وعملياته وإداراته، أما كاتزوخان (Katzan) فقد أكد أن التحليل النسقي هو أوسع المداخل التي تساعد على دراسة بناء وتنظيم ما، والعمليات التي تأخذ مكانها داخل هذا البناء.

ولهذا فإن الباحث رأى إن أفضل معالجة تحليلية للتنظيم العسكري الذي هو موضوع دراسته إنما يتم من خلال تحليله إياه كنسق اجتماعي يتكون من أنشطة محددة لعدد من الأفراد، فالتنظيمات ما هي إلا أنساق اجتماعية أو نوع منها لاحتوائها على ما يعرف بأبنية الصيانة (Maintainace Structure) والأبنية الإنتاجية (Production Structures) والقواعد الرسمية المحددة وبناء السلطة المحدد والنسق القيمي المدعم لبناء السلطة.

نوع وأدوات البحث :

نهج الباحث في دراسته نهجاً وصفياً نظرياً يقوم على أساس المقارنة الثقافية (Cross - Cultural) فالدراسة الوصفية هي الخطوة الأولى لبناء النظرية، والبحوث النظرية هي طريقة لتنظيم المشاكل وتحليل الحقائق لغرض الوصول إلى مبادئ عامة يمكن تطبيقها على المشاكل الجوهرية.

وتعني المقارنة الثقافية دراسة الوحدات الاجتماعية التي تختلف عن بعضها البعض في قيمتها وأنماطها السلوكية لغرض الوقوف على الخصائص العامة لهذه الوحدات التي تجمعها في أبنية متميزة على الرغم من اختلاف الثقافات التي ينتمي إليها، ولهذا فإن الباحث لم يدرس نسقاً عسكرياً معيناً، وانما تمت دراسة النسق العسكري في عموميته في دول القارة الإفريقية، والآسيوية وفي دول أوربا الغربية، والولايات المتحدة، ودول أمريكا اللاتنية، وقد مكنته هذه الدراسة من الاستفادة من معظم الدراسات التي تعالج علاقة النسق العسكري بالأنساق الأخرى في المجتمع والتي اعتمدت أساساً على تحليل هذه العلاقات في دول العالم المختلفة، كما مكنته من تحليل البيانات الخاصة بالقوة البشرية وبالانفاق العسكري العالمي، إضافة إلى الاستعانة بالتراث العلمي للمؤلفات التي تعرضت لموضوع هذا الكتاب والتي اعتبرها دارسوا المناهج ميداناً معترفاً به في موضوع البحث الاجتماعي، كما اعتمد أيضاً على التحليل الإحصائي الوصفي، للبيانات الإحصائية، ويعني هذا أننا قد عملنا على تبسيط وتحليل البيانات الرقمية التي توافرت لديه عن الأنساق العسكري في العالم والكشف عن مدلولها دون الاعتماد على مقاييس معدلات الارتباط أو الانحراف أو ما شابه ذلك مستهدفاً بذلك عرض الاتجاهات البارزة التي تعنيها هذه الأرقام الإحصائية، وقد تم التركيز على تحليل عملية صراع الأدوار العسكرية والمدنية لدى الجنود

على اعتبار إنها كانت من الأمور الشائع ملاحظتها بينهم وذلك من خلال معايشتها اليومية لهم في السرايا التي خدموا بها، وبوضعهم في مواقف حياتية صناعية ثم القيام بقياس ردود فعلهم حينما تكون هذه المواقف فعلية وقد تمت مقارنة هذه العملية عند الجنود المصريين بمثيلتها عند الجنود الأمريكيين وذلك من خلال تحليل الدكتور جون بلير، لها معتمداً على أداة منهجية هي التحليلات الثانوية (Secondary Analyses) وهي التي أشار الدكتور زيجنتلر أستاذ المناهج بالجامعة الأمريكية بواشنطن على استخدامها وهي تعني أن يقوم بعرض مادته العلمية المتوفرة في موضوع معين على أساتذة متخصصين في نفس الموضوع بعرض تحليل وتبادل وجهات النظر حولها.

كما تمت استخدام دراسة الحالة في محاولة للجمع المنظم للمعلومات الفردية على أساس أنها وسيلة تمكن من فهم أداء المجتمع لوظيفته وفهم الحياة الكلية المجتمعية للشخص موضوع الدراسة وفهم خلفيته والدوافع التي تحكم سلوكه، وكان الغرض من هذه الدراسة الكشف عن الاتجاهات والعواطف اكثر من أي شيء آخر، وعلى اعتبارات أن أصحابها يمثلون جماعة خاصة من أفراد مجتمع البحث.

الفصل الأول

علم الاجتماع والنسق العسكري

- مقدمة.
- علم الاجتماع العسكري، نشأته وتطوره.
- العامل العسكري في موسوعات العلوم الاجتماعية.
- العلماء الاجتماعيون والعامل العسكري.
- أسباب تخلف البحوث السوسيولوجية في النسق العسكري عن البحوث الأخرى في علم الاجتماع.
- تعريف علم الاجتماع العسكري وميادينه الأساسية.
- علم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة.
- علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا.

علم الاجتماع والنسق العسكري

تناولنا في هذا المبحث العلاقة بين علم الاجتماع والنسق العسكري في فصلين، الفصل الأول منهما في نشأة وتطور علم الاجتماع العسكري، كما تعرضنا فيه لظهور العامل العسكري في موسوعات العلوم الاجتماعية ولاهتمامات العلماء الاجتماعيين بالعامل العسكري ولأسباب تخلف البحوث السوسيولوجية في النسق العسكري، عن البحوث الأخرى في علم الاجتماع ثم نخرج بعد ذلك على تعريف علم الاجتماع العسكري وميادين دراسته، وننتقل بعد ذلك إلى تتبع نشأة علم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة ودور كل من الحرب العالمية الثانية وجماعة القوات المسلحة والمجتمع بشيكاغو في تطويره.

وقد تم اعتبار يوغسلافيا مثالاً لنشأة وتطور علم الاجتماع العسكري في دول المعسكر الشرقي، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون أيضاً مثالاً لنشأة هذا الفرع من فروع علم الاجتماع طبقاً للظروف الخاصة بالمجتمع نفسه.

وقد تم عرض أهم القضايا الحديثة في علم الاجتماع العسكري وهي قضايا التجنيد الذاتي القائم على التطوع وما أثارته من اهتمامات لدى السوسيولوجية، وكذلك ردود فعل السوسيولوجين نحو القضايا النقابية العسكرية وكذلك للمنظور السوسيولوجي، لقضايا الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح وكيف اسهم العلماء الاجتماعيون بوجهات نظرهم في هذه القضايا وقضية تجنيد المرأة أيضاً.

أولا - العامل العسكري في موسوعات العلوم الاجتماعية:

ظهر اهتمام موسوعات العلوم الاجتماعية ومعاجمها بالنسق العسكري في تحليلها للحالة العسكرية في المجتمع (Mititarism) التي كانت قاسماً مشتركاً فيما بنيها منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٧٧، وبالإضافة إلى هذا التحليل تعرضت موسوعة العلوم الاجتماعية التي صدرت في عام ١٩٣٥ لبعض الموضوعات الأخرى ذات

العلاقة بالنسق العسكري مثل ضبط التسلح والرقابة على القوات المسلحة والحياد العسكري والحرب والقانون العسكري والحكومة العسكرية والغزو العسكري والأوامر العسكرية والتدريب العسكري وظاهرة الهروب العسكري.

كما تعرض اندرسكي (Andreski) لظاهرة الحالة العسكرية للمجتمع في معجم العلوم الاجتماعية الذي صدر في عام ١٩٦٤ وكيث كوانسي رايت (Right) عن ظاهرة الحرب في نفس المجتمع أيضاً.

أما الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية التي صدرت في عام ١٩٦٨ فقد خصصت لأول مرة جزءاً كاملاً للحديث عن القوات المسلحة كتبية كيرت لانج (Lang) وتعرض فيه للمهنة العسكرية وتجنيد الضابط والقيادة والمعركة بالإضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى مثل القوانين العسكرية والقوة العسكرية وتوسع كوتسي رأيت في تحليل ظاهرة الحرب وضبطها وأبعادها وتاريخها وأهميتها وأنواعها.

ثانياً - العلماء الاجتماعيون والعامل العسكري:

- **الرواد الأوائل** : على الرغم من تعدد ووفرة النظريات والبحوث المجالات السوسيولوجية المختلفة فإن ذلك لم يكن متوافراً بالنسبة للتنظيمات العسكرية، وقد كان واضحاً أن السوسيولوجيين قد أهملوا دراسة هذه التنظيمات أو حتى التعرض لها في كل جهودهم العلمية بما في ذلك كتب المقدمات إلا أننا يمكن أن نستثني من ذلك الكتابات الرائدة في علم الاجتماع السياسي ككتاب هارولد لازويل (Laswell) وهانز سبيير (Spiere) اللذين أبديا اهتماماً مستمراً ومنظماً بالتنظيمات العسكرية كأحد عوامل التغير الاجتماعي.

وتعتبر تحليلات مارشال (Marshall) وهو كاتب صحفي ومؤرخ عسكري من التحليلات المتعمقة التي تتميز ببعد النظر في دراسة السلوك العسكري، وقد تمكن من خلال المعلومات التي استقاها من مقابلاته الجماعية للجنود في الحرب العالمية الثانية من أن يقف على الكيفية التي يمكن بها تخفيض نفقات الميزانية في المعركة والتي هي أقل من ربع ما تطلقه الكتائب من أسلحتها.

ويوضح تتبع التحليلات النظرية إن العلماء الاجتماعيين كانوا قد وقفوا موقفاً سلبياً من العامل العسكري، فإن سيمون (Saint Simon) كان يرى أن التنظيم العسكري هو العائق الأساسي للتقدم، أما هربرت سبنسر فقد كان يؤيد إحلال التنافس الصناعي محل الصراع العنيف وقد رأى سمنر (Sumner) أن أحد الآثار الأساسية للحرب هو توسيع الدائرة التي ينتش فيها الإسلام، ويرى جمبلوفيتش Gomplowioz إن الكراهية المميتة بين الأجناس والتي أدت إلى الحرب فيما بينهم قد تحولت إلى العبودية والاستغلال الاقتصادي، وقد أدرك تلميذه راتزنهومز (Ratzenhaufer) أهمية الإحلال التدريجي لدولة الثقافة محل دولة الصراع.

وتعكس وجهات النظر هذه اهتمام العلماء الاجتماعين بالمجتمع أكثر من اهتمامهم بالظواهر العسكرية، ويشير سبيير (Spiere) إلى أن اكتشاف البناء الاجتماعي في القرن التاسع عشر كان بعيداً عن التعرض للعنف وكانت اهتمامات العلماء تتركز في دراسة مظاهر الحرمات الملازمة للوضع الاجتماعي مثل عدم الأمن الاقتصادي أو الحرمان من الحقوق الكاملة للمواطن.

ومن هنا يمكن القول إن الدراسات التي كانت محور اهتمام العلماء تركزت حول الفقر والاستغلال الاقتصادي والصراع الطبقي والعلاقات الداخلية للجماعات، ولهذا فإن هذه الدراسات قد سبقت ظهور علم الاجتماع العسكري وتطورت تطوراً كثيراً قبله.

وقد كان ماكس فيبر مهتماً بدراسة العلاقة بين الطبيعة المتغيرة للتنظيمات العسكرية مثل البيروقراطية وبين المجتمع إلا انه كما يقول اندرسكي لم يستطع استكمال هذه الدراسة ورأى اندرسكي أيضاً أن خط فكرة حول هذه النقطة لم يكن جديداً.

- **مجهودات الباحثين في منتصف الثلاثينات** : لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار وتفكك اجتماعي واسع المدى وظل الصراع المسلح يمثل مشكلة اجتماعية أساسية، وأبرز التسجيل الإحصائي لأثار الحرب تفاصيل لم تكن متوافرة من قبل، كما قدم المؤلف الخاص بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للحرب مائة وخمسين قائمة تغطي كل واحدة منها أحد المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بالحرب في اكثر من ٢١ دولة.

وغطت هذه المادة جانباً كبيراً من الدراسات السوسيولوجية عن الآثار الديموغرافية للحرب وأثارها على الصحة العامة ووقوع الجريمة وتوزيع الدخل، وشكلت هذه البيانات بالإضافة إلى مؤلفات ستيمتز (Steimmetz) وكورنجو (Corngo) العامل الأساسي الذي طور علم الاجتماع العسكري في هذه الفترة بمناقشته للحرب من منظورها السوسيولوجي والانثروبولوجي الواسع، وتمثل هذه الأعمال مجهودات الباحثين في منتصف الثلاثينات وتعكس لنا ان اهتمامهم بالحالة العسكرية للمجتمع وظاهرة الحرب والسياسة القائمة على ممارسة القوة قد حجبهم عن الاهتمام بدراسة التنظيم العسكري، وبهذا ظلت أغلب الكتابات في هذه الموضوعات وخلال هذه السنوات في أيدي العسكريين، الذين لم يستطيعوا مقاومة تحيزهم المهني والطبقي وقاموا بتحليل العلاقة بين العوامل المادية والمعنوية للحرب، وعرجوا على دراسة طبيعة القيادة العسكرية الكفاءة القتالية وهي موضوعات من صميم اهتمامات السوسيولوجين.

ثالثاً - أسباب تخلف البحوث السوسيولوجية في النسق العسكري عن البحوث الأخرى في علم الاجتماع :

إن البحوث السوسيولوجية لم تتمكن من تحقيق تقدم عن الأنساق العسكرية يوازي ما حققته في ميادين أخرى كالصناعة وغيرها بل أن البحوث السوسيولوجية في المستشفيات العقلية كانت أكثر كثافة من مثيلتها في القوات المسلحة، وقد توسعت البحوث السوسيولوجية في التنظيم الصناعي وأكدت مختلف الكتابات التاريخية والتحليل الاقتصادي والانثروبولوجيا الاجتماعية والنظرية السوسيولوجية ان هذه البحوث كانت شاملة للتنظيم الصناعي ككل ولم تقتصر على دراسة الاختبارات الشخصية ودراسة الروح المعنوية.

وكان اتجاه هذه الدراسات إلى السلوك التنظيمي والتسلسل الرئاسي والمكانة والدور الاجتماعي والتكامل والمظاهر التكنولوجية للإنتاج والصلة المتبادلة بينه وبين

المجتمع، عاملاً أدى إلى إثراء الدراسات النظرية والتجريبية التي استفاد منها الباحثون في علم الاجتماع العسكري .ويمكن إجمال أسباب تخلف البحوث السوسيولوجية في النسق العسكري عن البحوث الأخرى في الأسباب الآتية :

موقف العلماء الاجتماعيين:

يرى اندرسكي إن معظم العلماء الاجتماعيين مسالمون بطبيعتهم ويريدون أن يكونوا بعيدين عن المسائل المتعلقة باستخدام القوة والعنف لاسيما وأن ذوي النزعة القومية والمتمسكين بالفضائل الإنسانية والأمور الدينية يحجمون عن دراسة العنف ويسود الاعتقاد بينهم بأنه يجب الاهتمام بالتقدم ودراسته، وأنه ليس هناك داع لأن يشغل الإنسان نفسه بدراسة العنف المنظم وبدت الحرب بالنسبة لهم أمراً يعود بالمجتمع إلى البربرية البدائية، كما بدت التنظيمات العسكرية من مخلفات الماضي وصورت المجتمعات العسكرية والصناعية على أنها تمثل نمطين متميزين تقوم الحياة الاجتماعية في كل منهما على أساس مختلف.

كما وقفت الاعتبارات الشخصية والأكاديمية عائقاً في وجه تطور هذه البحوث إذ ظل الأكاديميون ينظرون إليها على أنها خارجة عن محور اهتمامات الجهود السوسيولوجية، وحينما يتجه العلماء الاجتماعيون لدراسة القوات المسلحة يكون مدخلهم مدنياً في كثير من الاحيان، وهذا من شأنه أن يشوه الاختلافات بين النسق العسكري والنسق المدني وقد يغفلون بذلك السمات المشتركة للتنظيمات كبيرة الحجم، كما قد يستمرون في التأكيد على الزوايا الخاصة بالسلطة والتسلسل الرئاسي والتدرج والأبعاد التقليدية التي تميز القوات المسلحة عن غيرها من التنظيمات غير العسكرية.

تركيز القوات المسلحة على الدراسات السيكولوجية والطب النفسي:

من المعروف إن القوات المسلحة تشرف على البحوث التي تجري فيها وتتوقف موافقتها على إجراء البحوث غير العسكرية بها على مدى استفادتها منها ومن

المعلومات والنتائج التي تتوصل إليها ولهذا فإنها تولي اهتماماً شديداً بالبحوث السيكولوجية والطب النفسي، نظراً لحاجتها إلى الوسائل التي تمكنها من التنبؤ بإمكانية الأداء والتي يمكن تطبيق نتائجها بصورة سريعة.

موقف القوات المسلحة من الدراسات السوسيولوجية :

تقف القوات المسلحة عادة من الدراسات السوسيولوجية موقفاً مشوباً بالحذر وقد لا يمكن لديها مفهوم واضح عن مدى مساهمة هذه الدراسات في تطوير القوات المسلحة.

عامل السرية :

يقف عامل السرية عائقاً أساسياً أمام إجراء البحوث السوسيولوجية في القوات المسلحة لاسيما إذا كانت الدراسة تتطلب بيانات وإحصاءات عن حجم وشكل وبناء النسق العسكري، وليس من شك في أن لهذا العامل دلالات هامة بالنسبة للبحث السسيولوجي إذ من الصعب عليه أن يعتمد على تحليل المادة المتاحة له فقط والتي يحصل عليها من المسرحيين والمتقاعدين، ولعل الاتصال المباشر بالعسكريين من شأنه أن يؤدي إلى توفير ظروف أكثر ملاءمة للبحث السوسيولوجي، ومع ذلك فإن النمو الحديث والعمل الخصب في هذا المجال لم يكونا ناجحين عن تغير أساسي في تطبيق القوات المسلحة لعامل السرية ولكنهما كانا نتاج وتوجيه ونشاط ومثابرة الباحثين السوسيولوجين أنفسهم.

وعلى الرغم من إن القيود التي تفرضها القوات المسلحة على طبع المعلومات التي يجمعها العلماء الاجتماعيون قد خفت عبر الزمن إلا ان هذه القيود لازالت موجودة، ويمكن أن نلمس ذلك فيما يتعلق بالموضوعات ذات العلاقة المباشرة بالقضايا العسكرية، وتخف هذه القيود إذا كانت متعلقة بموضوعات عامة، وما زالت هناك بعض البحوث التي تجد مقاومة من القوات المسلحة في إجرائها كتلك التي تتعلق بإثبات صحة فروض معينة عن البناء الداخلي للقوات المسلحة أو احتمالات الحرب وغير ذلك من الموضوعات الحيوية الأخرى.

ضرورة تصديق القوات المسلحة على إجراء هذه الدراسات:

يعلل السوسيولوجيين بطئ اهتماماتهم بدراسة الأنساق العسكرية بمقاومة العسكريين لهذه الدراسات، وقد يكون واضحاً وصحيحاً، لكن تصديق القوات المسلحة قد لا يكون أمراً هاماً في كثير من الاحيان فقد استخلصت تحليلات علم الاجتماع الصناعي الوثائق والمصادر القانونية والملاحظة بالمشاركة والاستخدام الجيد للمعلومات من الاختياريين.

ويرى الباحث انه على الرغم من أن العسكريين لا يعارضون إجراء البحوث السوسيولوجية كثيراً فإن عدم المعارضة مع هذا لا يعني اهتمامهم بمثل هذه البحوث وهذا لا ينفي وجود فئة قليلة منهم تؤمن بأهمية هذه البحوث وتتسع هذه القاعدة في الوقت الحالي، وفي مقابلة تم إجراؤها من قبل عدد من الضابط والطيارين في القيادة الجوية تبين لهم أن الأسباب التي لا يعارضون فيها إجراء مثل هذه البحوث ترجع إلى إحساسهم بأن لهذه البحوث أهمية في تطوير الحقل العسكري والتعرف على أسباب المشكلات والعمل على حلها وإنها تساعدهم في الوقوف على نوعية المجندين وأفكارهم ونظرتهم لأنفسهم ولغيرهم، وقد أكد بعضهم دور هذه البحوث بعد تزايد دور العسكريين في المجتمع.

وقد فسر العسكريون بطء هذه الدراسات في الحقل العسكري بانغلاق العسكريين على أنفسهم وبتخوف الكثيرين منهم ممن يعتمدون على التدرج في الترقي بمضي الزمن دون الاعتماد على المعرفة والأفكار الجديدة، ورأوا أن هؤلاء لا تخرج معلوماتهم عن حدود مجال عملهم ويخافون من افتضاح أمرهم فيعملون على عرقلة هذه البحوث.

وقد تبين ان العسكريين لا يهتمون بهذه البحوث إلا إذا كانت تمس قضايا وموضوعات تهمهم ويريدون حلولاً لها أو إبداء آرائهم فيها في حين انه لا تتاح لهم مثل هذه الفرصة بغير هذا الطريق، كما أنهم لا يهتمون بها أيضاً إلا إذا تأكدوا من أن

لها نتائج فعلية ستكون آثارها ملموسة عليهم لاسيما إذا كانت لهم تجارب سابقة حول بحوث أجريت، ولم يلمسوا أثارها ومن ثم تكون استجابتهم لها مجرد استجابة لأمر عسكري بملء هذه البحوث وتسليمها، وتحتاج هذه البحوث من جانب القائمين عليها إلى إطلاع وافر ومستمر على الدراسات والبحوث الحديثة والقديمة في علم الاجتماع العسكري.

وتوضح الخبرة ان نسبة المهتمين ضئيلة ومحدودة وان اللذين يفقدون الأمل بسرعة في جدوى الاستمرار في العمل بهذا الميدان يهجرونه تماماً إذا ما تركوا الخدمة في القوات المسلحة، ويقل الأمل أيضاً في أحداث تغير جوهري عن طريق هذه البحوث التي تجري لإصرار القوات المسلحة على أن تسلم زمام أقسام هذه الدراسات إلى أفراد غير متخصصين أو إلى من ليس لديهم الاستعداد الكافي للاطلاع والبحث عما هو جديد، وعادة ما تسوء الأمور إذا سلمت رئاسة هذه الأقسام إلى كبار الضباط الذين يراد استبعادهم من تخصصاتهم العسكرية الأصلية لسبب أو لآخر.

وتوضح الخبرة الأمريكية ان القوات المسلحة الأمريكية قد دعت علماء الاجتماع لملاحظة ودراسة المشاكل الأساسية التي تتعرض لها إلا أن هذه الدعوة كانت على فترات متباعدة وكانت مبنية في نفس الوقت على فكرة مغالى فيها لإمكانيات علماء الاجتماع، وقد أثمرت جهودهم في هذا الميدان لكن العديد من بحوثهم لم يستكمل، كما أن بعضها لم يوضح في تقارير منشورة وكانت إسهاماتها العلمية محدودة وهذا قد يعني ان الفشل في هذه البحوث قد يعود أحد مظاهره إلى علماء الاجتماع أنفسهم .... ومن هنا يمكن القول ان هذا الميدان لا يزال يمثل شكلاً مختلفاً عن الميادين الأخرى في علم الاجتماع.

وتعني الزيادة السريعة في الاهتمام به والعمل فيه أنها في أيدي باحثين متخصصين وان عددهم حتى لو تضاعف مرتين أو ثلاثة فإنهم يمثلون جماعة صغيرة بتحليلات نموذجية مثالية وتعرض اقتراحات نظرية أكثر من كونها تعتمد على المضمون التجريبي.

رابعاً - تعريف علم الاجتماع العسكري وميادين دراسته:

يعرف علم الاجتماع العسكري بأنه ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذي يعتمد على البحوث النظرية والامبيريقية في دراسة القوات المسلحة كتنظيم اجتماعي والعلاقات الاجتماعية داخلها وعلاقتها بالمجتمع، والحرب كإحدى وسائل حل الصراعات بين الجماعات والطبقات والأمم وداخل الدولة ذاتها.

ويركز كيرت لانج على العنف المنظم (Organized Violence) كعنصر أساسي في تعريف علم الاجتماع العسكري من حيث كونه وسيلة أساسية وشرعية يمكن استخدامها لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، وقد يمكن القول أنشطة القوات غير النظامية والدفاع المدني وقوات البوليس وعصابات اللصوص تستخدم العنف المنظم للحصول على أهداف معينة، لهذا فإن علماء الاجتماع العسكري قد حددوا له خمسة ميادين أساسية على هذا الأساس.

١. المهنية العسكرية (Profession Of Arms):

يهتم هذا الجانب بدراسة القوات المسلحة كمهنة شأنها شأن المهن الأخرى تتميز بأن أفرادها يشكلون جماعة قد تخصص أفرادها في الفنون العسكرية واتخذوا هذا التخصص كمحور لحياتهم كلها، وتمثل الخدمة في القوات المسلحة لديهم سياقاً مهنياً كاملاً وليس لبعض الوقت أو على سبيل التعاقد.

وأعضاء المهنة العسكرية فقط هم الذين تطبق عليهم أنظمة التنجيد العسكري ويمرون بتنشئة مهنية معينة وبحراك مهني معين، والمهنيون العسكريون ليسوا مجرد متخصصين في الشؤون العسكرية بل هم أفراد ذوو معايير سلوكية معينة وتمثل محتويات أيديولوجيتهم العسكرية ثقافة فرعية لاسيما وان مساهمتهم فيها أدت إلى تكوين منظور مميز وسلسلة من الاتجاهات تعرف بالعقلية العسكرية (Military

Mind)، وترتبط العناصر المختلفة بهذا المنظور بطبيعة الخدمة والخبرة العسكرية والوسط الاجتماعي الذي يؤدون فيه واجباتهم.

٢.التنظيم العسكري (Military Organization) :

تعني القوات المسلحة لمصطلح سوسيولوجي قبول العنف المنظم كوسيلة شرعية لتحقيق أهداف اجتماعية، وعلى هذا فإن التنظيمات العسكرية هي أبنية تعمل على تنسيق أنشطتها لتضمن النصر في ميدان القتال، وتأخذ هذه الأبنية شكل مؤسسات دائمة يحافظ عليها في وقت السلم لطوارئ الصراع المسلح ويديرها عسكريون محترفون.

وتعتبر القوات المسلحة ولاسيما الحديثة منها تنظيمات معقدة لها حدود واضحة ويمكن أن تدرس كوحدة داخل النسق الاجتماعي الكلي وتختلف داخلياً طبقاً لنوع الأسلحة فهناك الأسلحة البحرية والأسلحة الجوية وغيرها وكل من هذه الأسلحة له بناؤه المميز على الرغم من انه ينسق مع النمط العام الذي يعرف بالقوات المسلحة ولهذه الأسلحة أيضاً وظائف واتجاهات ومشكلات مميزة تدخل بضمن ميادين دراسة علم الاجتماع العسكري.

٣- الأنشطة العسكرية في علاقتها بالمجتمع:

يهتم هذا الجانب من جوانب علم الاجتماع العسكري بدراسة الأنشطة العسكرية في علاقتها بالمجتمع .... وبناء على هذا تعتبر الأنشطة العسكرية في كلتيها نسقاً متكاملاً وظيفياً مع المجتمع الأكبر يحصل على متطلباته من القوة البشرية والمصادر الأخرى للمجتمع.

وتعتمد فاعلية هذه الأنشطة على طبيعة وحجم الحاجات العسكرية وعلى سهولة الحصول على المصادر وإمكانية الاستفادة منها وعلى الحصول على المهارات المختلفة من قطاع أو آخر دون أن يترتب على ذلك أي خلل في التوازن في أي منهما، ويتركز الاهتمام في هذا المنظور السوسيولوجي للقوات المسلحة على مصادر القوة البشرية وتدبيرها والحراك والتدرج العسكري وتوزيع الوظائف بين الأفراد المدنيين والعسكريين وتأثير ذلك على المجتمع ككل.

٤- العلاقات المدنية – العسكرية (Civic-Military.Relations) :

يؤدي الاعتماد المتبادل الذي أشرنا إليه في علاقة القوات المسلحة بالمجتمع إلى الصراعات المحتملة بينها، ويهتم علم الاجتماع العسكري بدراسة هذه الصراعات ومن أمثلة هذه الصراعات ما ينجم عن محاولات العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع وتعظيم الطرق العسكرية على اعتبار إنها الأفضل واقتناع قطاعات كبيرة من السكان بأيديولوجية مؤيدة لذلك.

ومن أمثلة هذه الصراعات أيضاً الصراع الناتج عن علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية والسياسية وهناك أيضاً الصراعات الأخرى المحتملة والمتمثلة في آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة.

٥- سوسيولوجيا الحرب (Sociology Of War):

تمثل الحرب بالنسبة للسوسيولوجين شكلاً أساسياً من الصراع بين الجماعات قد تؤدي إلى تغيرات متعددة، وقد اضطلع (Malionwski) بتحليل وظائف الحرب وعلاقتها بنوع الوحدة الاجتماعية من وجهة نظر انثروبولوجية، كما تناولها فليد (Feld) من منهج تاريخي مقارن، أما بارك (Park) فقد تناولها من منظور سوسيولوجي.

وتدرس سوسيولوجيا الحرب أنماط العنف وضبطه وأشكال الحرب وعلاقة الولاء القومي بتأييد الحرب، كما يدخل في نطاقها أيضاً الحرب النفسية وآثارها.

٦- قوات حفظ السلام الدولية كميدان جديد لعلم الاجتماع العسكري:

أوضح كيرت لانج ان تطور القوات المتعددة القوميات لحفظ السلام قد فتحت مجالاً جديداً تماماً لعلم الاجتماع العسكري، وقد عقد مؤتمر في الدانمارك في الفترة من ٢٤-٢٨ مايو ١٩٧٦م ضم السوسيولوجيين من مختلف دول العالم لمناقشة الموضوعات المتعلقة بقوات حفظ السلام، بالإضافة إلى الضباط الذين اشتركوا فيها بحكم خبرتهم الشخصية وما يمكن أن يقدموه من معلومات ذات قيمة تقوم على أساس مشاركتهم في عمليات حفظ السلام.

وقد اتفق المؤتمرون على إن الأسلوب الأمثل لعلاج الموضوعات المختلفة في هذا الحقل الجديد هو أن يتركز الاهتمام حول القضايا التنظيمية والمهنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والوظيفية لهذه القوات وأن تتم الدراسة على أساس التحليل المقارن.

وظهر من خلال المناقشات أن هناك نقاطاً معينة يجب التركيز عليها وتتمثل في مهام القوات وتشكيلها وتنظيمها والجهة التي تقوم بتكاليفها ورواتبها والإمداد والادراء وكيفية تشكيل كوادرها وعملية تجنيد ضباطها وضباط الصف والجنود، بالإضافة إلى اتجاهات القوات وفترتها الزمنية وتدريبها قبل وخلال وبعد الخدمة وأنماط السياق المهني للضباط وعمليات اختيارهم وفرق المسرّحين منهم.

خامساً - علم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة :

١. دور الحرب العالمية الثانية في تطور علم الاجتماع العسكري :

يرى كيرت لانج إن علم الاجتماع العسكري قد بدأ نقطة انطلاقه في الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٠م، لكن بداياته تعود إلى الحرب العالمية الثانية، وقد كان

السوسيولوجيون الأمريكيون في الحرب العالمية الثانية يجرون بحوثهم على الكتائب العسكرية دون تركيز على النسق العسكري كموضوع للبحث السوسيولوجي المنظم، وقد نشرت النتائج الأساسية لهذه البحوث في مجلدات الجندي الأمريكي (The American Soldier) والتي تعتبر الحجز الأساسي في تطور علم الاجتماع العسكري.

وكانت الحرب العالمية الثانية هي المجال الأول الذي استخدم فيه السوسيولوجيون الأمريكيون قدراتهم المهنية في دراسة التنظيمات العسكرية الأمريكية وقد اجروا بحوثاً متعددة في موضوعات عديدة من أهمها عمليات الدعاية السياسية والروح المعنوية، وكان السيكولوجيون قد بذلوا جهوداً موسعة في مجالات معينة من الحياة العسكرية كما استخدموا بعض مناهج العلوم الاجتماعية في قياس المهارات والاستعدادات للتكيف مع المهن العسكرية.

واستطاعت خبرات السيكولوجيين العسكريين خلال هذه الفقرة أن تقدم أسساً أمكن بموجبها تحقيق تطور سريع ومتلاحق في الاختبارات الشخصية في ميدان الصناعة وغيرها.

ورغم أن بحوث الاتجاهات والروح المعنوية قد استطاعت أن تعطي معلومات مفيدة في مواجهة مشاكل معينة لكنها في الحقيقة قد فشلت في تقديم وصف دقيق للنسق الاجتماعي وحقيقة التنظيم البيروقراطي للقوات المسلحة.

والجدير بالذكر ان الاهتمام بمتطلبات الحرب السياسية ضد القوات الألمانية واليابانية أدى إلى جهود منظمة نظرت إلى هذه القوات على إنها انساق اجتماعية، وقامت في الحرب العالمية الثانية وحدتان مستقلتان للعلوم الاجتماعية بإعادة ترتيب ما حصلت عليه من معلومات استراتيجية وصبتها في قوالب سوسيولوجية وشرحتا عن طريقها درجة صمود قوات المحور لهجوم الحلفاء.

وقد نما وتزايد عدد السوسيولوجيين المهنيين المدربين في الحرب وخدم كثير منهم في القوات المسلحة بعد الحرب وأضافوا بذلك إلى المؤلفات العلمية الكثير من خبراتهم وتحليلاتهم في هذا الميدان.

٢- دور جماعة القوات المسلحة والمجتمع في تطوير علم الاجتماع العسكري :

يعقد العلماء الاجتماعيون المهتمون بدراسة الأنساق العسكرية ندوات سنوية دورية بجامعة شيكاغو، وهم أعضاء في جماعة يطلق عليها جماعة القوات المسلحة والمجتمع، وقد بدأت هذه الجماعة ندواتها تحت إشراف الدكتور جانوتز عام ١٩٦٠م، وقد ساعده بعد ذلك تشارلي موسكن (Charles Moskos) بجامعة نورث ويسترن (North Western)، وقد انتظم في بداية هذه الندوات ثلاثون عالماً سوسيولوجياً وسياسياً تحت إشراف جامعاتهم ومؤسسة راسل ساج(Russel)Sage Foundation ، وتميز أعضاء هذه الجماعة بنشاط ملحوظ في جماعات العمل الخاصة بالمؤتمرات المختلفة التي عقدت لمناقشة موضوع القوات المسلحة والمجتمع في الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وتعتبر مطبوعاتها مساهمة حقيقية في الدراسة المقارنة للأنساق العسكرية.

وكانت هذه الجماعة تتكون من علماء أمريكيين فقط لكن هذه النواة قد نمت في منتصف الستينات لتشمل علماء اجتماع آخرين من قوميات أخرى ضمت جهودها إلى هذا الميدان، ورغم اختلاف هؤلاء العلماء في قيمهم الشخصية والسياسية فإنهم يتفقون جميعاً على ضرورة أن يكون هناك علم اجتماع للتنظيمات العسكرية والحرب والسلام، ويتفقون على نقطة واحدة هامة مؤداها انه يمكن تعزيز الرؤيا لعالم بلا حرب كامل منشود بإلقاء الضوء على الجهود المبذولة في هذه الموضوعات.

وكان هدف هذه الجماعة أن تكون بمثابة نقطة اتصال بين الأعضاء الذين كانوا يقومون ببحوث مستقلة في جماعات عديدة معظم دول العالم، وقد استمرت ندوات هذه الجماعة كوسيلة للاتصال بين الأعضاء وفي التأكيد على أهمية البحث المستقلة.

وتعكس أنشطة هذه الجماعة اهتمامات أعضائها القائمين بالتدريس والبحوث في الهيئات الحكومية والخاصة وقد ارتفع عدد أعضائها من ٣٠ إلى ٣٠٠ عضو يمثلون مختلف التخصصات في العلوم السياسية والاجتماعية والطب النفسي وما شابه ذلك.

وقد امتدت اهتمامات الجماعة لتشمل الدراسة المقارنة للنسق العسكري في كل من الدول الصناعية والنامية واتسعت موضوعات البحث لتشمل دراسة الثورة والتمرد الداخلي وضبط السلاح ونزع السلاح وقوات حفظ السلام الدولية، وبدأ اهتمام الأعضاء في السبعينات بدراسة العلاقات المدنية - العسكرية المقارنة واهتموا بوجه خاص بقضايا تأثير القوات المسلحة على المجتمع واضعين في اعتبارهم آثار الصراع الفيتنامي على المجتمع الأمريكي داخلياً وخارجياً.

كما توسعت الدراسات المقارنة بحيث لم تعد تشمل التنظيمات العسكرية في الدول الحديثة فقط ولكن في دول أوربا الغربية أيضاً، واتجه أعضاء الجماعة إلى الاهتمام بالتعاون مع التاريخيين في دراسة التجنيد الإجباري والمهنية والعلاقات المدينة العسكرية، واستمرت هذه الجماعة في ممارسة دورها في الحفاظ على العلاقات العلمية بين أعضائها وتقويتها ولهذا كانت النظرة النقدية لأعمال الأعضاء ذات أهمية كبيرة.

وكانت أعمال هذه الجماعة تتم من خلال جامعة شيكاغو لعدم وجود جامعة أخرى تهتم اهتماماً قوياً بتحليل الأنساق العسكرية من وجهة نظر العلوم الاجتماعية، وقد أنشأت هذه الجماعة أرشيفاً خاصاً لكتبها وقائمة بالمواد المطبوعة والوثائق والدوريات التي توزع على الأعضاء، كما تطبع موضوعات بحوثها في مجلة حديثة تسمى بمجلة القوات المسلحة والمجتمع.

سادساً - علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا:

على الرغم من إن علم الاجتماع العسكري قد نشأ في يوغسلافيا منذ أكثر من ثلاثين عام إلا أن هناك تحليلات سوسيولوجية للقوات المسلحة موجودة في أعمال العديد من الباحثين اليوغسلافيين مثل جورج كيريزانيك (Juraj Krizanic) وفاك ستيفانوفيك (Vuc Stefanoveic) وبيتر بوجونيك (Peter Pojovic) وآخرين، وعلى العكس من تطور هذا الفرع من علم الاجتماع في البلاد غير الشيوعية فإن اهتمامات الأكاديميين اليوغسلافيين به كانت محدودة وكان هناك إهمال واضح في مداخل الكتب والبحوث العلمية الخاصة به، وصحيح أن هناك بعضُ من الأكاديميين المدنيين الذين تعرضوا لبعض الموضوعات ذات العلاقة بأنشطة القوات المسلحة اليوغسلافية لكن ذلك كان يرجع في معظم الأحوال إلى دعوة القوات المسلحة نفسها.

وقد كان هناك اهتمام ضئيل للغاية بظاهرة الحرب والحالة العسكرية للمجتمع في معظم كتب مداخل علم الاجتماع المعالجة للمادية التاريخية والماركسية، ويمكن أن نستثني من ذلك كتاب أسس علم الاجتماع لأستيجيبان بوليزيفك (Stejepan Pulisevic) وأسس علم الاجتماع العام لأنتي فيامنجو (Ante Viamengo) والمادية الديالكتيكية لأيليجا كوزنوفيك (Ilija kosanovic) حيث تتحدث هذه الكتب في بعض فصولها عن الأصول الاجتماعية للحرب، وناقش بوليزيفيك باختصار الخصائص الاجتماعية للقوات المسلحة. وكانت معظم مساهمات علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا لمنظرين عسكريين وعلماء اجتماع وسياسة يخدمون أساساً في القوات المسلحة، ويشبه الأمر في يوغسلافيا مثيله في البيئات الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية حيث غزا ميدان علم الاجتماع العسكري مؤرخون ومنظرون عسكريون وعلماء نفس اجتماعيون.

وقد كانت هناك جهود كبيرة السبعينيات من القرن الماضي عنيت بتحليل وتفسير الثورة وحرب التحرير القومية اليوغسلافية (١٩٤١-١٩٤٥) وجمعت نتائج هذه الجهود في مجلدات ووثائق ومقالات عن وحدات جيش التحرير اليوغسلافي تناولت مظاهر الحرب ومناطقها والتشكيلات العسكرية العدوّة والصديقة، وكانت هناك

مؤسستان عسكريتان لعبتا دوراً هاماً في تنظيم واتصال هذه الجهود وهما مؤسسة التاريخ العسكري لجيش الشعب اليوغسلافي والموسوعة العسكرية.

ويمكن أن نجد في هذه الجهود الحد الأدنى من التحليل السوسيولوجي للعديد من المظاهر المتنوعة للقوات المسلحة اليوغسلافية قبل الحرب وعن العلاقات المدنية العسكرية بعد الحرب وعن العلاقة بين البناء الاجتماعي وتكوين التشكيلات العسكرية المتعددة في يوغسلافيا خلال الحرب بالإضافة إلى التحليل الاجتماعي والسياسي لديناميات الحرب، وقد ساهم في هذه الأعمال العديد من المؤرخين سواء العسكريين أو غيرهم، ويمكن أن نجد أيضاً بعض عناصر التحليل السوسيولوجي في مذكرات متعددة لفترة ما قبل الحرب اضطلع بها العسكريون في مارس ١٩٤١ وكذلك في حركة المقاومة في ألبانيا واليونان وإيطاليا، لكن هناك القليل من أعمال المؤرخين كانت تعالج الدور الاجتماعي للقوات المسلحة في تاريخ يوغسلافيا. وهناك من القادة السياسيين اليوغسلافيين من تعرضوا للمظاهر الاجتماعية والسياسية للقوات المسلحة في الفترة المعاصرة كما في أعمال تيتو (Josip Proz Tito) عن الاشتراكية والحرب وإدوارد كاري (Edvard Kardelj) الخمسة عن الأعمال العسكرية (Military Work).

وهناك الكثير من المفكرين العسكريين ممن تناولوا بالتحليل المظاهر الاجتماعية والسياسية للتنظيم العسكري مثل دوسان كفيدر (Dusan Kveder) وبوجران اورسكونين (Bogdam Orscanin) براجكور اناكوفيك (Rajko Ronackovic) وآخرين، وتحتوي مؤلفات الكتّاب السابقين على مصادر أولية وثانوية عن علم الاجتماع اليوغسلافي في القوات المسلحة.

وعلى الرغم من هذا الإفراط في المؤلفات السياسية والاجتماعية في القضايا العسكرية فإن تطور علم الاجتماع المهني للقوات المسلحة في يوغسلافيا ظل بطيئاً، ويمكن اقتفاء آثار بدايات هذا العلم الأول في أنشطة المدارس السياسية والسياسية العسكرية لجيش التحرير اليوغسلافي، حيث ان موضوع السوسيولوجيا العسكرية موجود في مناهج هذه المدارس وذلك في محاضرات بعنوان (التربية الأخلاقية والسياسية)، (المادية والتاريخية)، (والماركسية والشؤون العسكرية).

ويرى منصور ابراهيماسك (Mansour Ibrahimpasic) رئيس قسم الاجتماع العسكري والمدرسة السياسية في جيش الشعب اليوغسلافي إن الجهود المنظمة لإنشاء علم الاجتماع العسكري كأحد أنواع العلوم الأكاديمية والعلمية المميزة تعود جذورها الى١٩٥٢م، حيث أُدخل رسمياً في مناهج المدارس وفي التقسيمات الرسمية لجيش التحرير اليوغسلافي، ويرجع أسباب هذا التطور إلى الحاجة إلى البحث العلمي في الأوضاع الاجتماعية والسياسية للقوات المسلحة اليوغسلافية وبرامج تحديثها والحاجة إلى الإعداد النظري العميق للضباط اليوغسلافيين والى عدم كفاية المحاضرات التقليدية.

وقد تمثل المظهر الخارجي في تطوير هذه الجهود في إعادة تسمية المدارس المذكورة – بالمدرسة السياسية العسكرية العليا لجيش الشعب اليوغسلافي- كما استفاد علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا من التطور الخاص بالمذهب الدفاعي الجديد للقوات المسلحة الذي يقوم على المقاومة المسلحة النشطة الشاملة وتكيف مختلف الرجال مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية في دولة غير منحازة وقد تبنت القوات المسلحة اليوغسلافية هذا المذهب عام ١٩٦٥.

ومن هنا تبين لنا ان علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا قد تطور بفعل ودافع نشأت أساساً من أهداف وحاجات القوات المسلحة اليوغسلافية وليس نتيجة لما يدور خارج يوغسلافيا أو بسبب اهتمامات الأكاديميين السوسيولوجين، كما إن مادته كانت متوافرة فيما هو مسجل رسمياً في الأنشطة المنظمة للقوات المسلحة، كما تطورت موضوعاته طبقاً لحاجات المنهج التعليمي للتربية العسكرية وحاجات الأقسام السياسية في القوات المسلحة اليوغسلافية، وتعكس معظم موضوعات العلوم الاجتماعية في برامج المدارس العسكرية الإطار الإيديولوجي والمحتويات المعيارية المشتقة من الفلسفة اليوغسلافية والاتجاه العالمي بداخلها وهذه الموضوعات هي :

- الماركسية والطبيعة الاجتماعية للقوات المسلحة.
- سوسيولوجيا الحرب.
- المظاهر السياسية والاجتماعية للمذهب العسكري اليوغسلافي.

- التنظيمات العسكرية.
- معنويات القتال التي يشترك فيها علم الاجتماع العسكري مع علم النفس العسكري.

وقد حدد الإطار التنظيمي لتطور علم الاجتماع العسكري داخل القوات المسلحة اليوغسلافية بمعرفة قسم الاجتماع العسكري الذي أشرنا إليه آنفاً، ويدرس الطلبة في المدارس العسكرية العليا مواد تتناول أساسيات علم الاجتماع العام وأساسيات علم الاجتماع العسكري – علم اجتماع التنظيمات العسكرية– وتتناول محاضرات علم الاجتماع العسكري مثلاً طبيعة العلم – الحرب كظاهرة اجتماعية – الدور الاجتماعي للقوات المسلحة – الأنماط المختلفة من المجتمعات المعاصرة – النظرة الماركسية للطبيعة الاجتماعية للقوات المسلحة – التحليل الاجتماعي والسياسي لحرب التحرير القومية الثورة من (١٩٤١–١٩٤٥) – والأساس الاجتماعي لمذهب الحرب والدفاع القومي اليوغسلافي.

وقد بذلت عدة محاولات لإدخال موضوع علم الاجتماع العسكري في المنهج التعليمي في الجامعات المدنية، إذ يعطى للخريجين دراسات سياسية عسكرية في كلية العلوم السياسية في جامعة بلغراد كما إن حرية الاختيار بين علم الاجتماع العسكري والعلوم السياسية في القوات المسلحة مفتوحة للخرجين من الطلبة في كلية علم الاجتماع والعلوم السياسية والصحافة في جامعة لوبلينا (University Of Ljubljana)، وقد أجريت أغلب البحوث السوسيولوجية الامبريقية في القوات المسلحة اليوغسلافية تحت إشراف مركز البحوث الاجتماعية والسيكولوجية والسكرتارية القومية للدفاع القومي في ١٩٦٨م، وقد أعد هذا المركز (٣٨) دراسة كبيرة و(٥٥) مسماً للرأي العام وطبع (٢٦) مقالة، وتشتمل هذه الدراسات على موضوعات مثل المستويات الثقافية والتعليمية العامة للضباط وتبني الشباب الصغير للحياة العسكرية، ودراسات على المجندين والتوجيه العلمي والعلاقات الاجتماعية في القوات المسلحة والأوضاع القانونية والاجتماعية للجنود المحترفين وأوضاع المجندين في التنظيم العسكري وتحديث القوات المسلحة ووظيفتها الاجتماعية والسياسية وديانات الجنود والانتفاع بوقت الفراغ والانتفاع باللغات القومية في القوات المسلحة.

ومن أهم البحوث التي أجريت في هذا المركز ذلك البحث الذي كان ينصب على دراسة العلاقات بين القوميات المختلفة في القوات المسلحة اليوغسلافية والذي بدء في ١٩٦٦ م، وتتوافر الآن موضوعات بحوث في علم الاجتماع العسكري داخل القوات المسلحة وفي القطاع المدني، وينتفع القسم السياسي بالبحوث التي تجرى داخل القوات المسلحة.

ولكي تنفذ هذه البحوث فقد جندت القوات المسلحة علماء اجتماعيين مدربين تدريباً شاملاً ومنهم السوسيولوجيين وعلماء النفس الاجتماعي، وقد غلب الشمول على بعض هذه البحوث بينما كان بعضها الآخر جزيئاً، وقد طبع بعضها بالفعل، هذا بالإضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه من المدرسة السياسية العسكرية العليا ومن الجيش ومن مصادر أخرى، وبالإضافة إلى رسائل الدكتوراه في علم الاجتماع العسكري هناك العديد من الرسائل الأخرى في التاريخ العسكري والقانون وعلم النفس والاقتصاد، والواقع انه ليست هناك طرق منظمة لتوفير علماء اجتماع عسكريين مدربين كما انه ليست هناك قنوات اتصال منظمة للبحث في موضوعاته أو حتى هيئة مهنية في شكل قسم داخل الهيئة السوسيولوجية اليوغسلافية أو حتى هيئة فيدرالية للعلوم الاجتماعية، لكن الشيء المعوض جزئياً عن ذلك هو وجود جريدة مهنية تضم أعمالاً مجمعة (Zbornik Radova) طبعت تحت إشراف مدرسة السياسة العسكرية.

وتعود أسباب هذا القصور إلى عوامل عديدة منها إن عدد علماء الاجتماع العسكري في القوات المسلحة محدود ومعظمهم يعمل بعض الوقت، كما يتردد علماء الاجتماع في اقتحام هذا الميدان بسبب القيود العديدة على الموضوعات الخاصة بهذا العلم، وعدم توافر الحد الأدنى من المعرفة المتخصصة في علم الاجتماع العسكري.

وتكمن صعوبات تطور علم الاجتماع العسكري داخل القوات المسلحة اليوغسلافية في حساسيات الأمن والحساسية السياسية للبيانات السوسيولوجية التجريبية بالنسبة للسوسيولوجيين العسكريين في البلدان الأخرى، لكن الوضع السياسي والاجتماعي المميز ليوغسلافيا والطبيعة المغلقة نسبياً للقوات المسلحة عن المجتمع قيدت الاتصال بين السوسيولوجيين المدنيين وبين العسكريين وبينهم العلماء الاجتماعيين الأجانب، ومن هنا نجد أنه لم يكن هناك لسنوات متعددة ما يعمل على

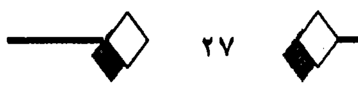

تغذية وتنشيط الأنشطة العلمية داخل القوات المسلحة اليوغسلافية غير انه – في عام ١٩٦٩– أنشئ المجلس العلمي في القوات المسلحة الذي اهتم بمسائل التخطيط والتنسيق بعيدي المدى كما قوى خدمات الترجمة والمكتبات والوثائق.

ومن العوامل التي وقفت في سبيل تقدم هذا الفرع من فروع علم الاجتماع عدم الاهتمام باللغات الأجنبية وعدم فهم المسؤولين وتقديرهم لأهميته، وقد بدأ تطور علم الاجتماع العسكري في القطاع المدني اليوغسلافي مع بناء القوات المسلحة اليوغسلافية بين عامي ١٩٤٥–١٩٦٥، في خلال هذه الفترة كونت القوات المسلحة جهازاً منفصلاً للتعليم والبحوث، كما كانت هناك أيضاً فرص محدودة لتطور العلم خارج المؤسسات المركزية للقوات المسلحة.

ورغم زوال الكثير من الصعوبات فإن هناك بعض القيود مازالت باقية لكن ذلك لم يمنع من توافر العديد من البيانات التجريبية عن القوات المسلحة، وتشمل هذه البيانات المعلومات الخاصة بالحجم الكلي وحجم الوحدات الرئيسية والتكوين الاجتماعي للقوات المسلحة ومحتوياته (الجماعات الاجتماعية – الأصول الريفية والحضرية – المهن – السن– الجنس– السلالة– اللغة) وأنماط التجنيد للضباط وضباط الصف ومعدل الاستبدال والمستويات المقارنة للمعيشة والرواتب والمزايا الأخرى ومعدلات الجرائم وصفات الأفراد العسكريين المتقاعدين.

والواقع إن معظم المسائل المتعلقة بهذه البيانات ليست موضوعاً للمناقشة عبر وسائل الاتصال بالبيانات التي تتداول خارج القوات المسلحة وتكون فقط على المستويات التنفيذية الفيدرالية والحزب الحاكم، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه القيود لم تمنع توافر ونشر بعض المعلومات عن سياسة الدفاع اليوغسلافي.

وقد أدى تطبيق سياسة الدفاع القومية وفقاً لظروف الحكم الذاتي والإدارة الذاتية إلى تدفق العديد من الضباط الاحتياط والمتقاعدين على القطاعات المدنية إلى درجة لم يصبح معها عددهم كافياً لتغطية حاجات المجتمع اليوغسلافي من المعلمين العسكريين المدربين، وقد أدى هذا إلى أن تفتح خمس جامعات يوغسلافية بها أقساماً لدراسات الدفاع القومي مما أدى إلى توسيع الأساس المادي والتنظيمي نحو علم الاجتماع العسكري في يوغسلافيا والى التقاء المدنيين والعسكريين وإتاحة الفرصة للسوسيولوجيين اليوغسلافيين للإسهام بجهودهم في الميدان العسكري.

الفصل الثاني

القضايا الحديثة في علم الاجتماع العسكري

- ❖ قضايا التجنيد التطوعي.
- ❖ النقابة العسكرية.
- ❖ قضايا قوات حفظ السلام الدولية.
- ❖ قضايا الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.
- ❖ قضايا تجنيد المرأة.

القضايا الحديثة في علم الاجتماع العسكري

وقد تم التركيز على تحليل القضايا العسكرية الحديثة للاعتبارات التالية

الاعتبار الأول :

إن هذه القضايا تمثل احدث ما يدور بين علماء الاجتماع العسكري من مناقشات سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها وهي تبين كيف تطور علم الاجتماع العسكري وامتد لتحليل موضوعات لم تكن خاضعة للتحليل السوسيولوجي من قبل.

الاعتبار الثاني:

إن مناقشة قضايا التجنيد التطوعي في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية لا تعني إن دول العالم الثالث بعيدة عن هذا الأمر، فمصر مثلاً تأخذ بهذا النظام بالإضافة إلى نظامها الأساسي في التجنيد وهو التجنيد الإلزامي، كما تعتمد السودان اعتماداً كلياً على التجنيد الطوعي.

وقد يبدو انه ليس من المفيد الآن مناقشة الآثار المترتبة على تطبيق نظام نقل الاحتمالات الآخذ بها في بلدنا، لكن النظرة المتعمقة في الموضوع توحي بأن الأخذ بها في المستقبل أمر ليس بعيد الاحتمال، فهناك توسع في الانتفاع بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة وهناك أيضاً اتجاهات سلبية من بعض الشباب نحو الخدمة الإلزامية وهما بالذات العاملان اللذان أديا إلى التفكير في الاعتماد على التجنيد التطوعي.

الاعتبار الثالث:

إن مناقشة القضايا النقابية العسكرية حتى وإن لم تكن مرتبطة بقضايا التجنيد التطوعي فإنها لا يجب أن تخرج عن دائرة التحليل السوسيولوجي فلو اعتبرنا أن الفروق بين النسق العسكري والأنساق الاجتماعية الأخرى ليست فروقاً كبيرة فإن هذا لا يعني انه يمكن للنسق العسكري أن ينال نفس الحقوق التي تنالها الأنساق الأخرى كالحق النقابي مثلاً.

الاعتبار الرابع:

إن أهمية التحليل السوسيولوجي لقوات السلام الدولية لا يمكن فقط في كونها أحد الميادين الحديثة لعلم الاجتماع العسكري بل لأننا في منطقتنا لسنا بعيدين عن تأثير هذه القوات.

الاعتبار الخامس:

قد يبدو لأول وهلة انه ليست هناك علاقة بين بحوث علم الاجتماع وبين قضايا الرقابة على السلاح ونزعه، ولكن إلقاء أضواء على دور العلماء الاجتماعيين في هذه القضايا قد يكون أمراً هاماً وجديداً في نفس الوقت.

أولاً – قضايا التجنيد التطوعي (All Volunteer Forces) :

اهتم السوسيولوجيون بدراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن التحول من نظام التجنيد الإلزامي إلى التجنيد التطوعي لاسيما بعد ان اتجهت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية الصناعية إلى تطبيقه، وارتبط تطبيق هذا النظام بتخفيض حجم القوات العسكرية تخفيضاً كبيراً، وقد لجأت الولايات إلى تطبيق هذا النظام في السبعينات من القرن العشرين، كما أدخلته بريطانيا في عام ١٩٦٠، وكثر النقاش في هولندا حول تطبيقه، كما دافع هيلموت شميت (Helmt Schmiat) وزير الدفاع الأسبق في ألمانيا الغربية عنه، وكان هناك جدل كبير في كل من إيطاليا وفرنسا حول أهميته في الأمن الداخلي وفي العلاقات الدولية.

وتشير الاتجاهات التي أمكن الوقوف عليها في دول المعسكر الشرقي إلى أن هناك معارضة في بولندا لنظام التجنيد الإلزامي.

وهناك عاملين أساسيين أديا إلى التفكير في تطبيق نظام التجنيد التطوعي :

١. التكنولوجيا العسكرية:

أدى التقدم في التكنولوجيا العسكرية وما صاحبه من تقدم في الأسلحة النووية إلى آثار هامة على النسق العسكري، ومن أهم هذه الآثار أنه أصبحت السيطرة في

ميدان المعركة للسلاح الجوي وفقد سلاح المشاة مزاياه القتالية التي كان ينفرد بها، ولم تعد هناك حاجة شديدة بالتالي إلى الأعداد الكبيرة من أفراد المشاة أو إلى أنشطة القتال التقليدية، بل ازدادت الحاجة إلى المختصين الفنيين مما أدى إلى إعادة النظر في حجم القوات القائمة بالعمليات العسكرية.

٢. اتجاهات الجيل الجديد نحو الخدمة العسكرية:

أدى تدخل الولايات المتحدة في جنوب شرقي آسيا وفي فيتنام إلى ظهور اتجاهات بين الشباب، تعارض الخدمة الإلزامية التي يرى الشباب فيها حداً من حريته الشخصية وتعطيلاً له عن التقدم في سياقه المهني، كما انه قد حدث استياء بين شباب ألمانيا بسبب الخدمة الإلزامية، وانتهت المناقشات حول هذا الموضوع إلى انه يمكن حل مختلف المشاكل الاجتماعية والنفسية المترتبة عليه بتطبيق نظام التجنيد التطوعي.

وقد احدث التجنيد التطوعي ردود فعل مختلفة بين الخبراء والعامة ويمكن إجمال ردود الفعل هذه في اتجاهين أساسيين أحدهما مؤيد والآخر معارض.

- **الاتجاهات المؤيدة للتجنيد التطوعي :**

يركز المؤيدون لهذا النظام على نقطتين مهمتين العسكرية والاقتصادية ويعتمدون في تبرير وجهة نظرهم على العوامل الآتية :

أ – الكفاءة العسكرية :

يرى المؤيدون لهذا النظام أن القوات المحترفة وحدها هي القادرة على تشغيل المعدات العسكرية بكفاءة كبيرة وذلك لاعتمادها على التدريب السريع والمستمر، وفي حين يعتمد التجنيد الإلزامي على التدريب المتكرر والمؤقت وتوفر الاحتياط وهي أمور يصعب معها في كثير من الأحيان تطبيق هذا النظام.

بـ- مشاكل التعبئة :

يؤدي نظام الاحتياط من وجهة النظر التكتيكية إلى مشاكل حادة في الإمداد والتموين والإعاشة لاسيما في حالات الطوارئ التي تتطلب تعبئة وحدات عسكرية كبيرة في أيام وساعات قليلة وذلك على عكس القوات المحترفة المعدة للتحرك في أي وقت.

ج – ضياع الاعتمادات المالية :

يؤكد المؤيدون لهذا النظام إن التجنيد الإلزامي يتسبب في ضياع اعتمادات مالية من المفروض أن تخصص لتجنيد وتدريب أفراد جدد من السهل إعدادهم للتحرك في أي وقت.

- **الاتجاهات المعارضة للتجنيد التطوعي:**

يعتمد المعارضون لتطبيق هذا النظام على عوامل اجتماعية وسياسية يجملونها في الآتي :

أ – منافسة سوق العمل المدني:

يرى أصحاب هذه الاتجاهات إن التجنيد التطوعي يعتمد على عنصر الإرادة الذاتية لاختيار القوات المسلحة كسياق مهني، وهي عرضة بالتالي للعوامل السائدة في سوق العمل المدني كظروف الدخل والمكانة الاجتماعية، ولهذا تجد القوات المسلحة صعوبة شديدة في جذب أفضل الأفراد إليها ممن يستطيعون التعامل مع المعدات المعقدة على اعتبار أن مكانتها الاجتماعية والأعمال المسندة لأصحابها تعتبر في مرتبة أدنى من غيرها، ومن ثم فإنه لن ينضم إليها إلا الهامشيين وذوي المكانة الاجتماعية المنخفضة في المجتمع، وهذا من شأنه أن يؤثر على المستوى المهني العالي الذي يجب على القوات المسلحة أن تحافظ عليه، وان تعمل على تقويته.

ب – عدم التمثيل المتساوي للفئات المختلفة في المجتمع :

يرى المعارضون للتجنيد التطوعي انه لا يحقق التمثيل الكامل للفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع مثلما يحققه التجنيد الإلزامي.

والتمثيل الذي يحققه التجنيد التطوعي هو تمثيل من نوع خاص، بمعنى انه تمثيل للأفراد ذوي الهيئة الاجتماعية الدنيا والأقليات التي يمارس ضدها نوع من التمييز في المجتمع والتي ترى في القوات المسلحة قناة جديدة للحراك الاقتصادي والاجتماعي.

ج- الاختلاف في وجهات النظر بين القوات المسلحة والمجتمع في القضايا الداخلية والخارجية :

يؤيد عدم التمثيل الكامل لفئات المجتمع في القوات المسلحة إلى وجود وجهات نظر مختلفة بين القوات المسلحة والمجتمع في مجال السياسة الداخلية والخارجية إذ قد تتسم اتجاهات القوات المسلحة بالتحفظ بينما قد تكون اتجاهات باقي قطاعات المجتمع حرة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث ظاهرة الاغتراب بين القطاعين المدني والعسكري.

د – اختلال مفهوم المواطنة (Citizen Ship):

يقوم هذا المفهوم على أساس أن جميع أفراد المجتمع مواطنون فيه، لهم جميع الحقوق وعليهم جميع الواجبات، وبما إنهم مواطنون في المجتمع فإن عليهم جميعاً أن يتحملوا واجب الدفاع عن الوطن وحمل السلاح في حالة تعرضه لأي اعتداء.

ويحقق نظام التجنيد الإلزامي هذه الفكرة بصورة واضحة ومثال ذلك هو مطالبة الزنوج في الولايات المتحدة بالانخراط في سلك الجندية في الحربين العالميتين، كتعبير عن طموحهم إلى مواطنة كاملة، ولهذا قد يحدث اختلال في مفهوم المواطنة بتطبيق فكرة التجنيد التطوعي.

ولم تقطع البحوث السوسيولوجية في هذه القضايا شوطاً بعيداً، إلا انه تجري حالياً في الولايات المتحدة دراسات حول تقييم نظام التجنيد التطوعي وتحاول هذه الدراسات الكشف عن آثار تطبيق هذا النظام على القوات المسلحة من زوايا الكم والتكوين الاجتماعي والكفاءة العسكرية وكذلك عن إشارة على التكامل القومي والقيم القومية ثم على المنظور العسكري والسياسي.

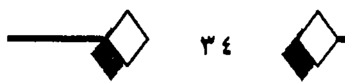

ثانياً – النقابة العسكرية (Military Syndicalism):

ينظم أفراد كل مهنة في تنظيم نقابي يدافعون من خلاله عن مصالحهم وحقوقهم، ويؤدي تحول القوات المسلحة إلى نظام التجنيد التطوعي إلى إثارة التساؤل حول احتمالات تبنيها لعلاقات العمل السائدة في القطاع المدني وما يتبع ذلك من احتمالات التفكير في إنشاء نقابات خاصة بالأفراد العسكريين، تدافع عن مصالحهم وحقوقهم وتعمل على الحصول على مكاسب لهم.

ويولي السوسيولوجيون هذا الأمر أهمية كبيرة بسبب الدور الحساس للقوات المسلحة في الدفاع عن البلاد ضد الهجوم الخارجي وما يحتاجه من متطلبات قد لا تتفق مع ما تستخدمه النقابات من إجراءات الحفاظ على حقوقها كالمفاوضات والأحزاب.

- **المؤيدون لفكرة النقابات العسكرية :**

يرى المؤيدون لفكرة إنشاء النقابات العسكرية إن مثل هذه النقابات يمكن أن تمثل مصالح الأفراد العسكريين وتعتبر أفضل الوسائل للمحافظة على حقوقهم القانونية والدستورية، كما تعتبر أيضاً وسيلة للتكيف مع التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تحدث حول القوات المسلحة شأنها في ذلك شأن أي تنظيم آخر في المجتمع.

ويرى المؤيدون لهذه الفكرة أيضاً إن القوات المسلحة تختلف عن غيرها من التنظيمات الأخرى في ان لأفراد هذه التنظيمات الحق في اختيار الأعمال التي يقومون بها بينما لا يتمتع العسكريون بهذا الحق، ولا تكن الفرصة متاحة للقوات المسلحة عادة في منافسة التنظيمات الأخرى في المجتمع مما يؤدي إلى الإقلال من رضا العسكريين عن أعمالهم، وهذا يؤدي بدوره إلى أن يحجم الشباب عن الالتحاق بالقوات المسلحة، ويفضل العمل المدني عليها وان يفكر الملتحقون بها في تركها بعد انتهاء التزاماتهم العسكرية، ولهذا فإن النقابات العسكرية تعتبر ضماناً لتجنب مثل هذه الأمور.

- **المعارضون لفكرة النقابات العسكرية :**

تتركز وجهات نظر المعارضين لفكرة النقابات العسكرية في النقاط الآتية:

١- إن الآخذ بها يعتبر تهديداً خطيراً للأمن القومي وسيؤدي إلى تدمير القيم والمعايير الجماعية الهامة واضعاف فعالية القوات المسلحة.

٢- إن تكوين هذه النقابات متوقف على توافر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلق بيئة يمكن أن تؤدي فيها هذه النقابات وظيفتها وعلى درجة استفادة العسكريين من قيامها والحقوق الممنوحة لهم في التفاوض مع الحكومة.

٣- إن هناك احتمالاً بتزايد نفوذ هذه النقابات وعدم اقتصاره على الجوانب المتعلقة بظروف العمل في القوات المسلحة، فقد تمتد اهتمامات هذه النقابات لتشمل التعرض للسياسة العسكرية فينتج عن ذلك آثار ليست في صالح البلاد إذا كانت هذه السياسة موضع جدل ونقاش وتفاوض.

٤- ليس هناك ما يضمن عدم التحيز الحزبي للنقابات العسكرية، إذ توضح تجربة الدول الصناعية أن النقابات قد ربطت نفسها بأحزاب اليسار والوسط، ومن ذلك الارتباط بين النقابات الكبرى والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، إذ من المفروض أن يكون العسكريون محافظين وألا تكون لهم ميول متحيزة لحزب معين، ولو حدث ذلك فإنه يؤدي إلى نمط جديد من العلاقات المدنية العسكرية.

٥- قد يؤدي إنشاء النقابات العسكرية إلى حدوث اضطراب في مفاهيم التصور الذاتي العسكري التقليدي والشرف العسكري، إذ سيتوقف قبول الكثير من الأمور على الاقتناع بها أولاً بدلاً من تنفيذها الفوري اعتماداً على عوامل التضحية والواجب، وإذا رغب العسكريون في الاحتفاظ بهذه التصورات الذاتية وبأهمية الشرف العسكري فسيجدون أنفسهم في مواقف صراعية تعود إلى موقف النقابات ذاتها من هذا الموقف الذي قد لا يعول كثيراً على هذه العوامل ويؤكد على التفاوض والمساومة بدلاً منها.

٦- يرى المعارضون للنقابات العسكرية إن السماح بها يتسبب في أن يكون الاهتمام برفاهية الأفراد على حساب إنجاز المهمة في المعركة.

ولكن كيف يمكن أن نتصور شروط العضوية وعمليات صنع القرار والشروط التي يجب أن تتوافر في المفاوضين في حالة قيام هذه النقابات؟.

أ- العضوية :

توضح الخبرة الأوربية في هذا المجال إن العضوية تشمل كل أفراد القوات المسلحة بغض النظر عن رتبتهم وسواء كانوا ضباطاً أم ضباط صف أم ضباط جنود.

ب – صنع القرار :

لن تكون قرارات سياسة الأفراد وظروف العمل موكولة تماماً للإدارات العسكرية بل سيكون مطلوباً من هذه الإدارات أن تتشاور مع النقابات في هذه الأمور، ولن يصدر القرار من أعلى إلى أسفل بل سيكون هناك تيارات من الأفكار والمعلومات التي يتم تبادلها من أعلى ومن أسفل.

ج – الشروط التي يجب توافرها في المتفاوضين :

لابد أن يتوافر لهذه النقابات في حالة قيامها هيئة من المختصين في أسلوب المفاوضات ممن تتوافر فيهم الكفاءة للتعامل مع الموضوعات الخاصة بعلاقات العمل بالإضافة إلى القانونيين المتخصصين وأن تتوافر تدريبات أساسية تمكنهم من فهم اتفاقيات التفاوض وذلك حتى تتمكن النقابات من أداء وظيفتها.

والنقطة الأخيرة في هذا الموضوع هي الفرق بين هذه النقابات وغيرها من النقابات الأخرى للمهن غير العسكرية، والواقع إن هذا الفرق يبرز من خلال القيود التي تفرض على هذه النقابات فيما يتعلق بطبيعتها ومسؤولياتهم.

ويمكن إجمال هذه القيود فيما يلي كما توضحها خبرات البلاد الأوربية:

١- أن تكون امتيازات العسكريين حقوقاً مكتسبة تحتفظ الإدارة العسكرية بكل هذه الحقوق ولن يكون هناك تفاوض بشأنها.

٢- لن تكون هناك مفاوضات حول مهمة القوات المسلحة وميزاتها وقوتها البشرية وتكنولوجيتها وأمنها الداخلي.

٣- لن تكون هناك عضوية مفروضة في هذه النقابات.

٤- لن يكون لهذه النقابات الحق في الإضراب.

٥- يعطل عمل النقابات العسكرية بالكامل في أوقات الطوارئ القومية. ويعطى هذا الحق للرئيس، لتجنب أي مخاطر على الأمن القومي.

٦- توضع قيود على الاتجاهات السياسية لهذه النقابات حتى لا تتحيز لحزب سياسي معين.

ثالثاً - قضايا قوات حفظ السلام الدولية: (Soctogy Of The U.N Peace Keeping Forces)

أوضح تشالز موسكوس (Charles Moskos) إن التحليل السوسيولوجي لقوات حفظ السلام الدولية يجب أن يهتم أساساً بالديناميات الداخلية والأبعاد المختلفة التي تساهم في إعادة بناء النسق العسكري الذي هو متميز بطبيعته ويتجه دائماً إلى استخدام القهر والعنف، وتزداد أهمية النتائج السوسيولوجية بقدر نجاحها في تحقيق هذا الهدف.

ويشتق موسكس هذا الهدف من تعريفه لقوات حفظ السلام التي يصفها بأنها كيان عسكري يتكون من عسكريين ينتمون إلى دول متعددة ويعملون تحت قيادة دولية غير متحيزة، ويلتزمون بالحد الأدنى المطلق في استخدام القوة لمنع العدوان العسكري أو الحد منه، ولا يقتصر مفهوم هذه القوات على أفرادها العسكريين فقط، بل يشمل تلك الجماعات التي تقوم بمهام محددة مثل جماعات الملاحظة والدوريات وما شابه ذلك.

وقد قام موسكس بأول تحليل سوسيولوجي تفصيلي لقوات حفظ السلام الدولية وذلك في الدراسة التي أجراها في قبرص في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وكان الهدف منها فهم العوامل الاجتماعية التي تساعد أو تعوق أداء هذه القوات لمهمتها، وقد درس موسكوس المؤلفات التي كتبها العلماء المتخصصون حول قضايا القوات الدولية وما تتضمنه من بحوث في العلاقات الدولية ونظرية السلام وحل الصراع ... وحاول أن يستخلص من هذه المؤلفات بعض الفروض التي قام بالتحقق من درجة صدقها، وصاغ هذه الفروض على النحو التالي :

١- إن الوسط السياسي والعسكري لجنود الدول المشتركة في هذه القوات له دور قوي في ميولهم لاستخدام القوة بمعنى إن أكثر الجنود ميلاً لإقرار أخلاقيات المحافظة على الأمن هم جنود الدول المحايدة على اعتبار انه ليست لدى هؤلاء الجنود أي اتجاهات عدائية، وبالتالي فإنهم لا يتحيزون حينما يوكل إليهم مهام خاصة في حفظ السلام، وهذا يعني إن الدول الكبرى لا تعتبر شريكاً مناسباً في عمل هذه القوات وذلك بسبب تاريخ مؤسساتها العسكرية المعتمدة على العنف.

٢- إن الإحساس غير القوي بالقومية لدى جنود الدول المحايدة يزداد من احتمالات إقرارهم للسلطة الدولية، ويعني هذا أن للثقافة السياسية، تأثيراً إيجابياً على ميول هؤلاء الجنود للتوحد الدولي والتي تعتبر أمراً ناتجاً عن احتوائهم المستمر في أعمال دولية، ويختلف الأمر لدى جنود الدول الكبرى الذين يصعب عليهم التخلي عن مبدأ السيادة في العمليات الدولية لأن الدول التي ينتمون إليها اعتادت أن تلعب دوراً عالمياً مستقلاً.

٣- إن طبيعة تدريب قوات حفظ السلام لها دور هام في تسهيل نمو أخلاقيات المحافظة على السلام بين أفراد هذه القوات، ولا يعني هذا إن التدريب العسكري التقليدي سواء كان في دول كبرى أو صغرى يعمل على تنشئة الأفراد على قبول العنف أو يحفز لديهم الرغبة في كسب المعارك وإنما يعني إن قوات حفظ السلام الدولية في تجنبها للعنف واتجاهها نحو المفاوضات والصلح تعتمد على تدريب خاص يعمل على تشربها لهذه المبادئ ولا يقوم على القهر بل على استخدام الحد الأدنى من القوة.

٤- إن المساهمة في عمليات حفظ السلام قد يؤدي إلى تغذية القيم العالمية بين جنود هذه القوات، ويعني انه إذا كان الشرط الجوهري للتنشئة العسكرية هو ولاء الجنود لدولة معينة فإنه وبناء على هذا سيتجه جندي القوات الدولية إلى البحث عن ولاء فوقي وهو ولاء لقيادة الأمم المتحدة.

٥- ارتباط متغيري العالمية والمحافظة على الأمن: يرى موسكوس إن هذين المتغيرين متشابهان ويعملان معاً وهما غالباً القيمة من وجهة نظر منظور السلام وهما بهذا وجهان لعملة واحدة هي حفظ السلام.

٦- انه لابد من أن يعاد تحديد بناء المهنة العسكرية المعاصرة بحيث تشمل مواجهة متطلبات دور حفظ السلام، ويلاحظ دائماً إن هناك فضلاً كبيراً بين متطلبات حفظ السلام ومهام القوات المسلحة التقليدية التي يعتمد أساساً على الولاء المحلي واستخدام السلاح لغرض معين في حين إن مهمة حفظ السلام تعتمد على مقاييس غير قهرية وإنجاز مهام غير متحيزة، وهذا هو المفهوم الجديد الذي يرى موسكوس إن الحاجة إليه يجب أن تكون من أهداف المهنة العسكرية المعاصرة، وقد قام موسكوس باختبار الفروض السابقة أثناء دراسته الميدانية على هذه القوات في قبرص وتبين له الآتي :

- الالتزام بأخلاقيات حفظ السلام ليس قاصراً على جنود الدول المحايدة: أوضحت دراسته انه لم تكن هناك اختلافات سلوكية بين الجنود من مختلف القوميات للالتزام بالمستويات السلوكية في حفظ السلام، ولم يجد إن هناك ارتفاعاً أو انخفاضاً في درجة الالتزام بهذه المستويات لدى جنود قومية معينة، ولم يكن سلوك الضباط والجنود البريطانيين مثلاً – وهم يمثلون أفراد قوة كبرى في قبرص مختلفاً عن سلوك الضباط والجنود المنتمين إلى كندا والنرويج وايرلندا كدول محايدة، وهذا يعني إن القوات الدولية كانت متوافقة مع محك المعيار الأمني لحفظ السلام وإن هذا التغير مستقل بدرجة كبيرة عن عوامل الاحتواء العالمي، ولم يتبين إليه إن أفراد هذه القوات كان لها تأثيراً مباشراً على ميولهم لاستخدام القوة في مهام حفظ السلام.
- الخبرة المشتركة تؤدي إلى التزام الأفراد بالمعايير الأمنية: تبين لموسكوس إن الالتزام بالمستويات الأمنية كان ناتجاً عن خبرة مشتركة في ميدان حفظ السلام تحصلوا عليها من خلال أدائهم لمهامهم – أكثر من كأمر ناتج عن تدريب وتوجيه سابقين، وقد ظهر هذا الالتزام في قبرص على الرغم من

اختلاف الأفراد في سياسة التجنيد والتشكيلات العسكرية في البلاد التي قدموا منها.

- المشاركة في عمليات حفظ السلام لا تغذي القيم الدولية بين الجنود وذلك على خلاف ما هو شائع في المؤلفات الخاصة بالقوات الدولية، وتبين هذه الدراسة إن جنود هذه القوات لم يتجهوا إلى أن يكونوا أكثر عالمية على امتداد خدمتهم في هذه القوات، وقد ذكر ثلث الضباط في قبرص إنهم أصبحوا أقل عالمية منذ وصولهم إليها، وذكر الرابع فقط إنه أصبح أكثر عالمية، أما الباقون فقد أشاروا إلى أن وجهة نظرهم الخاصة بالسلطة العسكرية لم تتغير، وهذا يعني وضوح انخفاض درجة التوحد الدولي لدى هذه القوات، صحيح إن بعض الضباط أصبحوا أكثر عالمية في اتجاهاتهم ولكن ذلك يعتبر استثناء وليس نتيجة للخدمة في هذه القوات، كما لم تبين الدراسة إن جنود الدول المحايدة كانوا أكثر ميلاً لتأييد الدولية من جنود الدول الكبرى.
- عدم الارتباط بين متغيري العالمية والمحافظة على الأمن: أوضحت هذه الدراسة عدم وجود ارتباط بين هذين المتغيرين، وبهذا لا يعتبر المتغير الأول شرطاً ضرورياً كافياً للمتغير الثاني.
- المهنية العسكرية لا تعوق عملية حفظ السلام: من أهم النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة إن المهنية العسكرية بين فصائل الضباط قد ساهمت في التوافق مع النموذج الأمني للقوات الدولية بدلاً من أن تعوقه إذ كان من المتوقع أن يعمل التحفظ السياسي والتحفظ الاجتماعي السائدان في القوات المسلحة الحديثة كما ظهر بين فصائل الضباط في قبرص ضد معايير قوات حفظ السلام ولكن النتائج أثبتت عكس ذلك فقد أنجزت هذه القوات مهمتها على الرغم من الاستياء من القيود المفروضة على استخدام القوة، ولهذا يكون من الخطأ أن نتصور أن متطلبات حفظ السلام تناقض المهنة العسكرية.
- العامل القومي والخدمة في قوات حفظ السلام: كان أبرز ما كشفت عنه هذه الدراسة هو اتجاه أفراد هذه القوات إلى المحافظة على الولاء القومي لبلادهم،

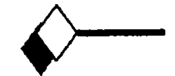

وبهذا يكون من غير الممكن أن ننظر إلى المهنة العسكرية في هذه القوات على إنها شكل جديد من الجيوش غير القومية، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ميول واضحة نحو إعادة تأكيد الاتجاهات العسكرية أثناء الاحتفالات والطقوس التي كانوا يقومون بها .... كما يمكن أن تكون الخدمة في هذه القوات وما تتضمنه من تعاون عسكري عالمي عاملاً من العوامل التي تعطي تبريراً لأهمية النسق العسكري في مواجهة هؤلاء الذين يعارضونه في الداخل.

رابعاً – قضايا الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح :

(Sociology Of Arms Control And Disarmament)

تساءل جانوتز في مقال له بعنوان " البحوث السوسيولوجية في ميدان الرقابة على الأسلحة " عن مدى التقدم الذي حققه البحث السوسيولوجي، تجاه مشاكل الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، وأوضح إن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن تحديدها بدقة طالما إن البحوث الأساسية في ميادين الحرب والسلام لم تكن محط اهتمام علماء الاجتماع.

ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى عدم فاعلية جهود العلماء الاجتماعيين في هذا الميدان كالآتي :

١- عدم اهتمام العلماء الاجتماعيين بتحليل الأحداث العسكرية والسياسية الماضية التي كان لها أثر كبير على القضايا السياسية المعاصرة.

٢- عدم إمكانيات نشر نتائج البحوث الاجتماعية في هذا الميدان أو تقييم النتائج والتحذيرات التي كانت تصدر من العلماء الاجتماعيين.

٣- إن معظم نظريات نزع السلاح والعلاقات الدولية كانت متخمة بتنبوءات ذاتية، أعاقت السياسات الإيجابية والفعل السياسي البنّاء.

٤- إن كثيراً من البحوث التي أجريت تحت اسم " العلوم السلوكية " كانت سطحية وغير دقيقة.

٥- إن البيروقراطية الحكومية والضغوط السياسية أدت إلى عدم ظهور بحوث العلماء الاجتماعيين بالكفاءة المطلوبة.

ورغم هذا القصور فقد كانت هناك جهود في ميدان الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح عكست تأثير البحوث السوسيولوجية هي:

- بحوث المؤسسات التي كانت تهتم بموقف الرأي العام من القضايا الدولية والمقترحات الخاصة بنزع السلاح.
- الاتفاقيات الدولية التي ضمت كلاً من الولايات المتحدة ودولاً أخرى، وكان هدفها منع صراع التسلح النووي والتقليل من احتمالات التهديد بالحرب النووية المفاجئة.
- المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي واتفاقيات منع اختبارات الغبار النووي ووضع الأسلحة النووية في أماكن بعيدة أو في قاع المحيط وكذلك اتفاقيات الإشراف الدولي على انتشار الأسلحة النووية.
- جهود إنشاء الخط الساخن لمنع الحرب النووية.

وقد يكون هناك تصور بعدم وجود علاقة بين بحوث العلوم الاجتماعية وبين هذه الخطوات لكن آثار هذه البحوث يمكن إجمالها فيما يلي :

- ساهمت هذه البحوث في تجنب المآزق التي لم يمكن توقعها عند التحرك نحو هذه الخطوات.
- قدمت هذه البحوث الإمدادات والمعلومات والوثائق التي ساهمت في عمل الرسميين وصانعي القرار والمفاوضين.
- استخدام العلماء الاجتماعيون مكانتهم في الضغط من أجل إتباع سياسات مناسبة في ميادين متعددة تتعلق بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.
- ساهم العلماء الاجتماعيين الأمريكيين في إصدار التشريع الفيدرالي الذي أنشئت بمقتضاه هيئة الطاقة الذرية الأمريكية والذي ضمن أن يكون نمو الطاقة النووية وبحوثها تحت إشراف علماء مدنيين.
- ساهم العلماء الاجتماعيون مع العلماء الآخرين في إصدار مجلة الذرة الأمريكية التي كانت إحدى الوسائل الفعالة في استمرار النقاش حول قضايا الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.

- قام العلماء الاجتماعيون الأمريكيون بالتعاون مع العلماء الاجتماعيين الاسكندناميين بالاتصال بالعلماء السوفيتيين للقيام بجهود مشتركة في هذا الميدان مما أدى إلى واقعية أكثر في أسلوب المفاوضات.

ويرى جانوتز في تحليله للاتجاهات الحديثة المحتملة للجهود السوسيولوجية في ميدان الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح إن هناك حاجة لبحوث مستمرة في هذا الميدان، وان النظرة الفاحصة لجهود الخمس والعشرين سنة الماضية والى توقعات الخمسين سنة القادمة يكشف عن الآتي :

- انه لابد من الاهتمام بوجه خاص بإعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بالدراسات في هذا الميدان وبالسمات الأساسية المتغيرة للنظام العالمي وبقيود القوة والظروف والمؤسسات التي يمكن عن طريقها زيادة هذه القيود.
- لابد من أن يعمل المنظور السوسيولوجي على إحداث تحولات أساسية في مفاهيم لمواجهة الحقائق المتغيرة لعالم يواجه حرب نووية ذات تدمير شامل وعلى السوسيولوجيين لتحقيق ذلك إجراء البحوث المستمرة وإثارة المناقشات في هذا الصدد.
- انه لابد للسوسيولوجيين بجانب الاهتمام بدراسة وتحليل الجماعات الصغيرة الاتجاه إلى دراسة وتحليل التنظيمات الدولية وإعادة التصور النظري للعالم كوحدة اجتماعية.
- يجب أن يوجه السوسيولوجيون اهتمامهم أيضاً إلى دراسة التحولات الأساسية في دور القوة داخل الدول وفيما بينها وبين الدول الكبرى.
- كما يجب أيضاً أن ينظر إلى العالم المتغير كمحتوى سوسيولوجي من الزوايا الآتية :
  - التحليل الايكولوجي والإنفاق على التسلح من منظور عالمي.
  - دراسة السلوك السياسي من المنظور المقارن.

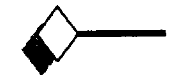

- الاهتمام بدراسة البعد الاجتماعي والنفسي في ميدان الرقابة على الأسلحة لاسيما دراسة العمليات الاجتماعية والنفسية التي تعمل خلال فترة التوتر والأزمات والتي تكون في كثير من الأحيان حاجزاً يقف في وجه التغير الاجتماعي المخطط.
- يجب ألا يكتفي السوسيولوجيون بدراسة الأدوار السياسية للقوى النووية العظمى بل يجب عليهم استقراء الاتجاهات القائمة وحساب دور القوى السياسية الأقل قوة، وهذا يعني ضرورة توجيه الاهتمام لقدرة الدول الصغيرة على معارضة القوى الكبرى والتي تمثل اتجاهاً متزايداً له شأنه في العلاقات الدولية، فزيادة احتمالات التدمير النووي لا تعني قدرة الدول العظمى على فرض إرادتها على المجتمع العالمي وذلك لأن التغيرات، في المجتمع الدولي العالمي تزيد من القيود المفروضة على هذه الدول لاستثمار آثار الهجوم النووي المفترض، هذا بالإضافة إلى قدرة الدول الصغيرة على تحديها ومواجهتها.
- يجب أن تزيد البحوث السوسيولوجية من اهتمامها بدراسة تنظيمات الصراع الدولي.

خامساً – قضايا تجنيد المرأة :

لاحظ السوسيولوجيون إن هناك استخدام متزايد للمرأة في القطاع العسكري في دول العالم، لاسيما بعد اتجاه بعضها إلى نظام التجنيد التطوعي وما صاحبه من نمو للأسلحة النووية وتغير في السياسة الدفاعية وانفراج العلاقات الدولية وكان لابد من مقابلة الاحتياجات في القوة العسكرية البشرية مما حدا بالكثير من دول العالم، إلى الاعتماد على المرأة لتوفير هذه الاحتياجات، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا من

أكثر دول العالم انتفاعاً بالمرأة في هذا المجال، إذ يبلغ نسبتها في الولايات المتحدة ٢٥ % من القوى العسكرية.

الفصل الثالث

الخصائص المميزة للنسق العسكري

- الخصائص المحددة لبناء النسق العسكري.
- المتغيرات الموضحة لدرجة تقارب أو تباعد النسق العسكري عن الأنساق الأخرى.
- عوامل تقارب الاختلافات المدنية العسكرية.
- عوامل احتفاظ النسق العسكري بخصائصه المميزة.

أولا - الخصائص المحددة لبناء النسق العسكري:

ينفرد النسق العسكري بخصائص معينة تميزه عن باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى حتى وان احتوت هذه الأنساق على بعض منها، ويمكن إجمال هذه الخصائص في الآتي:

١- مهمة النسق العسكري:

يتم تكوين القوات المسلحة بناء على أمر رسمي، كما إنها عرضة للإلغاء بأمر رسمي أيضاً، ولا يعني هذا إنها تكون بناء على قرار ما في لحظة ما، وإنما تفتقد إلى الخلفية التاريخية وللاتجاهات وللأنماط السلوكية التي تمثل خصائصها الجوهرية في وقت معين، ولكنه يعني أنها ليست ضرورية في الأصل وليست ملازمة لطبيعة المجتمع فهي تكوين صناعي يمكن تبديله وتغييره طبقاً لمصالح ورغبات القائمين عليه، ووظيفة القوات المسلحة غير مستقرة وتعتمد على ما إذا كانت هناك ظروف تهدد أمن البلاد بالخطر أو بالحرب إذ تستجيب لهذه الظروف بسرعة وباستعداد كاف.

٢- التدرج الهرمي :

يعتبر النسق العسكري نسقاً اجتماعياً متدرجاً بدقة، ويبلغ في أحكام تقسيماته الهرمية درجة أعلى من تلك التي نلاحظها بين الطبقات والفئات التي تقوم في تكوينها على الفواصل الاجتماعية والاقتصادية الحادة.

ويبدأ التدرج الهرمي العسكري من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وينتهي بالفرد المجند، ويتمثل هذا فيما يعرف بالتسلسل القيادي (Chain of Command) الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية للنسق العسكري، ويقوم التدرج الهرمي أساساً على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطرق موضوعية.

وتعرف الرتبة العسكرية بأنها تلك الصفة أو النوعية التي تعطى للأفراد العسكريين والتي تحدد مكانهم في التدرج الهرمي بدقة وتعطيهم صلاحية ممارسة السلطة وإلقاء الأوامر داخل إطار يحدده القانون العسكري، وتقسم الرتب العسكرية إلى درجات تحدد الأوضاع والقوة النسبية للفئات المختلفة من الأفراد الذين يتقلدونها، فهناك قائد الفرقة مثلاً الذي له حق السلطة على قادة الألوية، ولابد أن يكون أعلى رتبة منهم، حتى يتمكن من ممارسة سلطته دون أي صراع، وكذلك الحال بالنسبة لقائد الكتيبة الذي يجب أن يكون أعلى سلطة من قادة السرايا حتى يتمكن من إدارة الكتيبة، والمقاييس التي تقوم عليها الرتبة العسكرية موضوعية وغير قابلة للمناقشة وتصبغ دائماً بالصبغة القانونية.

وللرتبة العسكرية حساسية خاصة يشعر بها الأفراد العسكريون وتتمثل هذه الحساسية في الخوف والانقياد من ناحية ثم التلطف والتباعد من ناحية أخرى وهذا من شأنه أن يخلق شخصية ذات سمات معقدة يمكن أن توصف بالشخصية العسكرية، ويعود ذلك إلى إن كل فرد يلعب دوراً مزدوجاً في علاقته مع الآخرين فهو رئيس ومرؤوس في نفس الوقت، ويعبر عن هذه الشخصية بطريقة مختلفة تبعاً لدور السيادة أو التبعية الذي يمارسه في موقف معين.

٣- الترقية في النسق العسكري :

ويعني إن الفرد قد قضى الحد الأدنى من المدة التي يجب أن يقضيها في رتبة معينة وقد يرقى الفرد أيضاً لأدائه مهمة أو واجباً معيناً في ظروف طارئة أو غير عادية، ويجب أن يتقلد الفرد الذي يشغل وظيفة معينة الرتبة العسكرية التي توفر لامتيازات وظيفية، وسواء أكان الفرد كفوء أو غير كفء لهذه الوظيفة فإن هذا لا يعني أن يتقدم على الآخرين في الرتبة لأن الترقي يتم طبقاً للقواعد المعمول بها في الميزانية العامة للأفراد العسكريين، وإذا تغيب قائد الوحدة مؤقتاً، يتولى قيادتها أعلى ضباط الوحدة رتبة بعد القائد، وإذا كان هناك أكثر من ضابط في نفس الرتبة يتولى القيادة أقدمهم في هذه الرتبة وبهذا يكون تاريخ شغل الرتبة عاملاً جوهرياً في مثل هذه الأمور.

وتخضع هذه القاعدة العامة في التعاقب القيادي لقيود معينة وفقاً لدرجة الصلاحية للقيادة، ومثال ذلك إن المستشفى العسكري يجب أن يقوده ضابط طبيب، وقد يكون الضابط الطبيب في وضع يمكنه من ممارسة سلطته على من هم أعلى منه رتبة لكنهم يختلفون عنه في فرع الخدمة، ويختلف الأمر في ظروف المعركة فحينما تفقد الوحدة قائدها ويكون كل الأفراد صالحين لقيادتها تتولى الرتبة العليا (ضابطاً أو مجنداً) عملية القيادة.

ويمكننا أن نلاحظ بوضوح ذلك النمط العسكري من السيادة والتبعية في أي وحدة عسكرية، وتحتوي التعليمات العسكرية والتقاليد العسكرية على الخطوط العريضة للمعلومات والتوجيهات التي تنظم علاقة السيادة والتبعية بين الأفراد شخصي أو رسمي حيث إنه لا يتقدم بطلبه مباشرة إلى قائد وحدته، وعليه أن يتقدم به إلى ضابط الصف المسؤول عنه أولاً والذي يقوم بدوره بتحويله إلى الرتبة الأعلى منه إذا لم يستطع إصدار قرار بشأنه ويتم الإعلان عن هذا القرار بطريقة عكسية من خلال نفس القنوات التي سار فيها من قبل.

وتحتوي التعليمات واللوائح العسكرية على توصيف دقيق مكتوب لمعظم المواقف العامة والمؤقتة والطارئة، وكيفية مواجهتها، وتعتبر مثل هذه التعليمات واللوائح الإطار المرجعي لكل أمر عسكري، فإذا تلقّى مرؤوس ما أمراً عسكرياً من الرئيس المباشر يتعارض مع ما تتضمنه هذه التعليمات واحتكما إلى سلطة أعلى فإن هذه السلطة ستؤيد التزام المرؤوس بالتعليمات بدلاً من إطاعته لأوامر مباشرة غير صحيحة لأن للسلطة العسكرية مفهوماً واضحاً ومحدد الطبيعة للأوامر التي تُعطى وهي أن تكون صحيحة تماماً.

٤- اكتساب القواعد والإجراءات والاتجاهات العسكرية من خلال التدريب الأساسي :

يتلقى الأفراد العسكريون تدريبات عسكرية وفقاً لما يسمى بالدليل الميداني الذي يجزئ العلميات العسكرية إلى مراحل متعددة، وذلك حتى يتمكن الأفراد من أدائها واستيعابها بسهولة، ويشتمل التدريب الأساسي في وحدات المشاة مثلاً على تدريبات

السير والرماية والتحصينات النيرانية وعلى قواعد وتقاليد الخدمة، وقد يبدو مثل هذا النوع من التدريب غير هام بالنسبة لوحدات أخرى، لكنه في وحدات الإمداد والتموين مثلاً يعتبر الحد الأدنى الدفاعي لأفرادها.

ويطالب المعلم العسكري الأفراد المدربين بتكرار تنفيذ الأمر حتى يتبين له إنهم ينفذون تماماً ما يدور في ذهن القائد حول هذا الأمر، وبهذه الطريقة يصل الأفراد إلى الحد الأقصى من طاعة الأوامر من خلال التدريب، ويكون من السهل عليهم بعد هذا اكتساب كل ما يتعلق بطبيعة الحياة العسكرية.

٥- الرقم العسكري:

للرقم العسكري أهمية خاصة في حياة الأفراد العسكريين، فالحياة العسكرية حياة لا شخصية يبرزها الرقم المسلسل للفرد العسكري وأرقام السرايا والكتائب وهكذا، مما يعني افتقادهم فرديتهم وهذه وان كانت نتيجة طبيعية بعض الشيء في التنظيمات ذات الحجم الكبير لكنها تظهر بدرجة ملحوظة في القوات المسلحة بصفتها مجتمعاً قائماً بذاته.

٦- الاكتفاء الذاتي:

يتميز النسق العسكري بأنه مجتمع مكتف ذاتياً يعمل على توفير كل حاجات أفراده التي تمكنهم من أداء أدوارهم فيه، وغالباً ما تكون مراكز نشاط وعمل القوات المسلحة في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية.

٧- ضرورة تمثيل الأدوار العسكرية:

تنخفض درجة الرقابة الاجتماعية للأسرة والمجتمع المدني بمجرد التحاق الأفراد بالقوات المسلحة، والحقيقة الأساسية التي يواجهونها عند انضمامهم لمراكز الاستقبال واكتسابهم خبرة التدريب الأساسي انهم ملزمون بالتكيف مع هذا المجتمع الجديد وبأداء الأدوار الجديدة التي سيطلب منهم إنجازها وإلا تعرضوا للعقاب، وتؤدي العلاقات الاجتماعية الجديدة بينهم إلى تعويضهم عن توقف أو انقطاع العلاقات الاجتماعية المعتادة.

٨- اختلاف المكانة الاجتماعية بين الضباط والجنود :

ربما تكون أكثر سمات النسق العسكري وضوحاً لأي ملاحظة عابرة هي تلك الهوة في المكانة الاجتماعية بين الضباط والجنود، وتشجيع السياسة العسكرية، هذا الأمر وتراه ضرورة انضباطه، كما يؤكد القانون والتقاليد العسكرية على ضرورة وجود مسافة اجتماعية بين الضباط والجنود ويرمز إلى ذلك باستخدام بعض التعبيرات مثل (منضدة الضباط – منضدة الجنود – نوادي الضباط – نوادي الجنود – الضباط والدرجات الأخرى).

ثانياً – المتغيرات الموضحة لدرجة تقارب أو تباعد النسق العسكري عن الأنساق الأخرى:

ركز بعض العلماء الاجتماعيين على دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين كل من التنظيم العسكري والتنظيم الصناعي وسيتم عرض أهم هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج:

١- متغير الضوابط الأولية :

اهتم جروس (Gross) بالمقارنة بين التنظيم العسكري والتنظيم الصناعي وفقاً لمتغير الضوابط الأولية، وقد افترض جروس إن الضوابط الأولية تمارس وظيفتها حينما تعجز الضوابط الرسمية عن إنجاز مهمة التنظيم واختيار جروس أحد المصانع بمدينة شيكاغو وموقع للرادار بالقيادة الجوية الأمريكية كميدانين للدراسة وكشف دراسة جروس عن الآتي:

- **الأهداف التنظيمية :**

وجد جروس إن تحقيق هذه الأهداف في كل من المصنع وموقع الرادار يتطلب خضوع العاملين بها للضوابط الأولية كما يخضعون للضوابط الرسمية.

- **انتقاد الأداء :**

وجد جروس إن مكتب الأفراد في المصنع هو الذي يتولى اختيارهم ويتحرى ما إذا كانوا يتمتعون بالمواصفات التي يتطلبها العمل المطلوب شغله بهم، أما في موقع

الرادار فيعطى الأفراد مجموعة من الاختبارات التي تكشف عن قدراتهم واستعداداتهم ثم يرسلون بعد هذا إلى المدراس التدريبية بأعداد كبيرة لتدريبهم على الأعمال التي سيخصصون فيها مستقبلاً.

وقد تبين لجروس عند دراسته لعملية الانتقاء إن كلاً من المصنع وموقع الرادار يركز على الفرد وقدراته ويتجاهل تماماً الطبيعة التعاونية للنسق الذي سوف يلعب الفرد دوراً فيه وإن الفرد قد يملك المهارات المطلوبة لأداء الدور المكلف به، لكن نجاحه في أداء هذا الدور يتوقف على قبول الآخرين له، وينظم العمل في المصنع في عملية مستمرة في التقييم المتبادل لبعضهم البعض تقوم على أساس سماتهم الشخصية ومستوى تعليمهم وخبراتهم وعضويتهم في النقابات العمالية وتؤثر هذه المقاييس في درجة الثقة والاحترام التي يحظى بها الفرد من زملائه الآخرين.

ولا يضع التنظيم الرسمي كل هذه العوامل في اعتباره عند انتقاء الأفراد بل يكتفي فقط بالتأكيد من توافر مواصفات العمل فيمن يشغلونه.

أما في موقع الرادار فيكون الاهتمام منصباً على محاولة الاستفادة بأقصى طاقة للفرد لأداء العمل المخصص له سواء أكان يملك مواصفات هذا العمل أم لا، ويكون المحك الأساسي للنجاح في أداء عمل ما هنا هو توحد الفرد مع موقع الرادار كتنظيم ومهمة، هذا الموقع والتنظيم غير الرسمي للموقع هو القادر فقط على الكشف عن درجة توحد الأفراد مع الموقع الذي يعملون فيه والمهمة المخصصة لهم.

٢- المسؤولية والسلطة :

تبين من إحدى الدراسات التي كانت تقارن بين أربع وحدات بحرية، وأربعة مشروعات صناعية عن تمديد الوقت الذي ينفق في إنجاز أهداف معينة عن مستوى المسؤولية والسلطة الممنوحة لإنجاز هذه الأهداف وإنه لم يكن هناك اختلافات كبيرة بين التنظيم البحري والصناعي في المتغيرات المشار إليها.

٣- الرضا عن العمل :

أجرى باوز (Bowers) دراسة مقارنة بين وحدة بحوث عسكرية ومعمل مدني متعاقد مع القوات الجوية لقياس درجة الرضا عن العمل وحدد باوز عناصر

الرضا عن العمل في درجة توافر الفرصة للأفراد لاستخدام معارفهم وقدراتهم وفرصتهم في المساهمة في حماية الدولة ورفاهيتهم والفرصة في تنفيذ الأفكار الفردية الجديدة بالإضافة إلى المعرفة العلمية والفنية، وقد تبين له أن هناك اختلافاً كبيراً فيما بينهما إذ كان الرضا عن العمل بين العسكريين مرتبطاً بالرتبة العسكرية بدرجة كبيرة وانخفضت درجته عند العسكريين عنها عند المدنيين.

٤- التظلم :

درس إيفان (Ivan) عملية التظلم في كل من التنظيمين العسكري والصناعي، ويعني التظلم في اللوائح العسكرية الادعاء بمعاناة الظلم لأسباب تعود إلى مضايقات يتعرض لها الأفراد أو إلى حدوث خطأ ما أو لعدم تطبيق العدالة في أمر ما.

وأوضح إيفان إن هناك نظام غير معروف في القوات المسلحة الأمريكية يتلقى بمقتضاه المراقب العام للتظلمات كل تظلم مقدم إليه من أي رتبة عسكرية من الجنود أو الضباط في أي أمر من الأمور، وطبقاً لهذا النظام يتقدم الشاكي بتسجيل تظلمه مباشرة إلى المراقب العام دون الحاجة إلى إتمام ذلك عن طريق التسلسل القيادي المعتاد، وبعد أن يحول الطلب إلى المسؤول عنه يتم إصدار قرار بشأنه، فإذا لم يكن الشاكي راضياً عن النتيجة يحول الطلب إلى المسؤول الأعلى منه وهكذا إلى أن يبحث على مستوى المراقب العام في مركز القيادة العسكرية بواشنطن وتعرف هذه العملية بعملية الادعاء القانونية (Due Process of Law).

والتظلم في التنظيم الصناعي مشروط باتفاقيات معقودة بين العمال ونقاباتهم، والسمة الأساسية لهذا النوع من التظلمات أن للعمال الحق في التظلم طبقاً للإجراءات المتفق عليها والتي تضمن حل الصراعات حلاً عادلاً، وتشمل هذه العملية على عدة مراحل متتابعة تتجمع في إجراء أخير يعتمد في إصداره على تحكيم بحثه من المحكمين .... ولاحظ إيفان إن هناك فروقاً بين القوات المسلحة والتنظيم الصناعي فيما يتعلق بهذه العملية وهي على النحو الآتي :

١- هناك طرف ثالث في التنظيم الصناعي يستشيره المتظلم في مواجهته للإدارة بينما لا يتمتع العسكريون بذلك.

٢- تجرى إجراءات التظلم في التنظيم العسكري بكفاءة وحرص متزايدين على حقوق الأفراد عنها في القوات المسلحة.

٣- يطبق نظام التظلم في القوات المسلحة على كل الأفراد العسكريين بينما يقتصر تطبيقه في الصناعة على المشتركين في النقابات وهذا يعني أن هناك فئات أخرى كالكتبة والفنيين وغيرهم ليست لهم أي حقوق رسمية كعمال النقابات، وإن لأصحاب الأعمال الحق في استخدام السلطة ضد هذه الفئات دون أن يكون لهم الحق في الدفاع عن مصالحهم وإن عليهم أن يطيعوا ما يصدر إليهم من أوامر وألا تعرضوا لفقدان عملهم.

وينتهي إيفان من دراسته إلى استنساخ مادة هي إن عملية التظلم في التنظيم الصناعي عملية مندمجة بدرجة أكبر من التنظيم العسكري بينما هي موضوعية في التنظيم العسكري عنها في التنظيم الصناعي.

وقد أجريت دراستان أخريان عن الاتصال في كل من القوات المسلحة والمؤسسات التعليمية تبين منها إن الشكل الكتابي أكثر استخداماً كوسيلة للاتصال في القوات المسلحة عنها في المؤسسات التعليمية التي تعتمد على الاتصالات الشفهية في كثير من الأحيان، وكان التربويون أكثر استخداماً للمؤتمرات من العسكريين الذين كانوا يعتمدون على عنصر المبادأة، وكانوا يؤكدون دائماً حاجتهم إلى الأعمال الخلاقة أكثر من التربويين.

ثالثاً – عوامل تقارب الاختلافات المدنية العسكرية:

يرجع السوسيولوجيون التقارب في الاختلافات المدنية العسكرية إلى التغيير التكنولوجي المستمر الذي أدى إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل بينهما، وهناك ست عوامل يمكن أن تعكس لنا آثار التكنولوجيا العسكرية على التقارب بين النسق العسكري والأنساق الأخرى.

تورط المدنيين في الأعمال العسكرية:

تؤدي النسبة المتزايدة التي تنفق من الدخل القومي على البناء والتعمير وإصلاح كل ما تتسبب الحرب في تدميره إلى تورط المدنيين فيها والى تحمل أي زيادة في الأعباء الناتجة عن سياسة الحرب وآثارها، وتعتبر القوات المسلحة مسؤولة عن تحول مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أغراض أخرى.

الأخطار الاجتماعية للحرب:

تؤدي التكنولوجيا العسكرية إلى تطوير كبير في أسلحة الدمار الشامل وهذا يعني إن الآثار التدميرية لهذه الأسلحة لن تكون قاصرة على العسكريين فقط بل سيكون الخطر الناجم عنها خطراً اجتماعياً تتساوى آثاره بالنسبة للمدنيين والعسكريين وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف التمييز بين الأدوار المدنية والعسكرية.

اتجاه العسكريين لمنع العنف بدلاً من ممارسته :

قد تدفع التكنولوجيا العسكرية الأفراد العسكريين إلى التفكير في منع العنف بدلاً من ممارسته، ويؤدي هذا التغيير في المهمة إلى أن يعطي القادة العسكريون اهتمامهم لمظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدلاً من التركيز فقط على وظيفتهم العسكرية.

اهتمام المدنيين بالنسق العسكري:

إذا تحقق للعسكريين وجود ملموس في المجتمع فإن هذا سيعمل على إزالة التوتر الذي يعيشون فيه بصفة مستمرة وهو الناتج عن إهمال المدنيين لهم بعد الحرب وسيضمن لهم اهتماماً مستمراً من قبل المجتمع بهم.

الاعتماد على الفنيين المدنيين :

تؤدي الظروف الفنية الخاصة بالحرب الميكانيكية واحتياجات البحث والتطور العلمي والصيانة الفنية للمعدات الحربية إلى إضعاف الحدود التنظيمية بين ما هو عسكري وغير عسكري، إذ ستتطلب صيانة الأسلحة الحديثة ضرورة الاعتماد على

الفنيين المدنيين على الرغم من الجهود التي بذلتها القوات المسلحة في تخريج وتدريب ضباط عسكريين ذوي خلفية علمية وهندسية.

حاجة السياسيين للعسكريين :

يؤدي التهديد الدائم بالحرب إلى توسيع دائرة الأعمال المنوطة بالعسكريين، وقد يحتاج السياسيون إلى خبرة وتوجيهات العسكريين في قضايا معينة ويدفعهم هذا بالتالي إلى اقتحام مناطق كانت حكراً على السياسيين فقط. ومن هنا يحدث الخلط بين الأدوار المدنية والعسكرية.

وقد حدث هناك بعض التغيرات داخل القوات المسلحة نتيجة للعوامل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي :

أ- تغير أسلوب السلطة :

تأثرت القوات المسلحة بالثورة التنظيمية التي حدثت في التنظيمات الاجتماعية الأخرى، لاسيما بالنسبة لأسلوب السلطة إذ نجد أن هذا الأسلوب لم يعد يعتمد بدرجة كبيرة على التسلط (Domination) بل فتح مجاله لأسلوب الإقناع غير المباشر (Monipulation).

ب- تقاربت مهارات المدنيين والعسكريين :

تقاربت المهارات بين المدنيين والعسكريين وذلك لأن الأعمال الجديدة في القوات المسلحة تطلبت حصول الضباط المهنيين على بعض المهارات التي تخصص فيها الإداريون والقادة من المدنيين.

ج- تغير الأساس الاجتماعي لتجنيد الضباط :

لم يعد الضباط في كثير من دول العالم يحبذون من الطبقات الاجتماعية العليا بل تغير نظام التجنيد وأصبحت القوات المسلحة ممثلة لمعظم السكان وليس لقطاع واحد منهم فقط.

د- اتجاهات التعاليم الأيديولوجية والسياسية :

أدى نمو القوات المسلحة وتزايد مسؤولياتها السياسية إلى أن يصبح للأفراد العسكريين أيديولوجية سياسية ولم ينظروا لأنفسهم على إنهم مجرد فنيين عسكريين يتعاملون فقط مع الأسلحة والمعدات العسكرية، وقد تم مناقشة مسألة تقارب الاختلافات المدنية والعسكرية مع الضباط من الطيارين والفنيين وانتهى إلى :

١- إنه وان تقاربت الاختلافات المدنية العسكرية فإن هذا لا يعني إن هناك خلطاً بينها لأن الفروق بينهما واضحة ومميزة، كما إنه لا يمكن تطبيق النظام العسكري في المجالات غير العسكرية.

٢- إن اقتحام العسكريين المجالات غير العسكرية هو من ناحية إدارية فقط إذ يرون أن العسكريين ينجحون في ذلك بينما تقل درجة نجاحهم في المجالات الإدارية.

٣- إن لكل من القطاعين العسكري والمدني مميزاته التي قد يتقدم بها عن الآخر ولهذا فإن كلاً منها يمكن أن يستفيد من الآخر ويتكامل معه.

٤- إن عمل العسكريين مع السلطات المدنية قد يساعدهم على تنفيذ متطلباتها بعد إلمامهم بطبيعة الأعمال المدنية.

رابعاً - عوامل احتفاظ النسق العسكري بخصائصه المميزة :

يمكن القول إن الملاحظات التي أشرنا إليها لا تلغي كلية الاختلافات المميزة لكل من النسق العسكري والأنساق المدنية، إذ يتميز التنظيم العسكري كنسق اجتماعي بخصائص فريدة في نوعها بسبب توقعه الدائم قيام الحرب وعمله المستمر على دراسة آثار المعارك القتالية السابقة واعداده لمعارك مستقبلية، والسمة المميزة للنسق العسكري هي حاجته إلى متخصصين في الاستخدام الفعال للعنف والتدمير الشامل.

وهناك على الأقل ثلاثة قيود تقف حائلاً دون الخلط الكامل بين الاختلافات العسكرية والمدنية وهي على النحو التالي :

- **اليقظة القتالية والاستعداد للحرب المفاجئة :**

قد يكون صحيحاً أن نقول إن الحرب الحديثة قد جعلت أخطار التدمير الشامل أخطار اجتماعية وساوت بذلك بين المدنيين والعسكريين، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة الاختلافات بين الأدوار العسكرية والمدنية لأن الحاجة إلى اليقظة القتالية والاستعداد لمقاومة ومواجهة الأعمال المفاجئة والى أن تكون التشكيلات التقليدية في حالة استعداد دائم لمواجهة احتمالات الحرب المحدودة ضمنت الأهمية المستمرة للنسق العسكري، وحتى ولو عم استخدام نظام الصواريخ الشامل في المستقبل فإن الوحدات القتالية التقليدية ستحتفظ بأهميتها كقوات معاونة لحماية وإنقاذ الأنواع الجديدة من الأسلحة.

- **حرب الردع :**

يمكن القول إنه حتى لو اتجه النسق العسكري إلى التفكير في منع العنف فقط دون ممارسته فإن هذا يتطلب أيضاً تنظيماً معداً للقتال بسرعة وكفاءة، والردع ليس مهمة حديثة للقوات المسلحة بل انها تعمل دائماً وفق قاعدة مؤداها أنها يجب أن تكون مستعدة دائماً للقتال وان الردع هو التهديد بالعنف المستمر ومن هنا نجد إن الأنواع الحديثة أو القديمة من الأسلحة لم تغير من هذه القاعدة الأساسية وتظل هذه القاعدة تعمل حتى لو اتجه المجتمع نحو السلام أو اهتم العسكريون بالآثار السياسية للعنف أو انخرطوا في مجالات اقتصادية واجتماعية.

- **الاختراعات العسكرية :**

قد يرى البعض ان النسق العسكري مقاوم للتغيير التكنولوجي إذا ما قورن بغيره من الأنساق الأخرى لكن الواقع أن عملية الاختراع في النسق العسكري عملية شبه روتينية، كما إن هذا النسق يرفض أن يكون المهندس المدني نموذجاً له لاحتمالات أن يخطئ في تقدير النتائج العسكرية، وعملاً على استمرار الروح القتالية.

وقد يكون للمهندس تقدير عال في القوات المسلحة لكن نموذجها دائماً هو القائد الاستراتيجي وليس الرجل الفني وتظل صورة هذا القائد جافية بفعل العوامل الوطنية. وهذا يعني انه بالرغم من استعانة النسق العسكري بالمتخصصين والفنيين فإنه سيظل محتفظ بذاته في صورة المهندس العسكري والقائد الاستراتيجي لكنه لابد

للنسق العسكري من أن يحدث أنواعاً من التكليفات الداخلية لمواجهة النمو التكنولوجي وحتى يتمكن من الاستجابة السريعة للتغير الاجتماعي فالحاجة المستمرة لاعادة تدريب الأفراد الذين تتغير أوضاعهم من مراكز العمليات إلى المراكز الإدارية، ومن المراكز الفنية القديمة إلى المراكز الفنية الحديثة، تقتضي أن تكون الدراسات العليا أمراً ملازماً للضباط والعسكريين في مختلف مراحل سياقهم المهني بحيث لا يقتصر تعليمهم على هذه الجرعة المركزة التي يحصلون عليها في المدارس الفنية المتخصصة.

كما يقتضي الأمر أيضاً ألا يصيب النسق العسكري نفسه في قوالب هندسية بحتة، فهذه القوالب لن تكون أمراً كافياً طالما أن العسكريين يتعرضون للمخاطر والأعمال العنيفة بل يجب أن يتركز الاهتمام على الجوانب الإنسانية أيضاً.

وقد لاحظ الجنرال مارشال (Marshal) ذلك في دراسته للحياة العسكرية، وعبّر عن ذلك بقوله (صحيح إن الذهاب للمعركة في الحرب العالمية الثانية كان عملاً هندسياً عظيماً لكن الأهم من ذلك هو ان هذا العمل لم يكن بالنسبة للرجال عملاً هندسياً بحتاً ولو انهم ذهبوا الأداء واجبهم بهذه الصورة لما كان هناك نصر).

ونخلص من ذلك كله إلى القول : انه بالرغم من الخصائص المميزة للنسق العسكري عن الأنساق الأخرى فانه لا ينعزل عن المجتمع الأكبر بل هو جانب متكامل معه ومعتمد عليه.

الفصل الرابع

البيروقراطية وبيروقراطية النسق العسكري

- ❖ مفهوم البيروقراطية.
- ❖ المعنى اللفظي للبيروقراطية.
- ❖ النظرية البيروقراطية.
- ❖ الخصائص العامة للنظرية البيروقراطية.
- ❖ بيروقراطية النسق العسكري.
- ❖ خصائص التنظيم البيروقراطي كما حددها ماكس فيبر.
- ❖ مدى انطباق هذه الخصائص على النسق العسكري.
- ❖ البناء غير الرسمي للنسق العسكري كبعد ثاني للبيروقراطية.

مفهوم البيروقراطية

ولدت البيروقراطية مع نشوء الدولة الحديثة المعززة بجيش ضخم من الموظفين ورجال الإدارة ذوي الاختصاص بالمهام الموكلة إليهم، أو سياسيين، كانوا شريحة مؤثرة ذات نفوذ في الدولة وقراراتها السياسية، معبرين بذلك عن تحقيق مكاسب خاصة، أو توجيه السياسة العامة، وتلك السلطة والقوة تمارس على المواطنين.

المعنى اللفظي للبيروقراطية:

كلمه بيروقراطية Bureaucracy مكونة من مقطعين الأول Bureau وتعني مكتب، والثاني Cracy وهي مشتقة من الأصل الإغريقي Kratia ومعناها The Strong أي القوة، والكلمة في مجموعها تعني قوة المكتب أو سلطة المكتب.

ومع أن الحضارات القديمة في مصر الفرعونية أو الصين قد شهدت نوعاً من البيروقراطية البدائية، حيث أن المجتمعات التي تكونت على أساس العائلة والقبلية لم تكن تعرف الإدارة المعقدة، وكانت أغلب الأوامر الشفوية والأعراف تنقل مباشرة دون واسطة، وعليه فإن الإدارة لم تظهر إلا مع مؤسسة الدولة في نموذجها الأول، الدولة-المدينة، حيث ظهرت الحاجة إلى وجود إدارة تشرف على إيجاد الموارد المالية لتمويل حاجات الدولة وإشباع خزينتها.

لقد توطدت البيروقراطية أكثر منذ نهاية عصر النهضة في أوربا، حيث ظهرت تحولات سياسية واجتماعية وتقنية، ومع تحولات القرن التاسع عشر، وخصوصاً ظهور الفكر الليبرالي والثورة الصناعية، ركزت البيروقراطية وجودها، وارتبطت فكرتها بالأساس بالتنظيم الإداري، أي سلطة وحكم المكاتب، ولم يثر ذلك أي إشكالية لحاجة الدولة إلى أجهزة ومؤسسات لإدارة دواليبها.

لكن البيروقراطية أصبحت مشكلة، وأهم موضوعات علم الاجتماع السياسي عندما طرحت التساؤلات حولها في المجتمع الذي يكون فيه الشعب هو صاحب القرار، لذلك لا نجد غرابة في أن يكون كارل ماركس من أوائل من وجه النقد للبيروقراطية مبيناً أنها تعبير وتجسيد للدولة البرجوازية، وهو يشدد الذكر على هيغل الذي يرى أن الدولة تمثل التعبير النهائي عن المصالح العامة، ويرى ماركس أن هناك انفصالاً بين الدولة والمجتمع، وإن أجهزة الدولة- البيروقراطية لا تمثل المجتمع، كما أن البيروقراطية كتجسيد للمصلحة العامة تقابل المصلحة الشخصية للأفراد، هو تعارض وهمي يستخدمه البيروقراطيون لخدمة أوضاعهم الشخصية.

في حين أكد لينين على حاجة الحزب الثوري لقواعد بيروقراطية رسمية لضرورة وجود ضبط مركز قوي، وديكتاتورية بروليتاريا قادر على قيادة الحركة الثورية، وهو في ذلك ينظر إليها (كمبدأ تنظيمي)، إلا أن هذا الموقف تعرض لانتقادات شديدة أدى إلى دعوته في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩١٢م إلى محاربة البيروقراطية وانتخاب الأفراد الذين يشغلون المناصب الإدارية.

ومن مفارقات التاريخ أن تكون الأحزاب الشيوعية الحاكمة أعتى قلاع البيروقراطية، وهذا ما قتل الروح الإبداعية والتجديد، ومن ثم انهيار الأنظمة الشيوعية بشكل تراجيدي.

واعتبر (جون ستيوارت مل) أن البيروقراطية أخذت دلالات متعددة لا تقتصر على الجهاز الإداري في الدولة، أي على شكل من أشكال التنظيم الحكومي، بل أخذت معاني، مختلفة، فهي شكل من أشكال الحكم، أو صفة تطلق على نظام حكم تمييزاً له عن الأنظمة الأخرى كالديمقراطية والأرستقراطية.

أما ماكس فيبر- ويعتبر من ألمع منظري علم الاجتماع السياسي- فيعد أهم من وضع نظرية حول البيروقراطية، وقد عرفها من خلال خصائصها معتبراً إياها تعبيراً عن العقلانية في النظام الرأسمالي، فهي ميكانزم عمل الرأسمالية، والخاصية الجوهرية لها. وقد حدد تلك الخصائص بما يلي:

تقاضي أفرادها للرواتب اعتماداً على جدول مرتبات معين، وتتطلب الوظيفة في الجهاز البيروقراطي إخلاصاً موضوعياً والتزامات مفروضة على القائم بها وخصوصاً أن هناك استقلالاً نسبياً عن الدولة من خلال النظام المؤسساتي، فضلاً عن وجود درجة معينة من التخصيص الوظيفي، وتقسيم للعمل على أساس فردي، كما أن ارتباط البيروقراطية بالتكنولوجيا تساعد على تطوير وسائل فنية تيسر التبادل، كالمال والتسليف والبنوك، وأخيراً فإن البيروقراطية تشكل الظاهرة المحورية في النسق وأساس التفاعل الاجتماعي.

النظرية البيروقراطية (Bureaucracy) :

يأتي أصل كلمة بيروقراطية من الفرنسية من كلمة بيرو (Bureau) أي مكتب، وترمز للمكاتب الحكومية التي كانت في القرن الثامن عشر، والتي كانت تغطى بقطعة من القماش المخملي الداكن اللون، ومن اليونانية من كلمة (Kratos)، أي القوة، (السلطة، والسيادة)، وقد استخدمت كلمة البيروقراطية للدلالة على الرجال الذين يجلسون خلف المكاتب الحكومية ويمسكون بأيديهم بالسلطة، ولكن توسع هذا المفهوم ليشمل المؤسسات غير الحكومية، كالمدارس والمستشفيات والمصانع والشركات وغيرها.

وكان أول ظهور لهذه النظرية في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، ويجمع العلماء والباحثون في مجال الإدارة على انه يرجع الفضل إلى فيبر (Weber)، عالم الاجتماع الألماني (١٨٦٤-١٩٢٠)، في وضع نموذج يحدد مفهوماً مثالياً للبيروقراطية يتفق مع التوجهات التي كانت سائدة في عصره، وقد أصبح هذا النظام من أكثر الأنظمة الإدارية الشائعة بعد الثورة الصناعية، فكان لابد من وجود نظام إداري يستطيع التعامل مع التوسع الهائل في الإنتاج الصناعي، وما نجم عنه من تضخيم في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، وما رافق ذلك من تعقد في الحياة البشرية، وتبين انه من الصعوبة أن يستطيع شخص واحد القيام بأعمال متعددة ومعقدة في آن واحد، وهذا كان من المبررات التي دفعت فيبر إلى البحث عن تنظيم

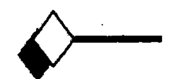

إداري قادر على ضبط ومراقبة المهمات الصناعية المختلفة، فقام بتحديد المهام والأدوار والصلاحيات لكل شخص ضمن نظام هرمي، بحيث يكون الفرد ضمن هذا التنظيم تابعاً لرئيس واحد، ويتبعه في نفس الوقت مجموعة من المرؤوسين، وحدد فيبر مهام وصلاحيات وأدوار المرؤوسين بدقة ضمن لوائح وإجراءات وقواعد مكتوبة، وبذلك تتحكم في سلوك الجماعة البيروقراطية مجموعة ضوابط مقننة جامدة.

وكانت وجهة نظر فيبر إلى النشاط المؤسسي تقوم على أساس من العلاقات السلطوية، وقد وصف النظرية البيروقراطية بأنها تتضمن تخصص عمل، وأنها تسلسل هرمي محدد للسلطة، ومجموعة من الإجراءات والقواعد الرسمية، وتفاعل موضوعي لا يقوم على العلاقات الإنسانية والشخصية، واختيار للموظفين، وتقدم وترقية تقوم على أساس مبدأ الاستحقاق.

ونظراً لعدم قدرة الرئيس في الدوائر الحكومية على الإشراف على عدد كبير من المرؤوسين الذين يقومون بأعمال مختلفة، (فقد ظهرت الحاجة إلى تحديد المستويات الإدارية المختلفة، بحيث لا يسمح للموظف بالاتصال بغير من يليه مباشرة) وهذا ما يسمى بالتسلسل الوظيفي وعدم تجاوز هذا التسلسل.

والتنظيم البيروقراطي قد يكون تنظيماً يتميز بمستويات هرمية عديدة، من القمة إلى القاعدة وهذا مايسمى بالبنية الطويلة، أو قد تكون المستويات الهرمية بين قمة هرم التنظيم وقاعدته محدودة، وهذا ما يسمى بالبنية السطحية، كما قد يكون التنظيم البيروقراطي مركزياً أو لا مركزياً، وفي البنية المركزية تتركز معظم الخدمات الإدارية والإشرافية في مكتب مركزي بينما في بنية التنظيم البيروقراطي اللامركزية فان المهام والخدمات الإدارية والإشرافية تتوزع على مكاتب التنظيم المختلفة، وقد ذكر فيبر أن التنظيم البيروقراطي يقوم على قاعدة من الشرعية وتحدها الكفاية والعقلانية، وذكر أن العقلانية تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

١. **مبدأ العقلانية:** ويشير هذا المبدأ إلى التوجهات الغائية أو الهدفية للنظام، فكل نشاط يقوم به النظام يرتبط بوضوح بأهدافه المحددة وهذا التوجه الغائي أو الهدفي يشكل المسوغ والسبب القانوني لأي نمط أدائي يمارسه النظام.

٢. **مبدأ الكفاية:** ويشير هذا المبدأ إلى فاعلية النظام والتكلفة، حيث أن التكلفة هي تحقيق النظام لأهدافه فالاختيار المقبول هو الذي يتصف بأفضل نسبة في العلاقة بين التكلفة والمردود، والتكلفة هناك تعني فقط المردود المادي، بل تشمل الوقت والجهد.

الخصائص العامة للنظرية البيروقراطية:

لقد خصص ويبر سبع خصائص بيروقراطية تزيد من عقلانية وفاعلية المؤسسات وهذه الخصائص هي:

١. هرمية المكتب Hierarchy of offices :

أن لكل وظيفة مكتب مخصص عليه مجموعة من الحقوق والمسؤوليات ويتم تنظيم الوظائف على شكل هرمي، حيث يكون لكل مكتب درجة محدودة من المسؤولية، وان أي شخص يشغل مكتباً معيناً يخضع للحقوق والواجبات المتعلقة بذلك المركز، وغالباً مايتم التعبير عن هذا التنظيم الهرمي من خلال لوحات وخرائط تنظيم هرمي.

٢. التفاعل عبر قوانين وأنظمة Rules and Regulations :

هناك سلوكيات معيارية ولجميع المشتركين في النظام ويتم طبع القوانين والأنظمة في كتيبات أو نشرات تتصف بالوضوح والاختصار بحيث يفهمها جميع الأعضاء.

٣. تخصصية المهام Specializtion of Tasks :

حيث يتخصص كل مكتب بنوع من العمل المحدد مما يمكن العاملين من تطوير درجة عالية من الحذف والمهارة في تأدية مهامهم، وتعتمد البيروقراطية على

عملية التميز بدقة بين الوظائف المختلفة التي تقوم بها لتفادي الازدواجية، وهذا التخصص بدوره يولد وينمي الخبرة بين الإفراد، (وكذلك تقوم البيروقراطية على تدعيم كفاءة الموظفين من خلال إتباع أساليب التوعية والتدريب المناسبة، بحيث تدعم الاختصاص بالكفاءة والخبرة العملية).

٤. الموضوعية واللاشخصية Impersonality :

فالعلاقة بين الرئيس والمرؤوس علاقة موضوعية غير شخصية حيث يطبق البعد القانوني للنظام بكل ما يشتمل عليه من قوانين وانظمة وتعليمات على جميع الأفراد دون تميز ولا دخل للاعتبارات الشخصية، ولا يعترف هذا التنظيم بعلاقات الألفة والصداقة والمودة وكذلك الممارسات الانفعالية أو العاطفية فإنها غير مرغوب فيها في التنظيم البيروقراطي.

١. توافر سجلات موثقة Written Records :

حيث يقوم النظام بالاحتفاظ بجميع الوثائق في ملفات يستفاد منها في إعداد التقارير أو صنع قرارات أو في عمليه التقييم.

٢. الاستخدام المأجور Personnel Salaried :

حيث يتقاضى جميع العاملين أجراً مقابل عملهم وتفرغ العاملين الكامل للعمل في النظام على الرغم من انه قد توجد أحياناً قله من العاملين غير المتفرغين.

٣. ضبط المصادر of Resources Control :

بمجرد حصول النظام على أدواته وتجهيزاته التي يحتاج إليها لتحقيق أهدافه يتم التصرف بها من قبل النظام نفسه ولا يحق لمن هم خارج النظام أن يتدخلوا في كيفية استخدام هذه المصادر.

لقد حثت دراسة ماكس فيبر الباحثين الاجتماعيين والسياسيين على الاهتمام بالتأثير الذي يلعبه الجهاز البيروقراطي في النسق الاجتماعي، وعلى النسق السياسي بوجه خاص في المجتمعات الحديثة، ومن أبرز من درس البيروقراطية بعد فيبر وأهم من كتب فيها (ميشيل كروزيه).

ويعد كروزيه من الذين تناولوا البيروقراطية من خلال المدخل الإنساني، حيث ربط بين تطورها وتضاؤل الحرية الفردية، فهي بالنسبة له مكونة من دوائر الدولة يعمل بها موظفون معنيون، ومنظمة بشكل تسلسلي وتعتمد على سلطة حاكمة.

وربما عبر كروزيه عن شعور بالأسى لواقع البيروقراطية في أوروبا، على عكس فيبر الذي أضفى صفات إيجابية عليها لأنه نظر إليها في سياق الدفاع عن النظام الرأسمالي في مواجهة النظم الأخرى وخصوصاً الشيوعية.

ومن ثم يرى كروزيه (أن البيروقراطية هي تنظيم لا يستطيع تصحيح سلوكه عن طريق إدراك أخطائه السابقة، إذ أن القواعد التي تعتمد عليها البيروقراطية غالباً ما يستخدمها الأفراد لتحقيق أغراضهم الشخصية).

ويأتي موريس دفرجيه بعد كروزيه من حيث الأهمية، وقد اعتبر دفرجيه البيروقراطية جماعة من الموظفين المهنيين، يقومون بمهنة ذات مظهر خاص، ويتم الدخول والتدرج والانضباط والتعويضات والمخالفات تنظيماً دقيقاً، وتكون المنافسات ذات صفة شخصية محدودة، كما تكون الكفاءات محدودة في كل الدرجات بمعايير موضوعية بواسطة الشهادات والامتحانات والمباراة، وبصورة عامة يعمل التنظيم البيروقراطي بأكمله وفقاً لقواعد محدودة بدقة، وتكون موضوعية سواء تعلق الأمر بالعلاقات السلطوية الداخلية، أو بالعلاقات مع الموظفين، أو الصلات مع المتعاملين.

وبصورة عامة هناك سبعة مفاهيم حديثة للبيروقراطية، كل منها يعد تطويراً لسابقه، هي:

المفهوم الأول: هو الذي ينظر إلى البيروقراطية بوصفها تنظيماً عقليا، وقد تأثر أنصار هذا الاتجاه بالتفسير الفيبري للبيروقراطية، وحاولوا فهم العلاقة بين العقلانية التي هي سمة للنظام الرأسمالي، والخصائص التي حددها ماكس فيبر للبيروقراطية، وتساءلوا إلى أي حد تعبر هذه الخصائص عن النظام الرأسمالي، وقالوا بأنه لا توجد علاقة ضرورية بين هذه الخصائص والعقلانية وإن كلاهما لا يدخلان ضمن تعريف البيروقراطية، فالعلاقة بين خصائص نظام اجتماعي بالذات والنتائج

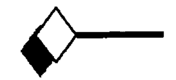

المترتبة عليه مسألة يحددها البحث الامبريقي (العلمي)، وعموماً فإن البيروقراطية من هذا المنظور تشير إلى نموذج للتنظيم الرشيد يلائم تحقيق الاستقرار والكفاءة الإدارية.

المفهوم الثاني: وهذا المفهوم يصل إلى النتيجة التي توصل إليها ميشيل كروزيه باعتبار أن البيروقراطية شيء يتعارض مع الابتكار الإداري، إذ إن العرض الآلي للسلوك الإنساني الذي يشكل قاعدة البيروقراطية يؤدي إلى خلل وظيفي خطير، لأن بنية المنظمة تؤدي إلى إشراف متزايد من قبل القادة على انتظام سلوكيات المرؤوسين.

المفهوم الثالث: ينطلق هذا المفهوم من المعنى الاشتقاقي للبيروقراطية، أي حكم الموظفين، وعليه فهو بحسب هذا المفهوم نظام حكومي تكون الرقابة عليه متروكة كلية في يد طبقة من الموظفين الرسميين الذين تحد سلطاتهم من حرية الأفراد العاديين، ويغلب على هذا الجهاز الإداري الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة والاعتماد على المرونة من أجل تنفيذ التعليمات، وكذلك البطء في اتخاذ القرارات والعزوف عن الالتجاء إلى التجارب، كما يتحول أعضاء (البيروقراطية) إلى طائفة تحتكر العمل الحكومي من أجل مصلحتها الخاصة، ويتحول عملها إلى غاية في حد ذاته.

المفهوم الرابع: وهو المفهوم الذي استخدمته الأنظمة ذات الطابع الشمولي، التي ترى أن البيروقراطية نوع من الإدارة العامة، لذلك كان الاهتمام بالجماعات التي تؤدي الوظائف أكثر من الاهتمام بالوظائف ذاتها.

إن ارتباط البيروقراطية بالإدارة العامة أصبح يمثل محاولة لاستخدامها كوحدة للتحليل في الدراسات المقارنة، وأغلب الدراسات التي اعتمدت على ذلك صنفت البيروقراطية انطلاقاً من مدى استغراقها في العملية السياسية.

المفهوم الخامس: وهذا المفهوم تأثر بماكس فيبر أيضاً، ويعتبر البيروقراطية إدارة الموظفين، لذلك اهتموا بفحص كفاءة النموذج المثالي وقدرته على استيعاب كافة خصائص الإدارة، وكذلك ركز على فعالية الجهاز الإداري، لذلك انتشر هذا المفهوم في علم الإدارة أكثر من علم السياسة.

المفهوم السادس: وهو الذي يعتبر البيروقراطية غير مقتصرة على الجهاز الحكومي، بل الذي يولد عندما ترسى أصول صريحة لتنسيق نشاطات مجموعة معينة من أجل بلوغ أغراض محددة، أو أنه وحدة اجتماعية تحقق أهدافاً محددة، إلا أنه يتميز- هذا التنظيم- بالتسلسل الرئاسي والتباين في التخصيص.

إلا أنه يلاحظ في هذا التعريف قد يعوم مصطلح البيروقراطية إذ إن كل المجتمعات مهيكلة في تنظيمات متباينة، كما يصعب الفصل بين التنظيم والإدارة.

المفهوم السابع: وهو المفهوم الذي يعتبر أن البيروقراطية تعبير عن المجتمع الحديث، كما ماركس حين أطلق عليها لفظ المجتمعات الرأسمالية التي تعتبر مرحلة متقدمة وفق التفسير المادي للتاريخ.

وذهب أنصار هذا المفهوم بعدم وجود تفرقة بين رجال الإدارة ورجال السياسة، وعدم ضرورة ذلك لوجود ثنائية تقليدية تفصل الدولة والبيروقراطية، أو بين المجتمع وبين وجود عدد هائل من التنظيمات الكبرى التي تجسد البيروقراطية في هيكلة الدولة الحديثة.

بيروقراطية النسق العسكري:

البيروقراطية عند ماكس فيبر كما سبق هي نسق اجتماعي موجه لإنجاز أهداف معينة ويدار على أساس من المعرفة والخبرة والقواعد المحددة وسواء أكان التنظيم البيروقراطي بسيطاً أم معقداً فإن التنظيمات البيروقراطية لها سمات وقواعد بنائية مشتركة تحدد طبيعة العضوية فيها.

ويعرف النسق العسكري أكثر من أي تنظيم آخر في حدود البيروقراطية إذ اعتبره الباحثون النموذج الأصلي لها من حيث تفويضه الدقيق للمسؤولية وتوزيعه للامتيازات على من يشغلون أوضاعاً معينة في التدرج الهرمي ولهذا فان ماكس فيبر رأى في النسق العسكري الشكل المتطور والنهائي للبيروقراطية.

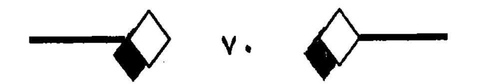

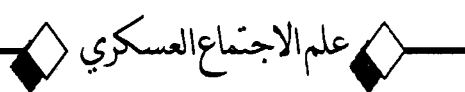

ما الذي يفرض النمط البيروقراطي على النسق العسكري ؟؟؟؟

النسق العسكري بناء لا شخصي تتخذ شرعية السلطة فيه في المنصب وليس فيمن يشغله، ويشغل المنصب بعد فحص دقيق لمدى صلاحية من سيشغله، ويتقدم فيه بعد مراحل منتظمة من الترقي تعتمد عادة على الأقدمية وتنتهي بمعاش في حالة التقاعد.

والراتب العسكري هو وسيلة للحفاظ على مقتضيات المكانة الاجتماعية للمهنة العسكرية أكثر منه أجر عن عمل شاق، ولهذا فان الوصول إلى هذه المكانة يتطلب تشرب المهارات العسكرية واتجاهات وأنماط السلوك العسكري.

إن عدم التأكد الدقيق من توقيت القتال هو الذي يفرض النمط البيروقراطي على النسق العسكري للقوة العسكرية وظيفة طارئة وليست روتينية، لهذا فان على النسق العسكري أن يحافظ على تنظيم المعركة في مختلف الظروف والأوقات وأن يكون دائماً في حالة قصوى من الاستعداد وهو على عكس التنظيمات المدنية التي تبني توقعاتها على خبرتها اليومية وعلى ما تتوقعه من احتمالات إذ تمنعه الآثار الشديدة للهزيمة في المعركة من أن يبني توقعاته على ما هو روتيني بل يبنيها دائماً على ما هو غير عادي وما هو غير متوقع.

ولأن المعركة تفرض نفسها دائماً فإن الأمر يتطلب تنسيقاً دقيقاً للحجم الهائل من الرجال والمعدات وهذا يستلزم أحكاماً لا شخصية، مما يجعل البيروقراطية هي الشكل الأكثر فاعلية للتعامل مع هذه الظروف، وقد يهدف النسق العسكري أحياناً إلى مساعدة القوة المدنية في الداخل لكن هدفه الأساسي دائماً هو كسب المعرفة والدفاع عن الدولة ولهذا فقط يكتسب شرعيته وحقه في الوجود.

أولاً – خصائص التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر.

حدد ماكس فيبر خصائص التنظيم البيروقراطي في الآتي :

١- يختار المرشحون لملء الوظائف البيروقراطية على أساس المواصفات الفنية التي لابد من توافرها لشغل المناصب المختلفة بحيث يكون هناك تناسب بين واجبات شغل المنصب وبين المعرفة والمهارة المتخصصة.

٢- يجري سلوك شاغل المنصب وفقاً لانضباط دقيق تمارسه السلطة التنظيمية على التزاماته الرسمية غير الشخصية ولا تخضع الجوانب غير الرسمية لحياة البيروقراطية لضبط النظم.

٣- يتبع تنظيم المناصب في التنظيم البيروقراطي مبدأ التدرج الهرمي الذي يعني أن المناصب الدنيا تخضع لرقابة وإشراف المناصب الأعلى منها وانه كلما انخفضت مستوياته تزايد عدد الوظائف فيه.

٤- تتميز البيروقراطية باللاشخصية في العلاقات بين الضباط البيروقراطيين ومرؤوسيهم.

٥- تتميز السلطة البيروقراطية بأنها ديناميكية ويمكن ممارستها بالتفويض.

٦- يعتبر كل منصب في التنظيم البيروقراطي موضعاً لصنع القرار.

ثانياً – مدى انطباق الخصائص البيروقراطية على النسق العسكري.

التخصص الوظيفي العسكري هو أساس تطوير النسق العسكري للبناء البيروقراطي وتحليل الوظائف العسكرية يوضح أن الأسلحة البحرية والجوية والبرية تحتوي على أنشطة منظمة تؤدي وظائف محدودة يلتزم شاغليها بأداء واجباتهم، وتشغل هذه الوظائف في النسق العسكري بالأفراد المناسبين لها بأمر محدد بالتعليمات واللوائح، ويخضع سلوك الفرد العسكري لانضباط حاد وصارم وتشمل الأوضاع الوظيفية في النسق العسكري العديد من الخصائص البيروقراطية للمنصب كوضع وظيفي، ويوكل النسق العسكري إلى أفراده مهام عامة وليست خاصة كما في النموذج البيروقراطي، ويختلف النسق العسكري عن النمط البيروقراطي في اختلاف مقاييس تعيين الأفراد وكذلك في عمومية الدور العسكري، في حين يتشابه الدور البيروقراطي والعسكري في أن كلاً منهما يقوم على أسس تنظيمية محددة.

والأنساق العسكرية كالبيروقراطيات متدرجة هرمياً لكنها على العكس منها في أن التدرج الهرمي يتكون من رتب شخصية بمعنى أنها مشير واضح للهيبة الاجتماعية فمتى حصل الفرد على رتبة معينة فإنها تظل له ولا يهمه العمل الذي تخصص فيه.

ويتشابه النسق العسكري مع النمط البيروقراطي في استطاعة الفرد في كل منهما أن يتحرك خلال السياق المهني من مسؤولية أقل إلى مسؤولية أكبر والى سلطة تقوم على الأقدمية أو الإنجاز الفني أو لكليهما.

والسلطة في كل نمط من أنماط البيروقراطية والنسق العسكري سلطة رشيدة كما أن النسق العسكري شأنه شأن البيروقراطيات الأخرى عبارة عن نسيج معقد للغاية من مناطق صنع القرار.

ثالثاً – البناء غير الرسمي للنسق العسكري :

من المعروف إن ماكس فيبر في تحديده للخصائص البيروقراطية في نموذجه المثالي، قد أهمل الجانب غير الرسمي له واهتم اهتماماً كبيراً بالجانب الرسمي، وحتى يكون عرضنا لبيروقراطية النسق العسكري مكتملاً سنعمل على سد هذا الجانب الذي أغفله فيبر وذلك بتقديم نماذج للبناء غير الرسمي للنسق العسكري في كل من سلاحي البحرية والقوات الجوية، ونظراً لاختلاف طبيعة القوات الجوية عن غيرها من الأسلحة فإننا سنعرض الجانب غير الرسمي منها عند كل من الطيارين والجنود كل على حدة.

١- البناء غير الرسمي للبحرية :

أوضح جوفمان (Goffman) أن هناك نوعان من التكيفات للسلاح البحري يخضع لهما الأفراد ويطلق على النوع الأول من هذه التكيفات الأولية (Primary Adjustments) ويقصد بها الأنماط السلوكية التي يقبلها البناء الرسمي ويؤيدها، ويطلق على النوع الثاني التكيفات الثانوية (Secondary Adjustments) وهي التي تعمل على مستوى البناء الرسمي ولا يؤيدها البناء الرسمي أو يقبلها.

ويوجد كل بحار نفسه على ظهر السفينة مع جماعة يمارس معها أنماطاً سلوكية حرة غير رسمية، ويكون قد تعلم في الواقع أساس هذه الأنماط من الكتب والسينما ووسائل الاتصال الأخرى قبل دخوله البحرية ويكون هذا هو أساس قبوله لها.

وللبحرية تعريفها الخاص عن النضوج، مقياسه هو مدى تمثل الفرد للثقافة الداخلية، ويتوقف ذلك على عدة عوامل منها مفهومه السابق عن البحرية والمكان الذي

يشغله في خدمة السلاح والحساسية التي يظهرها لعمليات البناء غير الرسمي ودوره الخاص فيه كما هو محدد باتجاهات وردود فعل الآخرين، ولا يمكن إنكار مثل هذا الجانب غير الرسمي، فهو محاط عادة بإطار شبه غامض يبرز في القداسة التي تحميه من أن يطلع عليه غير العارفين به وهذه سمة أساسية من سمات الجانب غير الرسمي للبناء البيروقراطي.

ويمتد البناء غير الرسمي للبحرية في كل التدرج الهرمي من القمة إلى القاع وفي كل أفرع الخدمة، وتحدث ظواهره تلقائياً، وهذا على عكس البناء الرسمي الذي يحدد مظاهر السلوك ومتطلباته وفقاً للتعليمات.

- **التكيفات الأولية :**

لا تخضع الجوانب السلوكية للدور غير الرسمي في هذا النوع من التكيفات لجزاءات البناء الرسمي بل هي تساعده على تحقيق أهدافه ومن أمثلتها إبلاغ الاتصالات الهامة بين رتبتين متباعدتين دون المرور بالسلسلة المعتادة في التدرج الهرمي وهذا من شأنه أن يسهل وصول الاتصالات الهامة التي قد يتأخر وصولها إذا مرت بالطريق الرسمي.

ومن الأمثلة على ذلك انتشار المعلومات المتقدمة حول حركة السفينة أو المهام الجديدة أو حركة الترقيات، ويعمل ذلك على إعداد الأفراد للمواقف الجديدة ويزيد من فاعليتهم حينما تصدر الأوامر إليهم بطريقة رسمية، ومن هنا يمكن تجهيز المعدات الفنية في حالة العمليات دون الاعتماد في ذلك على الطريق الرسمي، ويمد البناء غير الرسمي العضو الجديد بالتعليمات الأولية وكل ما يتوقع أن يقوم به لكي يصبح بحاراً، وإذا كان أداؤه مناسباً لما هو مطلوب منه واتباعه القواعد والتعليمات أمراً كافياً لكي يكون عضواً في السلاح البحري فإن عضويته في البناء غير الرسمي تتوقف على امتثاله لمعايير الجماعة غير الرسمية في هذا السلاح.

ولا يؤدي البناء غير الرسمي دوره حينما تكون السفينة في البحر فقط ولكنه يمتد إلى الشاطئ أيضاً، فهناك توقعات مطلوبة من البحارة في مثل هذه الحالة لابد لهم

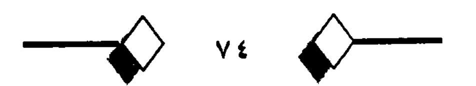

من الالتزام بها وهم خارج السفينة، وحينما تعود السفينة إلى البحر ويعود إليها الاستقرار ويبدأ العمل بالروتين اليومي يعود تأثير البناء غير الرسمي بصورة كاملة.

ويمر البحار الجديد بعدة مراحل حتى يكتسب الثقافة الفرعية للبحرية إذ يلتحق في البداية بسفينة ليس لها مواصفات السفن التي تعلم عليها في مراكز التدريب، وحينما ينضم إلى السفينة الحربية ويمارس نشاطه في البحر يجد نفسه غريباً في البداية ولا يعرف ما هو مطلوب منه لكنه لن يكون منعزلاً عن مجتمع السفينة فترة طويلة إذ سيبدأ زملاؤه في تعريفه بأولويات البناء الرسمي.

وهناك العديد من العوامل التي تساعد على تنشئة البحارة الجدد مثل الحراسة والإقامة المشتركة والأحاديث المشتركة مع الآخرين، وتوضح هذه العوامل للفرد الجديد توقعات البناء غير الرسمي كما تعطيه أيضاً فهماً للدور الشامل للبحار، إذ يساعده زملاؤه على تعلم هذه الأوليات ويلفتون نظره إلى ما هو صحيح وما هو خاطئ، وهذا في حد ذاته مقياس للقبول ويمثل خبرة إضافية تميز البحار الجديد عن المدنيين كما تميزه أيضاً عن أي بحار جديد يدخل السفينة بعده.

وحينما يرقى البحار وتظهر علامات الترقي على ذراعه أو كتفه يكون اعترف بهذا الترقي في صورة احتفال عام أو خاص، وأياً كانت هذه الاحتفالات فإنها تشيع روح الوحدة، بين أفراد السفينة وتكرار هذه الاحتفالات يعمل على زيادة تماسكهم، وتجد هذه الاحتفالات تقديراً كاملاً من جانب البناء الرسمي لأنها تشيع بين الأفراد روح التضحية وتؤدي إلى تحقيق أهداف هذا البناء.

وتتميز هذه الاحتفالات بنوع من الانطلاق والتحرر من القيود الرسمية ويسمح فيها لذوي الرتب الدنيا بتمثيل دور الرتب العليا، ويساعد هذا النقص لدور الرئيس على توضيح التوقعات المتبادلة لمختلف الأدوار.

وتساعد نوبات الحراسة على تنشئة البحارة، وذلك من خلال المسؤولية التي تلقى على عاتقهم في هذه النوبات وما يقومون به من اتصالات إذ يضع الحارس (تليفون رأس) متصلاً بالقيادة الأعلى والأفراد والآخرين الذين يقومون بالحراسة في نفس الوقت، ولا يشعر الفرد الحارس بالوحدة أثناء نوبة عمله المستمر وذلك لما يقوم

به أثناءها من رفع التقارير عن المجال السياسي وتغيير الاتجاهات عن الضوضاء التي تحدثها السفن المجاورة ويعلم الفرد الحارس تماماً إن كل أفراد السفينة الموجودين بها يعتمدون في أمنهم عليه، وهذا يزيد من أهمية البناء غير الرسمي عند أداء الفرد لمقتضيات البناء الرسمي.

وهناك لغة البحارة أيضاً، التي يبدأ التعود على استخدامها في مراكز التدريب، وقد يكون هناك في البداية تسامح في استخدام بعض التعبيرات المدنية لكنه حينما يكون البحار على ظهر السفينة لابد وان يستخدم لغة البحارة وإلا تعرض لاستهجان واستياء الآخرين.

ومن هنا يتبين إن العديد من الاتجاهات والتقاليد في البناء غير الرسمي تكون مقبولة من جانب البناء الرسمي بسبب ما تحققه من نتائج تساعد على تحقيق أهدافه.

- **التكيفات الثانوية :**

وجد جوفمان أن التكيفات تعمل في بعض المستويات مثل القيادة ومراكز الإمداد والتموين والمراكز الفنية، وذلك لأن هذه المراكز تقوم بإمداد الأفراد بحاجات فردية لا يؤيدها البناء الرسمي، وضرب جوفمان أمثلة لذلك مثل رفض الشعر بطريقة تخالف التعليمات، الاعتماد على ضابط صف صديق في إدارة الوحدة يمكن الفرد من أن يحقق عن طريقه ضمان الحصول على إجازة أو مساعدة في النقل إلى مكان آخر بطريقة أسرع في زملائه أو الذهاب إلى نوبة الخدمة في غير وقتها المحدد، وتحقق مثل هذه الأمور من خلال الصداقات الشخصية أو من خلال أسلوب المقايضة للخدمات إذ يتم تبادلها بطريقة غير رسمية، ومن أمثلة هذه المقايضة أن يكون هناك فردان أحدهما يعمل في مركز الخدمات الإلكترونية والراديو والتليفزيون وآخر يعمل في مخزن لقطع القيادة ويستطيع كل منهما بحكم علاقات الصداقة الاستفادة من خدمات المركز الآخر والتي لا يستطيع الحصول عليها بالطريق الرسمي، ومن أمثلة ذلك أيضاً أن مصور السفينة الذي يقدم صوراً شخصية لضابط الخدمات يسمح له باختيار أفضل

الأدوات التي ترد إلى مخزن السفينة، ومن أمثلة التكيفات الثانوية طريقة ارتداء الزي العسكري وإجراء تعديلات فيه أو حياكته بواسطة أفراد مدنيين وهذه كلها يرفضها البناء الرسمي ويتعرض أصحابها للعقاب.

٢- البناء غير الرسمي في القوات الجوية :

يختلف كل من البناء الرسمي وغير الرسمي في القوات البحرية عن مثيله في الأسلحة الأخرى للقوات المسلحة إذ أن هناك جماعتين منفصلتين تتكون إحداهما من الطيارين والأخرى من الجنديين وواجبات كل منهما منفصلة عن الأخرى، لهذا فقد رأى الباحث أن يحلل البناء غير الرسمي في كل منهما على حدة.

- **البناء غير الرسمي لجماعة الطيارين :**

سنتناول البناء غير الرسمي لجماعة الطيارين من زوايا أربع هي : (نسق المكانة – نسق القيادة والثقافة الفرعية والنسق القيمي).

١- **نسق المكانة** : يشعر الطيار الجديد عند التحاقه بالسرب الجوي بالخوف والقلق العام وذلك لإحساسه بأنه يواجه حياة جديدة محفوفة بالمخاطر وأفراد غرباء لا يعرف عنهم شيئاً.

ويوضح الطيار الجديد في قاع نسق المكانة سواء وهو على الأرض أو في الجو وينبه دوماً بأنه إذا أراد أن يستمر في هذه الحياة الجديدة فإن عليه أن يتبع تعليمات ونصائح من هم أقدم وأكثر خبرة من الطيارين، وإن عليه أن يلتصق بقائده المباشر ولا ينفصل عنه وألا يتخلف عن أي طلعات جوية يقوم بها السرب.

كما ينبه عليه أيضاً بأن السرب يحارب كوحدة وليس كأفراد وأن عمل الفريق في الطيران شيء أساسي للتقليل من الخسائر ولتحقيق الحد الأقصى من الانتصارات في الجو، ويعرف الطيار الجديد مكانته بين الأفراد الآخرين من خلال الآتي :

١- انه يطير بأقدم الطائرات.

٢- انه آخر من سيحصل على مستلزماته المعيشية في السرب.

٣- أنه لا غبار على الطيار القديم إذا حطم إحدى الطائرات أثناء تحليقه بها وهذه القاعدة معمولة بها فقط بالنسبة للطيار القديم ولا تطبق على الطيار الجديد الذي يعاقب بمختلف الطرق عن الإهمال المؤدي إلى حوادث.

٤- انه إذا تحول إلى طيار أرض فإنه سيمنع من الطيران ويحرم من العديد من الطلعات الجوية.

ومن هنا يتبين للطيار الجديد انه قد دخل نسق مكانة محدداً ويتأكد من ان حياته متوقفة على معرفته وعلاقته بمن هم اقدم منه.

ويحدد التميز الأساسي بين الطيار الجديد والطيار القديم بكمية الوقت الذي يقضي في السرب وبالتالي بعدد الطلعات الجوية، ويمارس الطيار القديم على الطيار الجديد السلطة في المواقف التي ليس فيها الطيران.

ويتغير نسق المكانة تبعاً لدرجة تعاقب الطيارين، وطبقاً لهذا المعنى نجد أن كل من أمضى ثمانية عشر شهراً في السرب ينظر إلى من أمضى ستة اشهر فقط على انه جديد وقد يختلف الأمر في الوحدات الأخرى، إذ قد يعتبر كل من أمضى ستة شهور طياراً قديماً وذلك تبعاً لحالات التعاقب السريعة أو الفقد في العمليات أو عدم التواجد المستمر في السرب.

وتحدد مكانة الطيار الامتيازات والمساعدات التي يحصل عليها داخل السرب، فاستخدام عربات الجيب أو اختبار الطائرات الهوائية للذهاب إلى معسكرات الراحة والإجازات والترقي والاستثناء في الواجبات الإضافية غير المقبولة كل هذا يجري وفقاً للفترة الزمنية التي يقضيها الطيار داخل السرب، وليست هناك تعليمات تقرر أن للطيار الحق في أن يعطي الأوامر لمن هو أدنى منه أو يطيع أوامر من هو أعلى منه لأن قائد السرب فقط هو الذي له السلطة الفعلية، ومع ذلك فإن نسق المكانة صارم ومحدد حتى القاع ويؤدي وظيفته في الحفاظ على الانضباط وبمجرد أن يرقى الأفراد يحصلون على حرية أكثر في التصرف ويصبح للقادة شبه استقلال داخل السرب على أساس أنهم مديرون للسرب.

وإذا انتقد الطيار حكم الطيارين القدامى فإنه ينضبط بسرعة عن طريق قائد السرب وينبه عليه إذا أراد أن يظل داخل الجماعة فعلية أن يطيع من هم أقدم منه، هذا إضافة إلى أن الامتثال لهؤلاء الطيارين القدماء يتيح للجدد فرصة أكبر في الحصول على إجازات.

ويقوم نسق المكانة على محك الخبرة القتالية إذ ينسق استخدام هذا المبدأ مع وظيفة السرب التي تبنى على تحطيم أكبر عدد من طائرات العدو وبأقل خسارة ممكنة لطائرات السرب.

ويساعد نسق المكانة هذا الذي يقوم على وضع الأعضاء الجدد في أوضاع مرؤوسة على أن يبذل هؤلاء الأعضاء كل ما يستطيعون من جهد لتعليم الطيران القتالي بأعلى درجة من الفاعلية والأمن حتى لا يتحولوا إلى طيارين أرضيين.

وللضباط الأرضيين (غير الطيارين) وضع خاص داخل نسق المكانة فهم ليسوا عرضة لسياسة التعاقب المطبقة على الطيارين، ولهذا فهم يظلون فترة أطول داخل الوحدة، ولا يستطيعون الضباط الارضيون الطيران في مهام كما انهم ليس لهم الحق في أن يدعوا أن لهم مكانة خاصة غير تلك التي تعود لقضائهم فترة طويلة في الوحدة وتحدد مكانتهم تبعاً لاعتراف قادة السرب بهم ولهذا فقط يدخلون ضمن النسق الاجتماعي للوحدة، وهم يعيشون في جماعة مستقلة والامتيازات التي يحصلون عليها يكونوا قد اكتسبوها أصلاً من حدة طويلة للخدمة وليس لأي عامل آخر.

والتكيف مع نسق المكانة هو المتغير الأول لتوجيه الفرد نحو عدم أهمية الاختلافات الطبقية المدنية في حياته اليومية، فعليه أن يعلم أن السرب عالم اجتماعي واقتصادي وسياسي وتعليمي كامل وذلك لأنه يقضي معظم وقته فيه.

ويمتد نسق المكانة إلى كل شيء يفعله وليس هناك من سبيل لديه للتخلص منه، وهو بهذا يؤدي كل أنشطته داخل تنظيم واحد صغير على خلاف حياته المدنية التي ينتمي فيها للعديد من التنظيمات، ومن هنا يمكن القول أن تكيفه الاجتماعي لا يكون تكيفاً جزئياً لأحد مظاهر أنشطته اليومية ولكنه تكيف كلي مع نسق اجتماعي شامل.

- **نسق القيادة :**

يعتبر التكيف مع نسق القيادة هو المتغير الثاني في توجيه الطيار نحو مجموعة جديدة من القيم قائمة في المجتمع المدني ولا يكون فيها الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي أو مشاعر الامتيازات الطبقية محددات هامة في علاقته مع الآخرين.

وبعد أن يقضي الفرد فترة في السرب تتراوح بين ثلاثة شهور وستة شهور، مثلاً قد تتاح له فرصة للترقي داخل السرب، ويختلف هذا الترقي عن الترقي الرسمي كضباط عمليات مثلاً إذ يتم الترقي الأخير عن طريق السلطة الرسمية وتبعاً للقواعد والتعليمات الخاصة بترقيات كل الطيارين والترقيات الداخلية التي يأمر بها القائد السرب تجري وفق اعتبارين أساسيين :

أولهما : أنها لا توضع بناء على قواعد الرتبة الرسمية.

ثانيهما : انه ليست لها علاقة بما حققه الطيار من إنجاز (كتحطيم طائرات العدو).

إذ يحصل على موقع القيادة طيار برتبة ملازم ثان وليس له إنجازات كثيرة كغيره وذلك لسبب هام هو أنه يملك مواصفات القيادة، وهذا يعني أن كل القادة المختارين في السرب والذين لم يدفعوا إليه عن طريق القيادة العليا يجب أن يتوفر فيهم الحد الأدنى من القدرة على القيادة، وأهم هذه المواصفات (الثقة- البطولية في الجو- التفوق في القدرة على الطيران) ولعل ابرز هذه المواصفات أهمية القدرة على إصدار قرار سريع مع المحافظة على التفكير الهادئ.

وهناك من العوامل ما يدخل في التأثير على هذا الاختيار مثل الوقت الذي يقضيه الطيار في السرب فإذا كان هناك طياران ذوا قدرة متماثلة وسيرقيان فإن الذي قضى منها فترة أطول في السرب هو الذي يحتمل أن يرقى.

وتكمن أهمية القدرة على القيادة في اعتماد حياة الطيارين على الشخص القائد للسرب، فالطيارين لا يستطيعون مغادرة طائراتهم إلا بإذن منه وهو الذي يقرر عند مواجهة العدو أي تكتيك يتبع وأي قرار سوف يتخذ إذ يجب عليه أن يتخذ القرار

بسرعة فليس هناك من يقول له أي قرار يجب أن يتخذه، وإذا لم يكن القائد كفء لذلك فإن حياة أفراد السرب وطائراته ستكون تحت رحمة العدو وليس من المتوقع أن يبقى أي قائد في منصبه بعد حدوث أخطاء خطيرة من جانبه، وقد يفقد أحد الطيارين منصبه لأن قراراته قد لا تكون مسموعة.

ومن هنا فإن التعيين في أوضاع القيادة يقوم على أساس القدرة على اتخاذ القرار الفوري الذي يتضح من خلال أداء الأفراد وهي كنسق المكانة تعتمد على وظيفة السرب أيضاً.

- **الثقافة الفرعية :**

رغم انتظام حياة الطيار اليومية وفقاً لنسق المكانة المشار إليه والذي قد يقوم على تقييد العلاقات الودية بين الأفراد القدامى والجدد فإن هذه العلاقات تنشأ حينما يجتمعون بعيداً عن عملهم الرسمي، وتنتقل بهذه الوسيلة قيم الثقافة الفرعية بينهم وقد تبنى هذه العلاقات على أساس النمط الايكولوجي للخيام أو الحجرات المتلاحقة آو ما شابه ذلك.

وتتشكل هذه العلاقات على أساس شخصيات الأفراد أو اهتماماتهم المشتركة وقد ترتبط بأوضاعهم الطبقية في المجتمع المدني، لكن المواقف الاجتماعية التي يشتركون فيها تعمل على تنشئة مشتركة وتعبر بهم حواجز أي علاقات تعود في أصولها إلى اختلافاتهم الاجتماعية في المجتمع المدني، ومن شأن هذه العلاقات المتكونة أن تساعد نسق المكانة وتتفق مع وظيفة السرب كما تعطي العضو الجديد روابط ثابتة داخل الجماعة تمكنه من تعلم الأنماط السلوكية المناسبة.

- **النسق القيمي :**

يرتبط النسق القيمي بتنظيم السرب ويكون من وظيفته الحفاظ على التضامن الاجتماعي بين الطيارين، وتنتقل قيم الجماعة من خلال التعليم، وبتعليم العضو الجديد في السرب المصطلحات الدقيقة للطيران والقتال وبدون هذه المصطلحات لا يكون الفرد عضواً في الجماعة، كما تميزه هذه القيم تماماً عن الفرد المدني.

وتشكل قيم السرب مواصفات القيادة وخبرة المعركة، وينظر إلى الضباط غير المقاتلين بازدراء لاسيما الضباط الأرضيين أما المدنيون فهم أدنى من ذلك، وينتشر فيما بين أعضاء السرب .... جماعي يقوم نظرتهم لأنفسهم بأنهم جماعة خاصة ذات مكانة خاصة وكل من هو خارج عن جماعتهم هو أدنى منهم، وللمواصفات الشخصية للقائد دور هام في الحكم عليه أكثر من اندماجه في السرب ويكون الرجل البارد غير المكترث بالمعركة محط الإعجاب والتقدير كقائد، ويؤثر النسق القيمي في كل مظاهر سلوك الجماعة فالاختلافات بين الطيارين من الناحية التعليمية مثلاً لا تؤثر في تنفيذ مهام السرب لأن السرب كله متكامل حول وظيفته وهنا لا يكون من المتوقع أن يصبح للمتعلم الجامعي أهمية عن غيره سوى انه يتحدث بطريقة أفضل وترفض أي محاولة يظهرها الطيار يوضح بها انه أفضل من غيره بسبب امتيازات يتمتع بها في المجتمع المدني.

أما بالنسبة للتنافس والصراع كعمليات تعمل من خلال السرب فيجد أن التنافس يكون في تكتيك الطيران والترقي والإجازات أو إنجاز مهام معينة ويأخذ الصراع مكانه حينما يساء اختيار القادة وحينما يشعر الطيارون أن هناك تفرقة فيما بينهم لسبب أو لآخر.

- **البناء غير الرسمي لجماعة المجندين :**

تعتبر وحدات المجندين في القوات الجوية وحدات فنية متخصصة يتراوح عددها بين ٨- ١٥ رجلاً في أقسام مختلفة، وتتكون من جماعات صغيرة مثل رجال الراديو والأبراج والأرصاد الجوية والمساعدة الفنية للطيارين وأفراد الميز، وعلى العكس من معظم التنظيمات الاجتماعية المدنية يضبط النسق العسكري سلوك أفراده سواء أثناء عملهم أو في أوقات فراغهم، وتتصل جزئيات الأعمال اليومية لهم في صورة أوامر فنية وهي عبارة عن توجيهات ونشرات تصدر من قيادة الجيش العليا، كما أن هناك مجموعة مشابهة من التعليمات الرسمية حينما لا يكون الفرد قائماً بالعمل.

ومن هنا يتضح التعارض بين هذه الضوابط التي تحكم حياة المجندين وبين الضوابط المدنية العادية وذلك لأن النسق العسكري ينظر إلى مظاهر الحياة اليومية

التي يعتبرها المدنيون شيئاً خاصاً بهم ينظر إليها على أنها موضوعات لتعليماته، وبذلك تضبط القوات المسلحة كل ما يتعلق بساعات النوم والطعام واختيار المعارف الاجتماعية التي تخرج عن دائرة العمل وحلاقة الذقن واختيار المقاعد في المسرح العسكري والإجازات والأماكن التي يجب ألا يتردد عليها العسكريون.

ولا تقتصر هذه القيود على القوات الجوية بل تشترك فيها كل أسلحة القوات المسلحة، ويتكون التدرج الهرمي الرسمي من خمسة مستويات :

١- السلطة العليا التي تصدر منها الأوامر.

٢- الضابط القائد الذي يعطي تعليماته من خلال الملازم أو الرقيب الأول.

٣- قائد الوحدة الفنية بالإضافة إلى ضابط آخر مساعد له أحياناً.

٤- ضابط صف الوحدة.

٥- حكمدار الخدمات.

ويتصرف ضابط الصف على انه ممثل الضابط ويعطي الأوامر والتوجيهات وعلى الجنود طاعته .... كما يتصرف حكمدار الخدمات في حدود مشابهة لسلطة ضابط الصف، ولضباط الصف على اختلاف درجاتهم امتيازات ومكانات مميزة عن المجندين الذين تعطي لهم الأوامر ... وهي بمثابة مكافآت ملحقة بمناصبهم، ويؤكد الضباط هذه المكانة المميزة لضباط الصف للمسؤولية الملحة بهذه المكانة تقديراً للانضباط داخل الوحدة.

ويتكيف المجندون مع ظروف الحياة التي يفرضها البناء الرسمي عن طريق الجماعات غير الرسمية التي يشكلونها، وتشمل الجماعة غير الرسمية كل أفراد الوحدة تقريباً فهم يأكلون سوياً ويأخذون تدريباً مشتركاً ... أو إنهم يتقاسمون كل مظاهر الحياة العسكرية، ويتتابع الاتصال الشخصي بينهم إلى درجة أن الأفراد يتعارفون بعضهم مع البعض الآخر في أيام قليلة، وتحافظ الجماعات غير الرسمية على استمرارها رغم التغيرات السريعة في العضوية بداخلها إذ ينتقل الأفراد من والى

الجماعة في فترات متتالية دون أن تنهار الجماعة أو يحدث أي تغير جوهري في عاداتها وقد تتأثر تقاليد وعلاقات المكانة في الجماعة من هذا التغير لكنها لا تتعرض لانهيار حاد.

ويتكامل القادمون الجدد في الوحدة بسرعة في جماعات غير رسمية وقد يتم ذلك في خلال أسبوع تقريباً بفعل تتابع وشدة الاتصالات الاجتماعية وينمون بعد ذلك مجموعة من الاتجاهات المشتركة تنشأ في جلسات ما بعد العمل أو مناقشات العمل ومن ردود الفعل للواجبات والملاحظات التي يتلقونها سوياً، وينعكس البناء غير الرسمي في بعض مظاهر يمكن أن نشير إليها كما يلي :

١- لا يتعرض أي جندي للعقاب من قبل ضابط الصف إلا إذا كان غير مرغوب فيه من قبل البناء غير الرسمي أيضاً.

٢- الإجازات شيء هام جداً في حياة المجندين وهم على استعداد لكل ما من شأنه أن يعمل على زيادتها وحمايتها.

٣- الامتيازات الاجتماعية بين رتب المجندين غير مرغوب فيها ويتعرض المتشدقون بها للنبذ والازدراء.

٤- ليس من المرغوب فيه أن يكون هناك مستوى عال من الأداء في العمل وهم يتعاونون سوياً بأي طريقة لأداء العمل في حدود ليسد الطرق للجماعات ككل.

وقد يؤدي التطور السريع لاتجاهات الرجال نحو بعضهم البعض إلى وجود نسق مكانة قد لا يكون منسقاً بالضرورة مع نسق المكانة المقررة رسمياً فقد يأخذ عنصر السيادة في قيادة المناقشات واقتراح الأنشطة لأفراد قد لا يكون من أعلى الرتب في الوحدة، وقد لا يكون القائد الفعلي للجماعة هو أقدم ضباط الصف كما قد يفشل الأخير في التعبير عن اتجاهات الجماعة، هذا ولابد أن يكون القائد الرسمي مقبولاً من البناء غير الرسمي وإلا ترتب على ذلك انخفاض الكفاءة القتالية للوحدة.

ويعمل البناء غير الرسمي على تعزيز وتفسير متطلبات البناء الرسمي إذ يتنافس أفراد الجماعة في كيفية الإسراع بأداء العمل ويتحقق الحد الأعلى من نتائجه وهي موضوعات يمكن أن تحكمها تقاليد العمل.

ومن ناحية أخرى قد تتعارض معايير البناء غير الرسمي مع التعليمات الرسمية لكنه أي (البناء غير الرسمي) لا يعكس هذا التعارض بطريقة واضحة وهنا يجب على القادة أن يكونوا أكثر حساسية لمعايير البناء غير الرسمي حتى يخففوا من حدة تصادمها مع اللوائح، فقد يصدر أمر من قيادة الجيش بأن تعقد دورة تدريبية فنية لأفراد وحدة ما بجميع رتبها ويستلزم هذا الأمر بالطبع توقف نظام الإجازات المعمول به، لكن البناء غير الرسمي يرى أن الإجازات من الأشياء التي يجب ألا تمس بأي حال من الأحوال، وهنا يستطيع القائد عند تطبيق أوامر قيادة الجيش أن يكون مرناً في تنفيذه إياها بحيث لا يثير أستياء البناء غير الرسمي.

وللتيار غير الرسمي طرق مختلفة يعبر بها عن عدم رضائه عن التعليمات واللوائح الرسمية وضابط الصف هو أكثر الأفراد حساسية لذلك، لأنه عرضة لمختلف الضغوط، فهو كعضو في البناء غير الرسمي لابد أن يكيف نفسه مع مقتضياته وإلا اتهم بأنه متحمس لأداء عمله وعليه أن يقبل معايير هذا البناء ويحتوي نفسه في أنشطته ومناقشاته وإلا انعزل عنها، وليس للقائد غير المتمثل لمعايير البناء غير الرسمي من ضباط الصف أي جماعة أخرى يحتوي نفسه فيها إذا رفضته جماعته، فهو أما أن ينتمي إلى الجماعة أو ينعزل عنها.

ومن هنا نجد أن عضوية ضابط الصف القائد في البناء غير الرسمي تصنع قيوداً على قدرته على إنجاز واجباته الإشرافية بالطريقة التي تنص عليها اللوائح الرسمية والجزاء الأساسي الذي يملكه ضابط الصف هو أن يبلغ الضابط القائد بالخطأ الموجود ومع ذلك فإن هذا نادراً ما يحدث لأن الفرد المخطئ هو صديق وعضو في البناء غير الرسمي الذي ينتمي إليه.

ويمكن للبناء غير الرسمي أن يغير من علاقات المكانة الرسمية، بمعنى أن يفتقد ضباط الصف القوة الحقيقية المخولة لهم لممارستها على الجنود، ومثال ذلك نوبة الحراسة التي تكون تحت إدارة حكمدار الخدمات، وهذا الأخير مسؤول أمام ضباط صف الوحدة ورغم هذا فهو يمارس سلطة محدودة لأن أفراد الخدمة هم أصدقاؤه وتعوق هذه الصداقة أداء العمل يكون الموقف هنا في يد الجندي أكثر منه في يد ضابط الصف ويضبط البناء غير الرسمي العلاقات الرسمية ... لأن العلاقات مع الضباط والسلطة العليا تتخللها علاقة ضابط الصف مع الجنود والطرفان الأخيران أعضاء في بناء غير رسمي.

ويعزز البناء غير الرسمي تقاليده بسحب الامتيازات التي يعطيها للأعضاء المذنبين .... فيمكن لأحد الأفراد مثلاً تغيير نوبة حراسته بطريقة غير رسمية في حالة حصوله على إجازة مفاجئة ويتم ذلك بالاتفاق مع زملائه الآخرين ودون علم الضابط المسؤول لكنه إذا تأخر عن الفترة المحدودة لتصريحه فإن زملاءه سيرفضون التعاون معه مرة أخرى ... وهذا الأمر ليس مدرجاً في أي أمر رسمي.

الفصل الخامس

السلطة والتدرج الهرمي العسكري

- التفاعل بين القانون والتقاليد كمصدرين للسلطة العسكرية.
- أبنية المهارة والمكانة والانضباط العسكري كمصادر للسلطة العسكرية ومشكلة العلاقة بين القادة والفنيين.
- الضغوط التنظيمية الناتجة عن تغير بناء السلطة.
- السلطة العسكرية والاتجاهات التسلطية.

السلطة والتدرج الهرمي

تساعد دراسة السلطة على فهم السلوك التنظيمي وكيفية إنجاز التنظيم لأهدافه وتوجيه طاقات أفراده نحو السبل المرغوب فيها وكيف تكون هذه الطاقات وسيلة لخلق دوافع وتوجيهات يمكن أن تتغلب عن طريقها أهداف التنظيم على أهداف أفراده وتعنى السلطة بذلك القدرة على استجلاب الطاعة من الآخرين.

والمطلب الأساسي لبناء السلطة العسكرية هو أن يكون هناك توجيه موحد للكتائب في المعركة، ومن هنا يكون الوصول إلى قرار سريع تحت ظروف القتال الضاغطة أمراً جوهرياً وبذلك يكون التدرج الهرمي وليس المساواة أساس الوحدة في ميدان المعركة وتأتي الأدوار من الأعلى إلى اسفل لأن القيادات العليا هي التي لديها الصورة الكاملة عن الموقف القتالي.

ولابد أن تطاع هذه الأوامر حرفياً لكن تفاصيليها تترك لحرية وتصرف القادة الصغار، والتدرج الهرمي هو حجر الزاوية في المفاهيم السوسيولوجية الخاصة بالتنظيم البيروقراطي، وهي يعني كما أشرنا من قبل خضوع المناصب الدنيا لرقابة وإشراف المناصب الأعلى منها، وهو بذلك نسق من الأوضاع المرتبة عبر سلم هابط من القمة إلى القاع.

ويتميز النسق العسكري بأنه تدرج هرمي ساحل يخضع له ضباطه ومجندوه ويرتبط ضباط القوات المسلحة العاملون ارتباطاً كاملاً وينظر وفقاً له كل مظاهر حياتهم، أما المجندون فيجدون أن الدائرة الكاملة لحياتهم اليومية قد خضعت – ولفترة محددة على الأقل لهذا التدرج الهرمي المميز.

وطبقاً لهذا التدرج الهرمي يخضع كل فرد من أفراد النسق العسكري من أعلى رتب (الضباط) إلى مستوى الجندي لرقابة الرجل الذي يعلوه، كما يكون مسؤول في نفس الوقت عن الرتبة الآتية الأدنى منه ويرتبط بكل رتبة قدر معين من السلطة

والمكانة وبعض الامتيازات الأخرى، وتزداد كلما صعدنا إلى قمة التدرج الهرمي وتتناقص كلما هبطنا إلى أسفله.

وإذا تساءلنا طبقاً لتحليلات ماكس فيبر عن السلطة من أين تنبع السلطة في النسق العسكري هل من التقاليد أو من السمات الكارزمية للقائد ؟ فالجواب كما يلي:

لا تعتمد السلطة في أي تدرج هرمي لأي تنظيم مهما بلغ حجمه ومهما بلغت درجة تعقيده على مبدأ واحد، ولهذا فإن السوسيولوجيين قد اهتموا بدراسة أنماط السلطة السائدة في النسق العسكري والعلاقات بين مختلف أوضاع التدرج الهرمي، وكانت السلطة العسكرية ومازالت تعتمد على العادات والتقاليد والإنجاز البطولي لكن السوسيولوجيين يرون اليوم انه لكي يتمكن المرء من فهم الأنماط المتغيرة للسلطة فلابد من أن يوجه اهتمامه لدراسة بناء المهارة والمكانة والانضباط العسكري.

أولاً- التفاعل بين القانون والتقاليد كمصدرين للسلطة العسكرية :

التفاعل بين القانون والتقاليد أمر ظاهر في الحياة العسكرية، إذ يحاول النسق العسكري أن ينظم عن طريق القانون ابسط مظاهر السلوك العسكري، ومع ذلك فإن التقاليد هي التي تحكم سلوك العسكريين بصفة مباشرة، ويمكن أن نجمل فيما يلي بعض المظاهر التي يبرز فيها هذا التفاعل:

١- مسؤولية القائد عن مرؤسيه :

القائد في النسق العسكري مسؤول عن سلوك مرؤسيه وهذا يعكس الثقة التي تمنح لضباط القوات المسلحة، كما تعنى السلطة الممنوحة له عليهم أن يكون قادراً على ضمان الانضباط داخل وحدته، لأنه إذا تصرفت الوحدة ككل أو تصرف أفرادها بطريقة منافية لهذا الانضباط فإن قائدها سيدان على الفور، ولهذه الأسباب نجد أن قادة الوحدات العسكرية يراعون الحذر الشديد في إعطاء الحريات لرجالهم لأنهم يعلمون إن الإفراط في منح هذه الحريات سيكون دليلاً على ضعف قدراتهم القيادية.

٢- تقسيم العمل في التدرج الهرمي العسكري :

هناك ثلاثة مستويات من الرتب وثلاثة مستويات من الأعمال يظهر فيها التفاعل بين القانون والتقاليد، هناك الضباط الذين يوجهون الأنشطة العسكرية على الورق ويضعون السياسة العامة للوحدة ويتحملون كل المسؤولية عن رجالهم .... وهم على هذا الأساس لا يقومون بأي عمل بدني أياً كان ماعدا ذلك الذي يخص تدريبهم كفاءة، ويكون هناك اتصال محدود بينهم وبين الجنود.

ويؤيد الجيش ذلك لأنه يرى أنه من الصعب الاحتفاظ بالاعتقاد القائل بحكمة الضباط عصمتهم من الخطأ مع تكثيف هذا الاتصال.

وهناك ضباط الصف الذين يوجهون الجنود ويراقبونهم ويدربونهم تحت إشراف الضباط الذين يتلقون منهم التعليمات الرسمية، وهم ذوو مسؤولية محدودة تجاه هؤلاء الضباط تتركز في تنفيذ الأوامر وإنجاز العمل المطلوب، وعلى هذا الأساس هم لا يقومون بأي أعمال تحتاج إلى جهد بدني وأن كانت ظروف الحرب قد تؤدي إلى الإخلال بهذه القاعدة.

وهناك أخيراً الجنود الذي يؤدون الأعمال الدنيا والتي تتطلب مجهوداً بدنياً ... وليست لهم أي رتب ويتمتعون بامتيازات محدودة ... ولهذا لا تقع عليهم أي مسؤوليات ذات طابع عام.

٣- توزيع المسؤولية :

تتبع هذه العملية من مسؤولية قائد الوحدة ومن تقسيم العمل في الوحدة العسكرية وتؤيد قيادة الجيش هذه العملية لتسهيل إنجاز الأعمال العسكرية ومع ذلك فإنها تستغل كثيراً للتهرب من المسؤولية، فقد تكون مسؤولية الضباط المالية والإدارية كبيرة إلى الدرجة التي يتهرب منها بتوزيعها على من هم أدنى منه رتبة، وكذلك ضابط الصف الذي يتحمل المسؤولية عن كثير من الأعمال التي يكلفه بها ضابطه فيقوم بتوزيعها على الجنود.

٤- أعمال التفتيش:

ويمنح ضابط الوحدة السلطة الكافية للقيام بالتفتيش الدقيق على الوحدة ويكون مسؤولاً أمام قائده الأعلى عن ذلك، ولكن لو قام بكل ضابط بإجراء التفتيش الدقيق على أعمال الوحدة فلن يتبقى لديه الوقت الكافي لأداء عمله الرئيسي والاهتمام بأموره الخاصة، ومن هنا فإن إجراءات تفتيشه تقتصر على جزيئات معينة يدركها الأفراد ويتصرفون معه وفقاً لها.

٥- المسؤولية عن الأخطاء:

تعتبر القوات المسلحة إن الاعتذار عن الخطأ أمر غير رجولي، لأن أي محاولة يعتذر بها الفرد عن خطئه تعني انه يحاول تجنب آثار هذا الخطأ، كما يعني اعتذاره أيضاً أنه ينتقد رئيسه الذي أصدر إليه أمراً مادياً إلى وقوع الخطأ، وإذا حاول الفرد أن يشرح الظروف التي أدت إلى وقوع الخطأ فإنه يعني في نفس الوقت إن رئيسه لم يطلع على كل الحقائق والمعلومات التي تحول دون وقوع الخطأ، والحالة الوحيدة التي يسمح فيها بتقدم الاعتذارات هي الحالة التي تؤدي بصاحبها إلى محكمة عسكرية.

٦- هناك أيضا مجموعة أخرى من التقاليد التي تؤثر في الحياة اليومية للجنود والتي يلتزم بها الجنود لأنهم يرونها وسيلة هامة لقبولهم في القوات المسلحة ويمكن إجمالها فيما يلي :

- التقاليد الخاصة بسلاح الجندي إذ يتعلم في أول مراحل تدريبية انه يجب أن يعتني به كشيء خاص يمتلكه لأنه سيستفيد منه في المعركة وتعتبر العناية بسلاحه أمراً هاماً بالنسبة له لأنه في حال فقده إياه يعرضه للمحاكمة العسكرية وللسخرية والازدراء من جانب زملائه ... ولهذا لا يعطي الجندي سلاحه لأي ضابط غير مسؤول أياً كانت رتبته لاسيما في نوبات الحراسة.
- يجب أن يوضع السلاح في وضع معين بالمخزن، ومن يفشل في وضعه بالصورة المتعارف عليها يكون أيضاً موضعاً للسخرية من قبل الآخرين.
- لا يسمح للجنود بالسير أمام الطابور العسكري.

- التنافس بين الوحدات أمر أساسي بالنسبة للقوات المسلحة.
- يؤكد القائد قيادته لوحدته بالشدة وبعدم اهتمامه بالعمليات وهو في نفس الوقت يحاول تأكيد الروح الإنسانية مع الجنود وبذلك يشعر الجنود ببعض الرضا بتجاهله هذه التعليمات.
- يحاول ضباط الصف تأكيد قيادتهم بالشدة أيضاً إذا ما أبدى الجنود استياءهم من تصرفات معينة لم يألفوها من قبل.

ثانياً - أبنية المهارة والمكانة والانضباط العسكري ومشكلة العلاقة بين القادة والفنيين.

يعتبر تحليل بناء المهارة أحد العوامل الهامة التي يمكن عن طريقها فهم السلطة العسكرية، وتنعكس مشكلة العلاقة بين القادة والفنيين في بناء المهارة المعقدة الذي يعمل من خلال التدرج الهرمي العسكري.

ويمكن جوهر هذه المشكلة في أن قائد الوحدة العسكرية يعتمد على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مواجهة مشكلة ما تتعرض لها وحدته، وحينما لا يكون وقته ومعرفته مسعفين له في حل هذه المشكلة، والاعتماد على هؤلاء الخبراء يعطي لهم قدراً أكبر من الذاتية يفوق ما هو لهم رسمياً، ويضاف إلى هذا تمتعهم أصلاً بقدر من السلطة غير الرسمية في حدود الموضوع الذي يدخل في دائرة اختصاصهم، وكل هذا من شأنه أن يجعل القائد في مواجهة مشكلة بنائية هي هل يقاوم هذه السلطة أم يسمح لها بالتدخل ؟

والواقع أن مشكلة العلاقة بين القائد والفنيين في النسق العسكري هي نفسها مشكلة العلاقة بين السلطة التنفيذية التي يمثلها المديرون والسلطة الاستشارية التي يمثلها المتخصصون في الأنساق المدنية، وتتبع هذه المشكلة على المستوى المدني يوضح لنا إن هناك اختلافاً بين السلطتين في أربع مستويات هي بناء الدور والشخصية والخلفية التعليمية والخبرة الوظيفية والتوجيهات المعيارية.

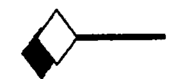

فدور المتخصص .... هو أن يستخدم معرفته المتخصصة في مجال ما في حل مشكلة ما تتعلق بهذا المجال ويكون تعامله مع المواد والآلات أكثر من تعامله مع الناس، وعلى هذا فإن معرفته مكثفة في جانب محدد ويلتزم عادة بأفكار مجردة والمتخصصون أعلى تعليماً بالطبع من المديرين ويباشرون أعمالهم في مرحلة متأخرة ويحصلون على أجور عالية، كما يبدءون بأوضاع عالية نسبياً في التدرج الهرمي وقد يكونون مقيدين في مجال الحراك المهني، وهم موجهون نحو مهنتهم وعضوية جماعته المهنية كإطار مرجعي ويلتزمون كثيراً بالجوانب العلمية والمهنية بغض النظر عن أهداف وحاجات تنظيمهم.

أما المديرون فيعملون على تكامل الانساق الفرعية لتحقيق حاجاته وأهدافه ويتعاملون أساساً مع الناس ولهذا فهم مهرة في العلاقات الإنسانية كما يتسع منظورهم، ولا يقتصر على جانب معين من جوانب التنظيم ويبدءون سباقهم المهني في سن صغيرة وبتعليم أقل أحياناً مما هو عند المتخصصين ويتحركون في هذا السياق بسرعة أكبر منهم ويلتزمون دائماً بأهداف التنظيم الذي ينتمون إليه، وتكون السلطة عادة في يد المديرين، ووجود مركز واحد للسلطة هو أحد السمات الأساسية للبناء البيروقراطي، ويكون المدير في قمة هذا المركز على أساس انه يمثل السلطة النهائية لهذا البناء وهو المسؤول في النهاية عن أنشطته المختلفة وعن علاقتها بالتنظيمات الأخرى كالحلومة مثلاً .... كما ينظر من هم خارج التنظيم إليه من خلال رئاسته التنظيمية، ويتولى المدير قيادة التنظيم لأنه فقط هو الذي يستطيع أن يكون في وضع استراتيجي يؤثر على تكامل انساقه وإنجازه لأهدافه.

وعلى مستوى النسق العسكري يختلف الأمر في كل من النسق البسيط والمعقد فيتميز تقسيم العمل في النسق الأول ببساطته وبقلة أوضاع تدرجه الهرمي وصرامتها ولعدم وجود المتخصص فيه، ومن أمثلة هذا النوع من الأنساق ما تضطلع الطبقة الأرستقراطية فيه بمهمة القيادة بوجه خاص لأن طريقة حياتهم تكون قد أعدتها لتولي

مهام الحرب، كما يكون بين ضباط الجيش أيديولوجية مشتركة تجعل منهم جماعة متماسكة، وهذه الأيديولوجية هي أيديولوجية الجماعات السائدة في البناء الاجتماعي ولا تختلف نوعية الضباط في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في مثل هذا النسق البسيط عن ضباط القوات المسلحة المصرية في القرن التاسع عشر الذين كانوا ينحدرون من أصل تركي أو شركسي من أبناء الباشوات في أسلوب تنشئتهم الذي لم يكن يعدهم الإعداد الكافي الذي يؤهلهم لأن يكونوا رجال الحرب، وليست مهمة الضباط في هذه الأنساق مهمة متخصصة لكنها أحد الجوانب اللازمة لوجوده الأرستقراطي، أما الجنود حتى ولو توافرت لديهم المهارات القتالية فهم يمثلون الطبقة الاجتماعية الدنيا، ودور المقاتل بوجه عام هو شرفي وتحدد المكانة العسكرية هيبته الشخصية ومكانته الاجتماعية.

وتبنى السلطة في هذه الأنساق على العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية لبساطة بناء المهارة فيها، وأهم ما يميز هذه السلطة أنها متوارثة بمعنى أنها تتركز في يد أشخاص ولدوا من طبقة الضباط ونادراً ما يحصلون على أوضاع هذه السلطة بالإنجاز، ويتوقف استمرار هذه السلطة على نظام الأقدمية الصارم ومدة الخدمة الطويلة وهما كالمكانة الاجتماعية الموروثة سمات موروثة أكثر منها مكتسبة، ويقترن التحول من النسق العسكري الأرستقراطي إلى النسق العسكري الحديث أو المهني بدخول الصناعة واستخدام التكنولوجيا العسكرية ففي عام ١٨٧٨م لم يزد عدد القوات المسلحة عن ٥٧٠٧٠ رجلاً يمثلون فرق المشاة والفرسان ومدفعية الميدان والسواحل.

وحتى الفترة من ١٩٣٢ حتى ١٩٣٩ لم يكن متوافراً لديهم من السلاح الجوي سوى (٥) طائرات موث، وعشر طائرات للتعليم و(١٨) طائرة جلادنوز و(١٨) طائرة لايساند، في حين كان لديها في العام ١٩٧٢ حوالي ٢٧٥,٠٠٠ رجل يتبعون قوات الجيش و (٣) فرق مدرعة و(٥) فرق مشاة و(٤) فرق مشاة ميكانيكي و(١٦) لواء مدفعية و(٢) لواء باراشوت و(٢٠) كتيبة كوماندورز و(٥٠) دبابة شيرمان و(١٠)

دبابات سنتوريان و(١٧٠) دبابة خفيفة، كما كان لديهم (١٤٠) ألف رجل بحري والعديد من الغواصات والمدمرات والسفن المتوسطة والصواريخ.

أما القوات الجوية فقد كانت قوتها (٢٥) ألف رجل يستخدمون مقاتلات الميج (١٩)، والميج (٢١) وقاد فات القنابل والطائرات النقل والعديد من أنواع الطائرات الحديثة المقاتلة وأسلحة الدفاع الجوي.

ويؤدي هذا الاستخدام الواسع للتكنولوجيا إلى أن يعتمد توزيع أوضاع السلطة على محكي الإنجاز في التدريب والاستيعاب أكثر من اعتماده على الصلات القرابية والمكانة الاجتماعية الموروثة، وتعني مهنية القوات المسلحة أنها وظيفة لكل الوقت وليس لبعض منه فقط وإنه لا مكان للضابط الأرستقراطي فيها فالقتال والشؤون الإدارية تحتاج من الجيش أن يكون مدرباً، وفي كثير من الأحيان تفشل تربية الطبقات العليا في أن تمد أفرادها بما يحتاجه الجيش في علوم هندسية ورياضة، ويحتاج العسكريون المهنيون إلى التدريب طويل في متخصص يمكنهم من تقديم خدمات ذات نوع خاص، كما ينمون بينهم إحساساً بالتوحد الجماعي وبأخلاقيات وقواعد خاصة لممارسة مهنتهم.

وكلما تحول تقسيم العمل من النمط البسيط إلى النمط المعقد تزايد عدد الرتب العسكرية وبرز دور الضباط الفنيين كضباط متخصصين في التخطيط والتنسيق وأصبحت القوات المسلحة مهنة في خدمة الدولة تختلف في تدريبها عن المهن الأخرى وتعتمد الدولة عليها في كل ما يتعلق بشؤون الحرب، وتعني كل هذه التحولات أن أوضاع السلطة فيها في يد أشخاص ذوي دراية وكفاءة أساسها الإنجاز.

ومع ذلك فإن بقايا السلطة والمكانة الموروثة ما زالت في القوات المسلحة الحديثة متماثلة في الأقدمية كمحك للتعيين والترقي، ومواجهة هذا النوع من السلطة بالنوع الآخر القائم على الإنجاز يؤدي إلى حدوث ضغط تنظيمي على مستوى النسق العسكري ففي الولايات المتحدة مثلاً يعمل المتخصصون والقائمون بالأدوار الفنية المعقدة في الأسلحة الثلاثة (للبحرية والبرية والجوية) تحت رئاسة سلطة مورثة،

وتستقر السلطة في يد القائد بمفرده، والضابط الفني ما هو المستشار للقائد، هم يرون أن استقرار السلطة في يد القائد أمر جوهري حتى يعمل المتخصصون وفقاً لمهاراتهم التي يقوم هو بتنسيقها لكن المشكلة إن مثل هذا الدور الفني قد يكون دوراً مناسباً في المراحل الأولى للنمو التكنولوجي لكنه الآن مصدر ضغط تنظيمي مستمر بالنمو المعقد للتكنولوجيا، إذ يؤدي إلى حدوث صراعات في السلطة بين القادة والفنيين.

ومما يعقد المشكلة إن الاختراعات التكنولوجية لا تدخل إلى النسق العسكري عن طريق أفراد متخصصين ولكن عن طريق استخدام الوحدات المتخصصة لهذه الاختراعات ومن هنا يتوسع عمل الجماعات الفنية عبر مستويات النسق العسكري المختلفة ويعتبر قائد الوحدة مسؤولاً عن إنجازها تقييماً دقيقاً، ولهذا فهو مجبر على زيادة اعتماده على الضباط الفنيين حتى يضمن أداءً فعالاً للوظائف الفنية على أساس أن عملهم ذو طبيعة إشرافية استشارية، ولكنهم يمارسون هذا الإشراف بطريقة تخالف اللوائح الرسمية بحيث تتجاوز حدود سلطتهم الإشرافية، وهنا يتحملون مسؤولية تقصيرهم في مساعدة القادة على القيام بمسؤولياتهم، وتقع الصراعات بين الطرفين بسبب هذا الصراع على السلطة.

وقد وجد تومسون (Thompson) في دراسة له على وحدتين جويتين لهما نفس القواعد واللوائح الرسمية ويخضعان لرئاسة واحدة ويتشبهان في الولايات والمعدات أن قوة رؤساء العمليات في كل من الوحدتين أكبر من قوة القادة ويقصد تومسون بهذا ان رؤساء العمليات كانوا في قمة قوتهم أو قريبين من بناء قوة قائد الوحدة، وأن هذا كان راجعاً إلى المتطلبات الفنية للعمليات أكثر منه لعوامل شخصية، ووجد تومسون في دراسته هذه ان القادة كانوا يقبلون سلطة رؤساء العمليات وأن الأنشطة الفنية ضمنت لهم استمرار هذه السلطة، وقد اختلفت وجهات النظر في حل مشكلة العلاقات بين القادة والفنيين فتومسون يرى إن قائد الوحدة يستطيع أن يقاوم تدخل الفنيين بأن يعطي توجيهاته لضباطه بتجاهل كل المقترحات التي لا يصدق عليها، وفي مقابل ذلك عليه أن يدرس تفاصيل العمليات التي تزيد من صدور معرفته الفنية ... أو أن يسمح لهم بالتدخل المباشر بعيداً عن بناء التدرج الهرمي، وهذا يعني موافقته

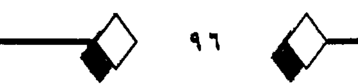

على احترام التسلسل القيادي، ويعتمد حل هذه المشكلة عند تومسون على مرونة القادة أنفسهم مع الفنيين.

وتبرز هذه المشكلة على مختلف المستويات التي تضم القادة والفنيين في القوات المسلحة لاسيما بين قادة الوحدات العسكرية وضباط السرايا والكتائب الفنية المتخرجين من الكليات الفنية العسكرية – كالحال في الدول العربية فالآخرون تقف حدود ترقياتهم عند رتبة العميد ولا يتولون بالتالي مناصب قيادية، ولهذا فمن الطبيعي أن يصدر قائد الفرقة أو اللواء أوامره إلى قادة الوحدات الفنية الملزمين بالانصياع لها وتنفيذها، وتختلف حلول هذه المشكلة في الوحدات تبعاً لدرجة المهام الملقاة على عاتق القائد بتفصيلات العمل الفني وكلما كان أكثر معرفة الأول محدودة في مجال عمل الثاني وتحاول القوات المسلحة الأمريكية علاج هذه المشكلة بإعداد القادة والحاقهم بدورات تعليمية قتالية يدرسون فيها فن الإدارة، أما القوات المسلحة المصرية فقد أدخلت علوم الإدارة التي تدرس في الجامعات المدنية.

وهناك من رأى أن علاج هذه المشكلة قد يكون بخلق تدرج هرمي للفنيين إلى جانب التدرج الهرمي الأصلي على أساس إن هذا من شأنه أن يؤدي لتسهيل الأمور بسبب معرفة الفنيين للحاجات الحقيقية لأقسامهم ولاطلاعهم على كل ما هو جديد وتقليلاً للتوترات بينهم وبين القادة الذين قد يصدرون أحكامهم دون مراعاة حجم وطبيعة عمل الفنيين.

وقد أيد وجهة النظر هذه معظم الفنيين من الطيارين الذين تم اللقاء لهم ولكنها لا تجد التأييد الكافي لأن حل المشكلة الأساسية إنما يكمن في التوفيق بين التدرجات الهرمية المنعزلة بدلاً من فصلها ولأن القيادة العسكرية يجب أن تتجمع في نهاية المطاف في مصب واحد بدلاً من وجود قنوات متعددة تتضارب في قيادتها.

ويرى فيلد (Fled) أنه من صالح النسق العسكري أن يؤدي كل من هذين النوعين من السلطة وظيفته بانسجام مع الآخرين وأنه ليس هناك سبيل للتناقض بينهما، وأوضح فيلد في تحليله لهذه المشكلة ان ضرورة الانسجام بين سلطتي القائد والفني تكمن في اختلاف كل منهما في هدفه وفي ظروف عمله، ويبرز هذا الاختلاف في

سلوك الحرب بوجه خاص، فعلى مستوى القيادة تكون هناك صورة شاملة للموقف يرى فيها القادة إن احتمالات فشل إنجاز المهمة ممكن، كما يضعون في اعتبارهم ان تعرض الوحدات المقاتلة للتدمير أمر ليس بعيد الاحتمال وانه يمكن تحقيق النصر في المعركة حتى لو أبيدت بعض الوحدات ... وأن القصور في بعض نواحي التكتيك العسكري يجب ألا يؤثر على الموقف العام.

وتختلف هذه النظرة على مستوى الوحدات الصغرى التي تقوم بتنفيذ الأوامر إذ تضع هذه الوحدات مهامها المكلفة بها وحياة أفرادها في المكان الأول، ولهذا فإن لها وظيفة مزدوجة، إذ عليها أن تنفذ الأوامر الصادرة لها وان تتغلب على مقاومة العدو، ويجب أن تعلو المهمة الأولى على الأخيرة من وجهة نظر القيادة العليا في حين تستحوذ مواجهة العدو بفعل حماس المعركة على القسط الأكبر من اهتمام المقاتلين، ويؤدي هذا الاختلاف في تقييم الموقف القتالي إلى اختلاف حاد في فهمه إذ تركز القيادة العليا بحكم مسؤولياتهم عن الحفاظ على الوحدة، ويكون التغلب على التهديد الذي تواجهه هذه الكتائب هو المحك الأساسي.

وينغمس الضباط تحت ظروف المعركة وضغوطها في أداء وظائفهم المتخصصة ولا يكون القائد هنا هو ذلك الذي يقيد نفسه في حدود واحتمالات نتائج مهمته الخاصة بل هو ذلك الذي يمد المقاتلين بالمثل المقنع وبالنمط والسلوك الذي يكونون في أمس الحاجة إليه تحت هذه الظروف، والنسق العسكري كنسق بيروقراطي محكوم بكيفية ضبط المتغيرات المختلفة والتنبؤ من مسؤولية القادة وتنفي فيهم صفة القيادة إذا افتقدوا هذين العنصرين، كما أن التخطيط مطلب هام من متطلبات التنظيم البيروقراطي ويحتاج إلى درجة عالية من الاستقرار والهدوء لا تتوفر في ظروف المعركة، لذلك فإن هناك علاقة مباشرة بين البعد عن ميدان المعركة ومسؤولية القيادة إلى وضع محمي، وهنا يعني أن القائد لابد أن يبقى في الخلف لأنه هو الذي يخطط وهو الذي يعطي الأوامر ويتابع تنفيذها ويجب أن يكون موقعه بالتالي في أفضل مكان يهيئ له أحسن الفرص للفعل الناجح والكامل، ومن هنا نرى إن تقسيم العمل يضع كلاً من القائد والفني في موقع مختلف.

ولعل تتبع التسلسل القيادي يكشف لنا عن أهمية اختلاف موقع كل منهما إذ تتحرك شبكة القيادة من أعلى إلى أسفل، وتبدأ بالقلة التي تتقلد المناصب ولديها الإدراك الشامل للموقف وينتهي بالكثرة التي لا يكون اتصالها بالمعركة أكثر من مجرد خبرة شاملة وشخصية والتي تعجز عنها كل المبادئ والتقديرات الخاصة بالمعركة وبفعل أفرادها ما يؤمرون به ليس إلا.

كما ابرز فيلد اختلاف آخر بين القائد والفني يقوم على عامل تقييم المعلومات إذ أوضح إن الارتجال قد يسود جو الحرب في معظم مراحلها، وتكون هناك حاجة بالتالي إلى أن يقوم بالتنسيق عنصر لديه تفصيلات الموقف العام، وهذا يعني أن يكون لدى القائد مختلف المعلومات الخاصة بهذا الموقف، وتعني الثقة الكاملة في النسق العسكري إن المرؤوسين يقدمون تقارير دقيقة لرؤسائهم حتى يضمنوا على الأقل سلامة الأوامر التي تعطى لهم.

ويرتبط توزيع المعلومات ببناء الرتبة ... ففي الأوقات التي تسود فيها الفوضى الجو العسكري والتي لا يوجد فيها من يستجيب للأوامر كما يغيب فيها الانضباط تكون الأوامر الصادرة من الرتبة الأعلى محكاً هاماً لتنظيم الأمور، وهذا في حد ذاته يستلزم أن تتوافر لدى هذه الرتبة المعلومات الدقيقة لضبط الموقف.

ويعطي الضابط الأعلى المعلومات المناسبة والشاملة وتطاع توجيهاته لحيازته هذه المعلومات، ويتحقق الانضباط بالقبول الكامل للافتراض القائل بأن مصدر التوجيهات العسكرية يصلح كمبرر كاف لصدقها، ولا يقر النسق العسكري للقادة بأهمية تنفيذ أوامرهم فحسب بل بضرورة معرفتهم بكل ما يجري، وبضرورة استمرار إمداد الوحدات الصغرى بكل المعلومات التي تعكس تحريات وموقف المرؤوسين، وهذا يعني إن مجرى القيادة يكون من الرئيس للمرؤوسين ويكون مجرى المعلومات من المرؤوس لرئيس أو بمعنى آخر إن الإمداد المستمر في المعركة بالرجال والمعدات والأوامر يجب أن يكون متجهاً نحو الجبهة في حين إن الإمداد بالمعلومات التي يعمل على أساسها الرجال والمعدات يجب أن يتجه نحو الخلف، ومن هنا يتضح ان وجود سلسلتين

منفصلتين من القيادة قد يعوق تدفق المعلومات ولهذا فلابد من وجود قائد أعلى للتنسيق.

ولعل ارتباط القيادة بالتخطيط وارتباط التخطيط بوصول المعلومات التفصيلية للقيادة هو الذي يعكس لنا مبررات ضرورة أن تكون السلطة في يد القادة هذا بالإضافة إلى أن التخصص البيروقراطي قد يؤدي إلى نمو جماعات متخصصة من ضباط ذوى مهام متخصصة، ولا تعطى لهم بمقتضى ذلك أي مسؤولية قيادية مباشرة، ولأن مسؤولية القيادة تعكسها دائماً المكانة الرسمية فإن التخصص يكون مقتصراً عادة على الدرجات الدنيا، وبهذا لا يمكن أن تلام هيئة الأركان أو أن تتهم بأنها لا تأخذ في اعتبارها تقارير الميدان أو انها تتصرف في هذه التقارير بطريقة ما أو ترفض أي معلومات من شأنها أن تؤثر على خططها المرسومة وذلك لأنها ترى إن الوحدات الصغرى ليس لديها النظرة الشاملة للموقف فهناك اعتبارات أثقل وزناً من الاعتبارات المحلية هي التي تحدد توجيه القرارات لاسيما وأنها متعلقة بالاستراتيجية الكبرى والسياسة العامة التي يجب أن تنفذ مهما كان الثمن.

وينتهي فيلد من تحليله إلى قوله: انه لا سبيل للتناقض بين القائد والفني لأن الاتصال بينهما محدداً رسمياً بالمعلومات التي ينقلها الأخير للمؤخرة والتي تترجم إلى خطط مثالية تسلم إلى القادة الذين يحولونها إلى قرارات خاصة ثم إلى أوامر للمرؤوس الذي يقوم بتنفيذها.

- بناء المكانة:

يرى السوسيولوجيون إن بناء المكانة من الأمور المؤثرة على ضبط وتنظيم الصراع المتولد عن التنافس بين الأوضاع المختلفة من السلطة، وقد يكون بناء المكانة ثابتاً وقاطع الوضوح إذا كانت السلطة موروثة، لكنه يختلف مع اتساع محك المهارة والإنجاز إذ يكون بناء المكانة مرناً وغير واضح، ومن أمثلة ذلك أن يحصل المهرة المتخصصون أو الذين قاموا ببطولات قتالية بارزة على هيبة أعلى على الرغم من صغر رتبهم عن تلك التي للضباط من ذوي الرتب العليا.

وتتوقف كفاءة السلطة العسكرية على المكانة والهيبة التي يعطيها المجتمع المدني للضباط، وقد تبين إن مكانة العسكريين في الولايات المتحدة منخفضة على الرغم من الاهتمام الشعبي بالأبطال العسكريين، وأوضحت عينة الرأي العام في الولايات المتحدة إن هيبة الضباط في القوات المسلحة ليست أدنى من هيبة أستاذ الجامعة أو العالم أو الطبيب فقط ولكنها أدنى من هيبة المعلم في المراحل الأولية أيضاً.

وقد تبين من هذه الدراسة التي ركزت على قياس آراء الأفراد حول الأسلحة التي يفضلون إلحاق أبنائهم بها إن الهيبة النسبية للقوات الجوية والبحرية أعلى من غيرها في القوات الأخرى، وأنه كلما انخفض المستوى التعليمي للمبحوث ارتفع تقديره للضباط العسكريين.

وفي بحث آخر أجري في مؤسسات الأعمال الأمريكية تبين لكل من روجر (Roger) وجنسون (Johnson) إن الشباب من سن (١٨ إلى ٢٠) سنة قد وضعوا القوات المسلحة في مرتبة أدنى من المهن الأخرى التي كان يحاول البحث تقييمها أما الطلبة اليابانيون فقد كان ترتيب العسكريين لديهم من الناحية الهيبة بالنسبة للمهن المختلفة التاسع عشر ثلاثة وعشرين مهنة، وأوضحت هذه الدراسة أيضاً إن العسكريين ليسوا أدنى هيبة في المجتمع فقط، لكنهم كانوا في قاع قائمة المهن التي ليست لها أهمية على الإطلاق في المجتمع الياباني.

وتعكس نتائج هذه البحوث أن مستوىً مناسباً من الهيبة أمر ضروري لضمان كفاءة النسق العسكري ولمنع انصراف الأفراد عنه، لأن العسكريين حينما يشعرون بانخفاض مكانتهم عند المدنيين ينغلقون على أنفسهم، ويؤدي شعورهم بذلك إلى حساسية خاصة لمكانتهم، ويتصرفون بالتالي كأي أقلية أو جماعة ذات مكانة اجتماعية منخفضة، وعلى هذا الأساس نجدهم يضعون أسساً دقيقة لتقييم مكانة وهيبة الأفراد العسكريين إذ يلاحظ أن هناك تميزاً واضحاً بين الضباط والجنود وبين الضباط العاملين والاحتياط وبين القادة والفنيين، وبين المقاتلين وغير المقاتلين وبين الأفراد المنتمين إلى أسلحة معينة أو المتخرجين من كليات عسكرية معينة.

ويرى جانوتز انه على الرغم من توافر بعض البحوث السوسيولوجية في هذا الميدان فإنه لا تزال هناك حاجة إلى بحوث أخرى مكثفة للكشف عن الأبعاد المختلفة للمكانة العسكرية وأثارها على السلوك العسكري.

- الانضباط العسكري :

يعرّف ماكس فيبر الانضباط العسكري بأنه الطاعة الآلية السريعة التي تحدث في شكل يمكن التنبؤ به من قبل جماعة معينة من الأشخاص لأمر ما يصعب مقاومته أو توجيه النقد إليه.

وقد رأى روس (Ros) إن الانضباط يحطم الروح المعنوية أكثر مما يبنيها، والقوات المسلحة في رأيه ليس لديها مفهوم واضح عن الانضباط العسكري فهي ترى إن الانضباط يتحقق بالطاعة الآلية والسريعة للأوامر لكن التطبيق يتجاوز هذا المفهوم، وإن انتقال الأوامر عبر التسلسل القيادي يكون مضيعة للوقت لأن كل فرد في هذا التسلسل يؤدي عمله روتينياً، إذا لم يوجه إليه أمر مباشر من ضابط ذي رتبة عليا، وهذا في رأيه محطم لكفاءة هذا النسق المعقد التركيب.

وتحطيم الانضباط للروح المعنوية ناتج عن تدريب القوات المسلحة للأفراد على الخوف من الضباط وعن الآلية في إطاعة الأوامر، وهذا يؤدي بدوره إلى توافر رجال يؤدون أعمالهم لكنه لن يؤدي إلى الكفاءة أو إلى قدرة هؤلاء الرجال على الصمود في وجه المخاطر ومجابهة العدو ومن ثم يؤدي إلى تحطيم الروح المعنوية.

وتقوم نظرية النسق العسكري على الانضباط كما هي في الواقع على الجملة التي تستخدم بكثرة (لا تنسى انك جندي في الجيش) وحينما تلقى هذه الكلمة على مسامع الجنود تثير في أنفسهم ردود فعل سيئة وتكون نتيجتها انهم ينجزون أعمالهم فقط ولكن بدون روح معنوية.

ولهذا فإن للانضباط علاقة قوية بظاهرة المبادأة، وقد أثبتت البحوث الأمريكية إن الأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية، تعتمد على روح المبادأة الموجودة عند

نسبة صغيرة جداً من أفرادها المقاتلين وهم الذين يستطيعون التصرف في مواجهة كل الظروف عند تعرضهم للهجوم، ففي السلاح الجوي تحقق نسبة ١% فقط من هؤلاء الأفراد الذين أشرنا إليهم النصر الذي يحققه خمسة أفراد في معركة جوية تستطيع نسبة الـ ١% هذه أن تحطم ما بين ٣٠ أو ٤٠% من قوة طيران العدو في الجو.

وتعني المبادأة أن يتصرف الفرد التصرف المناسب في المواقف التي لا تسعفه فيها التعليمات والأوامر الرسمية، وتظهر المبادأة في المعركة إذ لا يمكن أن تتوقع من الجند في المعركة أن يلتزم بقواعد التنظيم البيروقراطي كما يقول ماكس فيبر، بل انه لن يستطيع ذلك وسيكون سلوكه مرتجلاً لأن الارتجال سمة ملحوظة للفرد والجماعة المقاتلة، وتمارس المعركة تأثيرها عليهم وعلى تقسيم العمل المخطط وذلك بسبب المواقف الطارئة وليس طبقاً للمبادئ التكتيكية المتوقعة، وقد يقود الارتجال إلى إبادة تدريجية للوحدات المقاتلة والتزام الوحدات بالقواعد البيروقراطية الصارمة وقد يفقدها تكاملها وفعاليتها ومن ثم تنشأ مشكلة التوفيق بين الانضباط والمبادأة، وعلى الرغم من ان المبادأة معارضة للانضباط في بعض مظاهره إلا أنها مرتبطة به وظيفياً في مظاهر أخرى.

ويعالج السوفيت مشكلة العلاقة بين الانضباط والمبادأة بإعطاء حرية المبادأة للقيادة فقط وتختلف درجة هذه الحرية باختلاف مسرح العلميات ودور خطة المعركة لكنها بصفة عامة محدودة جداً لاسيما على مستوى قادة الألوية، والقرارات الهامة التي يجب ألا تؤجل للحظة واحدة يجب أن يتخذها قائد الفرقة بنفسه، وإذا كانت هناك وسيلة اتصال متوافرة فيجب أن يسأل قائد الفرقة قائد الجيش عما يجب أن يفعله، والمبادأة عند السوفيت بصفة عامة يجب ألا تتناقض مع القرارات العامة للقائد الأقدم ويجب أن تكون قادرة على تحقيق أفضل إنجاز للمهمة.

وللبريطانيين نظرية خاصة في هذا الموضوع ساروا وفقاً لها في الحرب العالمية الأخيرة، وتأخذ القوات المصرية بهذه النظرية مفضلة إياها على النظرية الفرنسية التي تقيد بشدة حرية المبادأة ولا تسمح مطلقاً بأن تسير المعركة طبقاً لأي

عمل أو تصرف من ضابط صغير كما لا تأخذ أيضاً بالنظرية الألمانية التي تعتمد على المبادأة الهجومية المطلقة في كل وقت على أي عدو، وتقوم النظرية البريطانية على الآتي :

١- تجنب محاولة فرض أي شيء على القائد المرؤوس في المكان البعيد لأن إلمامه التام بظروفه المحلية يجعله قادراً على البت في الأمور بالسرعة التي تقتضيها المعركة.

٢- يبين في الأوامر الطريقة العلمية لتحقيق الهدف بتفصيل واف يكفل ضمان تعاون الجهود المختلفة إذ لا يتعارض مع ملكة ابتكار القادة المرؤوسين الذين يجب أن يمنحوا حرية العمل في جميع المواقف التي يستطيعون التصرف فيها عندما تحدث أحوال غير منتظرة يصعب فيها تنفيذ الأوامر بدقة أو الاسترشاد برأي القائد المباشر.

٣- لا يجوز الخروج على أمر قانوني مادام الضابط الذي أصدره موجوداً إذا كان هناك وقت كاف يسمح بتبليغه أو انتظاره دون أن تتعرض سلامة أو أمن الوحدة للخطر.

٤- إذ لم تتوفر الشروط السابقة يكون للخروج على الأمر ما يبرره وهنا يعني إن الضابط المرؤوس الذي احتمل مسؤولية هذا الخروج قد بنى قراره على بعض حقائق كانت مجهولة للضابط الذي أصدر الأمر وانه مقتنع بأنه يعمل بمثل ما كان سيأمر به رئيسه لو أنه كان موجوداً.

٥- إذا لم يستطع المرؤوس الخروج على حرفية الأوامر عندما يكون واضحاً ان الظروف تتطلب ذلك فإن كل ما يترتب على ذلك يقع على مسؤوليته.

٦- يجب على المرؤوس الذي يرى ضرورة الخروج على أمر أن يبلغ ذلك حالاً لمن أصدره ولمن يتأثر عملهم بتصرفه.

ومن الناحية العلمية بدأت القوات المسلحة المصرية في إعطاء حرية محدودة للمبادأة للقادة مع حرب اليمن، إذ اقتضت الظروف الخاصة لهذه الحرب أن تسير المبادأة جنباً إلى جنب مع إبلاغ القائد المباشر بتفصيلاتها ولم يكن هناك ضابط عام

يحكم استخدام حرية المبادأة في حرب ١٩٦٧، وكانت الأمور مضطربة على مختلف المستويات وبدأ هذا الضبط يأخذ مكانه بعد ذلك محدداً حرية المبادأة في حرب ١٩٧٣ بالدرجة التي تساعد على ضمان أفضل الظروف لإنجاز المهمة.

وحينما تبلغ المعركة ذروتها إذ لا يكون من السهل ضمان النسق بين المتخصصين عن طريق نظام السلطة، يكون الاعتماد على الكفاءة الفنية أكثر منه على بناء السلطة الرسمية، ولهذا يكون من المهم للنسق العسكري لكي يضمن النصر في المعركة أن يغير وسائله في التعليم والتدريب وألا يعتمد فقط على تلقي المعلومات من المعلمين المتخصصين بل يجب أن يمتد ويشمل تنمية الوسائل التي يمكن عن طريقها خلق الاستجابة المناسبة التي تواجه الخطر المفاجئ ... وهنا يكون الاهتمام منصباً على الفريق المقاتل (Combat team) الذي يعني الاعتماد على مساهمة الشخص نفسه بدون النظر إلى رتبته، وهذا يعطينا تفسيراً لمعنى التعليمات الإسرائيلية للجنود في سيناء والتي تعد تعبيراً عن التشجيع على المبادأة البحتة والتي كانت تتلخص فيما يلي:

(هاجم حينما ترتاب)، وقد ناقش الباحث هذه النقطة مع الضباط والطيارين فوجد إن غالبيتهم تؤيد ضرورة اتجاه التدريب إلى التخلي عن الأسلوب المعتمد على إشارة الاستجابة الألية لدى الجنود عند مواجهتهم للمواقف المختلفة وأن يتحول التدريب إلى إشارة الاستجابة المناسبة للخطر المفاجئ، ويفسرون ذلك " قد تحدث في المعركة " ولهذا فإن إدخال أسلوب جديد في التدريب من شأنه أن يحل كثيراً من المشاكل الناجمة عن ذلك، ورأى العسكريون إن هذا من شأنه أن يرفع الروح المعنوية للمقاتلين ويؤمن الطريق أمامهم بدلاً من أن ينظر كل مقاتل إلى الآخر عند مواجهة طارئ معين أو يبحث عمن يعطيه الأوامر في حالة سقوط القيادة وهنا يكون العدو وقد حقق المفاجأة بنجاح.

ويرى جانوتز انه لا يمكن أن تقوم العلاقات الاجتماعية تحت الظروف القتالية والتكنولوجية المعقدة والحاجة إلى التنسيق بين التخصصات المختلفة وضمان الروح

المعنوية على الانضباط الدائم على التسلط (Domination) بل يستوجب الأمر تغييره إلى أسلوب آخر يعتمد على التكتيك غير المباشر من الاقتناع الجماعي (Manipulation)، والمقصود بالتسلط التأثير على السلوك الشخص بإعطائه أوامر قاطعة كسلوك مطلوب منه دون الإشارة إلى أهداف الجماعة، ويشتمل التسلط على التهديد والجزاء بدلاً من العمل على خلق الحوافز الإيجابية ومن ثم يضمن إجابة آلية.

أما الأسلوب الثاني فيعتمد على التأثير على سلوك الفرد بإعطائه قدراً أقل من الأوامر الصارمة وقدراً أكبر من الامتناع غير المباشر بالتأكيد على أهمية أهداف الجماعة، ويظهر في أسلوب القيادة التي تشرح عملها حين تصدر الأوامر وتوضح السبل، ويشمل هذا المفهوم في رأي جانوتز على عناصر أساسية قبل المبادأة الإيجابية أكثر من اشتماله على التهديد بالعقاب ويأخذ في اعتباره ميول ورغبات الجنود إلى حد ما.

ويساعد الإقناع غير المباشر على خلق بيئة يدرك فيها أعضاء الجماعة ان أهدافها كأنها أهدافهم وإن عليهم تحقيق هذه الأهداف ولو بالمبادأة الفردية، وتستغل الجماعة الأولية في المفهوم إلى حد كبير مع التنظيمات ذات الدرجة العالية من التطور التكنولوجي.

وليس هناك في الواقع اتفاق على مفهوم واضح لطبيعة هذا النوع من السلطة وقد استخدمت بعض المفاهيم القريبة منه لكنها لا تؤدي إلى المعنى المقصود مثل مفاهيم السلطة المشاركة (Authority Participant) أو السلطة القائمة على روح الزمالة، أو السلطة الديموقراطية، لكن المفهوم الأخير أقرب إلى الاستخدام في ميادين الانتخابات والعمليات السياسية عنه في تحليل السلوك التنظيمي في الأنساق العسكرية.

إلا انه يجب الإشارة إلى ان التغير من الأسلوب المعتمد على التسلط إلى الأسلوب المعتمد على الإقناع غير المباشر تدريجي وطويل المدى، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال كان هناك تطوير لبعض مظاهر الحياة العسكرية لكي تتفق

مع متطلبات هذا التغير قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يعترف بذلك إلا في الحرب العالمية الثانية، ويمكن ملاحظة مظاهر هذا التطور في مختلف المواقع بالقوات المسلحة الأمريكية، ومثال ذلك ضيق الهوة التي تفضل بين الضباط والجنود فيما يتعلق بمكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم وحتى في الزي العسكري نفسه.

وترى مظاهر هذا التطور أيضاً في تغير أسلوب اجتماعات الضابط القائد بجنوده بدءاً من الوحدات العسكرية وحتى أعلى المستويات في النسق العسكري، كما انه أعيدت كتابة القانون العسكري الأمريكي بشكل جديد، وقد اختلفت أسلحة القوات المسلحة الأمريكية في تطبيقها هذا الأسلوب مكان السلاح الجوي أسرع الأسلحة إلى تغيير السلوك التنظيمي بداخله، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة ومعدل التغير التكنولوجي الذي تأخذ به هذه الأسلحة.

ولم يكن النسق العسكري الأمريكي هو النسق الوحيد الذي أخذ بهذا التغير في بناء السلطة بل ان ألمانيا في عهد هتلر اعتمدت في كفاءة قواتها المسلحة على أسلوب الإقناع غير المباشر والتماسك الاجتماعي ولكن من خلال إطار يقوم على القمع الجذري لأي انحراف أيديولوجي وسياسي، وعملية التغير التي أشرنا إليها عملية بطيئة وتحتاج إلى تدريب وخبرة مكثفة وتوافر كادر من الضباط المهرة في تطبيق أسلوب الإقناع غير المباشر على أن يكونوا مقبولين من مرؤسيهم بصورة حقيقية، وتكمن مشكلة التغير إلى هذا الأسلوب في تمسك العسكريين في أي نسق عسكري بأيديولوجية محافظة وبتوجيه محافظ، كما إنهم يخافون من هذا التغير ويسيئون عادة تفسير المتطلبات الجديدة للسلطة العسكرية ويرون أنها تفوض أساس السلطة وتقف حاجزاً في وجه القرارات التي تتخذ على المستوى الاستراتيجي، ويؤكدون أن التغير إلى هذا الأسلوب لا يستلزم بالضرورة تغيراً تكنولوجيا.

وقد وجد الباحث ان نسبة كبيرة من الضباط والطيارين الذين ثم اللقاء بهم لهم نفس الإيديولوجية التي تحدث عنها جانونز، إذ يرون أن القوات المسلحة تقوم على بناء سلطة لا يمكن الاخلال به ولا يمكن لأسلوب الإقناع أن يؤدي دوراً له فعاليته في

العمليات العسكرية التي تتطلب الحسم السريع بل يؤدي إلى تفكك الضبط والربط وإضعاف الروح العسكرية.

كما رأوا أيضاً إن الأمر الصارم هو الذي يدفع الجندي لخوض غمار الحرب لأنه يفترض أن الذي يعطي الأوامر يقوم بتقييمها قبل إصدارها حتى إذا جاءت سليمة ومنطقية فلا يكون له حاجة لاقناع الجنود بها، وهناك منهم من رأى أن الإقناع يؤدي إلى الاجتهاد في أداء العمل والرقي به والدفاع عنه وربطوا بين الإقناع وعدم الإخلال بالضبط والربط، وتبدو أهمية الإقناع عندهم في إن النسق العسكري يعتمد اعتماداً أساسياً على الضبط والربط في تنفيذ الأوامر مهما كانت الظروف، وأنه ربما يكون هناك في هذه الأوامر الكثير من الأخطاء التي قد لا يفطن إليها من أصدرها، و أكدوا أيضاً حاجة هذا الأسلوب إلى كوادر معينة مدربة وذات مستوى علمي كبير.

ويرى جانونز أيضاً إن الضباط الذين يعارضون أسلوب الإقناع غير المباشر فشلوا في الواقع في أن يروا كيف يؤدي هذا الأسلوب إلى خلق القيادات الفرعية القوية والضرورية للعمل من خلال تشكيل عسكري على درجة عالية من التنظيم والإشراف، وفشلوا أيضاً في أن يروا أن الضبط غير المباشر المعتمد على الإقناع والقائم على التماسك الجماعي أمر ضروري للإبقاء على المبادأة والرقابة على التشكيلات العسكرية المتباعدة.

ثالثاً : الضغوط التنظيمية الناتجة عن تغير بناء السلطة :

يعمل العسكريون التقليديون الذين يقاومون التغير من أسلوب السلطة القائم على التسلط إلى ذلك القائم على الإقناع على الحيلولة دون استخدام القادة الصغار لهذا الأسلوب، ولهذا تجد انه كلما انهارت أشكال السلطة التقليدية بفعل التطور التكنولوجي بدت الأشكال الجديد من السلطة القائمة على الإقناع غير المباشر غير مستقرة ومشحونة بالتوتر وتحدث بالتالي ضغوطاً تنظيمية تظهر في شكل استجابات معوقة وظيفياً يمكن شرحها فيما يلي:

أ- الصرامة التنظيمية (Organizational Rigidity) :

تعني الصرامة التنظيمية تناول النسق العسكري للمشاكل الحديثة بأسلوب تقليدي بدلاً من الابتكار، وتنشأ الصرامة التنظيمية عادة بمجرد انتهاء المعركة إذ يتجه التنظيم إلى إعادة الانضباط التقليدي ومواجهة مشاكله الروتينية – ورغم ذلك فإن دروس المبادأة تبقى حية في تلك الوحدات التي يكون تدريبها الروتيني مرتبطاً بالمعركة الفعلية.

ب- الاحتفالات العسكرية :

تقف حقائق الحياة العسكرية والضغوط المدنية حائلاً دون العودة إلى انضباط التسلط ... ولهذا فإننا نجد ان الحنين إلى الماضي – يظهر في الاحتفالات العسكرية كالعرض العسكري، وقد تبدو هذه الاحتفالات وظيفية حينما تساهم في إحساس العسكريين بالتقدير الذاتي وتكون بمثابة أو مشير نفسي للتعامل مع الخوف لكنها قد تعني ان العسكريين يتجنبون الاهتمام بالمشاكل التي تواجه الأداء العسكرية والتي لا يجدون لها حلاً .

ج – المهنية المتزايدة (Exaggerated Professionalism) :

تظهر المهنية المتزايدة في الاهتمام بأشكال المكانة المهنية اهتماماً يفوق عامل الإنجاز الوظيفي وهذا يعتبر عادة من سمات الإمكانات الاجتماعية المنخفضة ويتركز الاهتمام هذا بالمبادئ الأولية للعلم العسكري والاهتمامات بالاختلافات في المكانة والدخل والهيبة ويكون الناتج صراعاً مكثفاً على امتيازات قليلة كالحال في الصراع بين القادة والفنيين، وقد تعوق هذه الضغوط التنظيمية القوات المسلحة كبيروقراطية كبيرة الحجم عن أداء وظيفتها، ولهذا فإن جانونز يقترح تحقيقاً للتكيف والتوازن في هذه المرحلة أن تكون هناك فترة زمنية معينة يتم خلالها الانتقال إلى سلطة الاقتناع غير المباشر وان ينحصر السلوك التنظيمي في هذه المرحلة في الآتي :

١- ضرورة قبول الرؤساء والمرؤوسين لبناء السلطة الرسمي وعدم إنكارهم حقائقها.

٢- أن تكون المهارات الشخصية والفنية بالإضافة إلى الولاء الجماعي صفات للأفراد على كل مستويات التدرج الهرمي.

٣- أن يقبل بناء السلطة الرسمي لا مركزية الأداء كهدف مرغوب فيه طالما ان القرارات الإستراتيجية قرارات مركزية.

٤- عدم الاعتماد على الجزاءات والاهتمام بدلاً من ذلك بتنمية الوسائل التي تؤدي إلى الممارسة الناجحة للسلطة.

٥- يجب على القائد أن يظهر مقدرته على ممارسة السلطة وان يقوم بأداء نفس العمل الذي يؤديه رجاله حتى يكون دليلاً على مبدأ المساواة وانعكاس لأهلية القائد للقيادة وهذا يجنبه في نفس الوقت اتهام الآخرين له بالتعسف وعليه دائماً أن يشرح (لماذا كان ذلك ؟) وعليه أيضاً أن يقيم سلطته على وجوده وخبرته، وعلى هذا سيكون هناك قدر من التحول في القول العسكري المأثور (ان السلطة ملازمة للمنصب أكثر منها لشاغله) وان (التحية العسكرية للرتبة وليست لحاملها ....) ولن يعد أمر الرتبة حصناً آمناً لحاملها بل سيتوقف الأمر على المواصفات الشخصية له.

٦- المساواة المفتوحة بمعنى ان كل فرد يظهر درايته وأهليته لأمر ما فإنه يمكن أن يرقى ويصعد ولهذا يمكن لكثير من المجندين من ذوي الأهلية أن يصبحوا ضباطاً ويمكن بالتربية العسكرية محو أي آثار للخلفية الاجتماعية التي قد تعوق ممارسة السلطة.

٧- يكون التركيز على تنمية التماسك الاجتماعي بدلاً من الاهتمام بالاحتفالات والمناسبات العسكرية، وهناك طرق متعددة يتم ذلك عن طريقها مثل تحويل نظام الاستعواض من ذلك القائم على الأفراد إلى ذلك القائم على الجماعات والوحدات، وهناك أيضاً ذلك التدريب الأكاديمي لضباط الصف الذين يمكنهم الحفاظ على تماسك جماعاتهم.

٨- يجب أن يكون هناك اتصال بين الحياتين العسكرية والعائلية حتى يتمكن ضبط التوترات بين هذين المجالين، وقد كان النسق العسكري مصدراً للتماسك

التنظيمي في الماضي بين الجنود وعائلاتهم بسبب التداخل بين مكان الإقامة والعمل أما اليوم فإن التكنولوجيا المتغيرة للحرب والأنماط المتغيرة للحياة العسكرية قد فصلت بينهما ولهذا تزداد الحاجة لضبط التوترات التي قد تحدث نتيجة لذلك.

٩- العمل على الحد من المهنية المتزايدة بالتغلب على الصراع الكلاسيكي بين القائد والفني كما شرحناه تفصيلاً – وأن يشمل التدريب الفني ما يمكن المدربين من الحصول على خبرات متعددة توسع من منظور القادة وتعدهم للتعامل مع المخاطر المفاجئة، كما يجب أن تتقارب مهارات القائد والفني للتغلب على المشاكل التي تنشأ بينهما.

رابعاً – السلطة والاتجاهات التسلطية:

هل يمكن القول ان طبيعة السلطة العسكرية أن تطبع الأفراد العسكريين باتجاهات تسلطية؟

أجرى كلاوس روجمان (Roghman) وفولنانج سورد (Sodeur) دراسة على (١٢) وحدة عسكرية ألمانية لبيان تأثير الخدمة العسكرية على الاتجاهات التسلطية وتابعت هذه الدراسة الجنود من مراكز تدريبهم الأساسية حتى قبيل تركهم الخدمة وأوضحت نتائج هذه الدراسة انه كان هناك تناقض ملحوظ في الاتجاهات التسلطية للجنود كما كان هذا التناقض مرتبطاً بارتفاع المستوى التعليمي والخبرة المكتسبة، كما تناقضت الاتجاهات التسلطية مع تثبيت متغيرى السن والحالة التعليمية.

والواقع ان الارتباط بين الخبرة العسكرية والاتجاهات التسلطية كان قائماً على الافتراض القائل بأن الحياة العسكرية أكثر صرامة في السلطة والتدرج الهرمي عما هو عليه الحال في المنزل والمدرسة والعمل الذي يجند منه الأفراد العسكريون، وأنه طالما ان البشر يكيفون أنفسهم عادة مع البيئة المحيطة بهم فإنه من المتوقع انه كما عظمت خبرة الفرد العسكرية استحسن بسرعة ممارسة السلطة لكن دراسة كاميل (Campell)

وكروماك (Cormact) على القوات الجوية الأمريكية أيدت بحوث كلاوس، وروجمان، وسودير، حيث تبين ان الخبرة الطويلة لم تؤدي إلى زيادة الاتجاهات التسلطية.

وتوضح هذه البحوث بشكل عام انه من الخطأ أن نتصور ان الموقف العسكري يحتوي على سلطة أكثر من الموقف المدني لو قورن به، بل يمكن القول ان النسق العسكري يحتوي على سلطة أقل من تلك الموجودة في الأنساق المدنية بالنظر إلى الممارسة العمدية للقوة من قبل أحد الأشخاص على الآخرين بل قد تكون الحرية الممنوحة للمرؤوس في نقد رئيسه أو التظلم من قراره هي أكثر في القوات المسلحة منها في أي تنظيم آخر، كما ان بيروقراطيتها تحمي أفرادها من استغلال السلطة والاستخدام التعسفي لها.

الفصل السادس

تمثيل وصراع الأدوار العسكرية

- ❖ المقدمة.
- ❖ عمليات تمثل صراع الأدوار العسكرية.
- ❖ صراع الأدوار العسكرية.

تمثيل وصراع الأدوار العسكرية

إن التعامل مع التنظيمات كأنساق يقتضي دراسة التغييرات التي تحدث للأفراد داخلها والتي تتم من خلال أنشطة يطلق عليها الأنشطة الفنية أو الإنتاجية، وقد أكد كانزو خان أن الدور هو حجر الزاوية في النسق الاجتماعي وانه حينما يقبل الفرد دوراً ما في تنظيم ما فإنه يعطي في الواقع طاقة لهذا النسق، كما أن دراسة الأدوار دائماً أبقى من أعضائها وتظل كما هي على الرغم من وجود تغيرات في أداء الأدوار.

أولاً – عمليات تمثل الأدوار العسكرية :

يعتبر النسق العسكري من التنظيمات القليلة التي تؤكد ضرورة تمثل الأعضاء الجدد فيها وتبني قيم الثقافة العسكرية، ويتم هذا التمثل عن طريق ثلاثة عمليات أساسية هي التجنيد (Recruitment) الانتقاء (Selection) التدريب (Training).

وتعني العضوية في النسق العسكري المشاركة في مجتمع تنظم سلوك الأفراد داخله وخارجه، ومن هنا فإن العضو الجديد سواء كان ضابطاً أو مجنداً لا يلتزم فقط بتعلم مهارات فنية معقدة، بل عليه أن يخضع لقانون دقيق من السلوك الاجتماعي الخاص بهذا المجتمع وعليه أيضاً أن يتعلم أدوار ومظاهر السلوك التي تستلزمها الوظيفية التي يتحتم عليه أن يؤديها بغض النظر عن تفضيله إياها، وأياً كانت طبيعة المكافآت والتقديرات التي تقدمها الحياة العسكرية له فالذي لاشك فيه ان الوظائف العسكرية شاقة وعنيفة وخطرة ولهذا يتطلب تمثيل الأدوار العسكرية دوافع إيجابية قوية حتى تؤدي الأعمال العسكرية بالسرعة المطلوبة، ولا يقتصر التمثل على الأدوار التي أشرنا إليها بل انه يتشعب في كل زوايا السياق المهني العسكري، ويرجع هذا إلى التغير المستمر في الأعمال العسكرية المتخصصة.

وقد اهتم السوسيولوجيون بتحليل وسائل التمثل لمختلف مظاهر الحياة العسكرية، وهم يرون ان المنظور السوسيولوجي لعملية التمثل يلغي الضوء على السلوك الاجتماعي للشخص قبل ويعد انضمامه للنسق العسكري، فهناك صلة وثيقة بين التغيرات في الحياة العسكرية والتغيرات في المجتمع الذي قدم منه الضابط أو الجندي لأن العسكري والمدني ينتميان إلى نفس النسق الاجتماعي، ومن الخطأ تصور ان القوات المسلحة مركب مكتف ذاتياً تماماً، وأنها تهضم وتمثل الأفراد فيها وذلك لأن التوجيه المدني للضباط والجنود قد يساعد على تمثلهم أو إعاقة تمثلهم للأدوار العسكرية، ويؤكد هذا المنظور أيضاً ان عمل الكوادر المهنية التي تقع عليها مسؤولية تدريب الأفراد الجدد في المجتمع العسكري يستمد أساساً من القيم الأساسية للمجتمع المدني.

- **التجنيد :**

السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو: ماهي الأبعاد الاجتماعية للحياة المدنية التي تساعد على تمثل الأدوار العسكرية أو إعاقة تمثلها ؟

من المعروف ان هناك شروطاً معينة لابد من توافرها فيمن يتم انتقائهم لأداء الخدمة العسكرية، وقد يكون نظام الخدمة العسكرية عادلاً ومعقولاً بالنسبة لعملية التجنيد، لكن استثناءات التأجيل والمعافاة قد تثير الاستياء، ولهذا فإنه لابد أن تؤخذ في نظر الاعتبار المشاعر العامة التي تؤكد ضرورة التوزيع المتساوي لمخاطر الحياة العسكرية، أما الموقف المدني من الخدمة العسكرية فإنه يتوقف على الزمن الذي يتم فيه التجنيد هل هو زمن سلم أم زمن حرب، ولهذا فإن الهزيمة التي مني بها الجيش المصري في حرب ١٩٦٧ وضرورة إعادة بنائه على أساس جديد كانت مبرراً كافياً لكي يقبل المؤهلون التحاقهم به، وبعد أن طالت فترة وجودهم به في حالة من اللاسلم واللاحرب انتشرت حالة الاستياء فيما بينهم.

- الانتقاء :

يقوم التمثل في النسق العسكري على الافتراض القائل بأن إجراءات انتقاء الأفراد قادرة على وضع ذوي القدرات البدنية والعقلية منهم في مكانها المناسب سواء في التدريب أو العمل العسكري، ولهذا فإن النسق العسكري يهتم بعملية الانتقاء العلمي للأفراد الذين يحتاج إليهم من ذوي الاستعدادات العامة والخاصة التي تتطلبها الأعمال العسكرية المختلفة، ولهذا فإن الموضوع الأساسي لانتقاء وتدريب الضباط عند دخولهم الكليات العسكرية هو مدى توافر الاستعدادات القيادية والقتالية لديهم.

وتستخدم القوات المسلحة عدة مقاييس للانتقاء بعضها طبي للوقوف على مدى لياقة الأفراد الجسمية واستعدادهم لتحمل ظروف التدريب، والبعض الثاني عقلي للوقوف على مدى قدرة المفحوص على استيعاب التدريب العسكري خلال فترة محدودة من الزمن، والثالث أخلاقي لإبعاد غير الصالحين للخدمة بالقوات المسلحة.

وتشير الخبرة الأمريكية في هذا المجال إلى أن مقاييس الانتقاء قد أصبحت أكثر تعقيداً إذ تغير مقياس الذكاء العام الذي استخدمه الأمريكي وفي الحرب العالمية الثانية تغيراً كاملاً، وتعرضت مقاييس الانتقاء الطبي لعدة تغييرات بسبب تزايد الحاجة والمتطلبات العسكرية المتقدمة، وقد أدت المقاييس المستخدمة في الحرب العالمية الأولى التي تكشف عن احتمالات تعرض الأفراد للانهيارات العصبية إلى ضياع مصادر بشرية كبيرة كان يمكن للقوات المسلحة الأمريكية أن تستفيد منها، لهذا فإن إلى جنزبرج (Eli Gen- Sberg) قد تمكن من وضع أسس انتقاء جديدة للقوات الأمريكية إذ تستعبد منها غير اللائقين فقط، وأصبحت خبرة التدريب المجال الأول الذي يمكن عن طريقه تقدير استعدادات الأفراد للخدمة العسكرية، واستخدمت إجراءات الزمن السريعة كوسيلة لاستبعاد المضطربين نفسياً.

وقد أدى نجاح هذه الطرق الجديدة من الانتقاء إلى محاولة تطوير اختبارات أخرى كانتقاء القادة للمعركة لاسيما وانه على الرغم من مضي أكثر من خمسين عاماً من البحث والتطور لأساليب كما يقول جانوتز لم تتكشف وسائل مرضية وموثوق بها

يمكن الاعتماد عليها، ويرجع فشل هذه العلمية إلى ان السيكولوجيين قد اعتبروا القيادة مجموعة من السمات الفردية فقط بينما هي في الواقع تفاعل بين سمات شخصية ومواقف اجتماعية، ويستشهد جانوتز في هذا الموضوع بما قاله جنكيز (Jerkins) في مؤلفه عن القيادة والمشاكل العسكرية ... (إن دراسات القيادة في عام ١٩٣٢، لم تتغير إذ لا يتضح منها التقديرات الخاصة بالأداء، وليست السمات الفردية منعزلة فيها عن السمات الجماعية إذ لا يمكن الوقوف على السمات الخاصة بالقائد بعيداً عن سمات أعضاء جماعته).

وأيد سانفورد (Sanford) استنتاج جنكيز فأوضح ان الجهود العلمية لانتقاء الأفراد الذين يمكن أن يصبحوا قادة عسكريين لم يثبت صدقها كما لم يمكن الاعتماد عليها في التمييز بين القادة العسكريين وغير العسكريين، ولم تضع دراسات الماضي عن القيادة في اعتبارها ذلك الاختلاف بين ظروف الحياة في المعسكر وظروف ميدان القتال، كما أن انهيار تقسيم العمل في المعركة وحالات الطوارئ وانعزال الوحدات الصغرى عن الإشراف القتالي ... كل هذا يمثل عائقاً يحول دون نمو محك مقنن يمكن الاعتماد عليه، وبذلك لا تكون مقاييس الأداء في حياة المعسكر صالحة لقياس الأداء القتالي الفعال.

ومن الدراسات التي حاولت الوقوف على السمات القيادية تلك الدراسة التي أجراها مكتب البحوث الإنسانية في عام ١٩٣٥ على ٤٦٧ من أفراد سرايا الرماة الكوريين، وقد خير من بين هؤلاء الأفراد ٣٤٥ فرداً اعتبروا مقاتلين تمييزاً لهم عن غير المقاتلين، وكان أساس الاختيار التقارير الذاتية وتقارير الزملاء والسلوك في المعركة، وأوضحت هذه الدراسة إن أكثر السمات انتشاراً بين المقاتلين هي الحالة البدنية الجيدة والحيوية الزائدة والمعرفة العسكرية والوكلاء المرتفع وارتفاع تقديرات الأداء، كما كانت الطبقة الوسطى هي التي ينتمي إليها المقاتلون، في حين كان غير المقاتلين ينتمون إلى الطبقات الدنيا، وكان النضج الاجتماعي والاستقرار العاطفي والعائلي والرجولة من أبرز السمات المميزة لهؤلاء المقاتلين عن غيرهم.

وتتفق نتائج هذه الدراسة إلى حد كبير مع نتائج الدراسة التي أجراها الباحث على أربعة وعشرين فرداً من أفراد وإحدى السرايا المدرعة المصرية في عام ١٩٧٠، وتبين له من هذه الدراسة ان الكفاءة القتالية لم تكن العامل الأساسي الذي يدفع الجنود إلى اختيار من يشتركون معهم في مهمة قتالية بل كانت هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها مثل الإلمام بالمعلومات واطاعة الأوامر والحالة البدنية الجيدة وحسن التصرف والاتزان والقدرة على التحكم في الأعصاب والذكاء وعدم الاستبداد بالرأي وتحمل المسؤولية والتعاون مع الآخرين والشجاعة عند الاستقرار للعمليات.

ولعب عامل الاشتراك السابق في الحرب والانتماء إلى إقليم واحد دوراً هاماً في اختيار الزميل عند خوض العمليات القتالية ورفض الأفراد مزاملة الجندي الذي يتميز بعكس الصفات التي أشرنا إليها، وأضافوا إليها عوامل الإنسانية والاحتفاظ بالمعلومات في أصعب الظروف والاهتمام بالمعدة أو المركبة القتالية خوفاً من عقوبات الإهمال، والارتباك والخوف من العمل الجاد والبطء في تنفيذ الأوامر وعدم المرونة أو الجدية وسوء المظهر العسكري.

وتؤيد هاتان الدراستان وجهة نظر جانوتز بأن من أهم العوامل التي يجب وضعها في الاعتبار عند البحث عن السمات القيادية قدرة الفرد على الاشتراك في جماعته الأولية تحت ظروف الضغط، وتوضح دراسات الانتقاء إن النسق العسكري يمكن أن يكيف بداخله الأفراد من ذوي الأعراض العصبية الخفيفة أو المعتدلة، إذ تبين من دراسة أجريت على عينة من الرجال الذين حصلوا على برنامج تدريبي ناجح لضفادع بشرية إن أكثرهم نجاحاً هم أقلهم حديثاً وأكثرهم خلقاً وإحساساً بالكآبة.

ورغم ظهور مقاييس انتقاء أخرى تعتمد على السمات الجماعية في محاولة لفهم الأمور المتعلقة بالقيادة والانتقاء ونجاحها في تطوير الأسلوب الذي يمكن به استيعاب الأفراد غير اللائقين جزئياً للخدمة العسكرية فإن جانوتز يرى انه ليس هناك من سبب يدعونا إلى القول بأنها أكثر صدقاً من غيرها أيضاً، وقد كانت القوات المسلحة البريطانية هي الأصل الذي ظهر فيه منهج السمات الجماعية في انتقاء

القيادات، وكان البريطانيون قد قاوموا طويلاً استخدام أسلوب الانتقاء هذا لكن هزيمة ونكرك جعلتهم بعيدون التفكير في صوغ نظام جديد يمكنهم من انتقاء الضباط كما عملوا أيضاً على تطوير برامجهم وتنفيذها بسرعة، واعتمد نظام الانتقاء البريطاني على ملاحظة سلوك الأفراد في مواقف جماعية تحت ظروف ضاغطة حينما يكونون بلا قيادة تحق يمكنهم معرفة الرجال الذين يمكنهم أن يتولوا القيادة في مثل هذه المواقف.

وقد حاول الأمريكيون استخدام هذه المقاييس البريطانية وتبين لهم انه لم يساهم ألا بقدر محدود في تطوير مقاييس الانتقاء الأمريكية لأنه يستخدم على مستوى الأفراد من ذوي التخصصات الدقيقة، وقد بذلت القوات الأمريكية محاولة أخرى تعتمد على المحك الموقفي القائم على استخدام المقاييس السوميومقرية، وأنشئ وفقاً لهذا مركز لتقييم الضباط تبع مكتب بحوث أفراد الجيش الأمريكي في فورت ماكليلانه (Fort Mcclella) بولاية الاباما، وتعتمد هذه المقاييس على اختيار القادة عن طريق تسمية الأفراد، كما أنها قد اعتبرت وسيلة يمكن بها استبعاد الأفراد ذوي السمات غير المرغوب فيها ورغم هذا فقد تعرضت المقاييس السوسيورية للنقد على أساس أنها انعكاس لاتجاهات عامة أكثر منها انعكاس لعلاقات اجتماعية جوهرية تحتاجها الجماعات تحت الظروف الضاغطة.

أما تصنيف وانتقاء المتخصصون في أعمال فنية معقدة كانتقاء الطيارين المقاتلين فهذه مشكلة مختلفة تماماً عن مشكلة القيادة العسكرية، فالطيارون ينتقون كطيارين وليسوا كقادة، وكان من الواضح إن نظم الانتقاء ذات النمط القديم لم تنجح في التنبؤ بصلاحية الطيارين التدريبية كما لم يكن ممكناً اكتشاف اختبارات علمية تزيد من كفاءة هذا التنبؤ، ويرى جانوتز إن معظم نظم الانتقاء الحديثة للطيارين كطيارين قد تركت سؤلاً بلا جواب وهو كيف يمكن أن تنمي من الرجال قيادات في حين انهم اختبروا أساساً لأداء أعمال متخصصة.

- **التدريب :**

تعتبر ديناميات التدريب إحدى المؤشرات التي يمكن بها فهم عملية التمثل في النسق العسكري، وتعتبر أيضاً إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهه والتي تحتاج إلى بحوث سوسيولوجية متزايدة لعدم كفاية البيانات المتوافرة، ويتطلب التمثل في مرحلة التدريب الأولى أن يتكيف الفرد مع مجتمع كل أعضائه من الذكور ومع تنظيم اجتماعي مرتبط بالعنف، وتبدأ هذه العملية ببعض الجهود التي تخلص المجند من الروابط التي تربطه بالمجتمع المدني، والتي تتصارع مع متطلبات القوات المسلحة إذ يواجه المجند الحديث مجموعة شاملة من الضوابط حيث يفتقد الحرية التي كان يتمتع بها في المجتمع المدني.

والأسلوب الذي تعتمد عليه القوات المسلحة هو المعالجة بالصدمة (Shock Treatment) والذي يعني الانقطاع المفاجئ والحاسم عن الحياة المدنية والدخول سريعاً في حياة ذات نظام صارم، ويهاجم جانوتز هذا الأسلوب ويرى انه أسلوب يتفق مع الأشكال القديمة من الانضباط العسكري القائم على التسلط لكنه لا يصلح مع تطور هذا الأسلوب إلى أسلوب الامتناع غير المباشر خاصة وان القوات المسلحة الآن تعتمد على التسليح الفني العالي، كما رأى انه لابد من أن يكون هناك أسلوب جديد متدرج يعتمد على مفهوم الفريق والولاء للجماعة، وان يعترف هذا الأسلوب بوجود كوادر من ضباط التدريب تكون أكثر دراية وفهماً واهتماماً برجالها ولا تعتمد فقط على سلطتها وجزاءاتها، ويعتمد أسلوب المعالجة بالصدمة على التدريب الآلي والمتكرر مع الاهتمام بالمظهر الشخصي للجندي، لكنه عندما يتغير إلى مفهوم الفريق لابد من بذل الجهود لحل المشاكل العسكرية الحقيقية للجندي.

وتوضح تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية أنها لم تتخل عن اتجاهاتها التدريبية القديمة تطوعاً وبسهولة وانما كانت إعادة توجيه التدريب لحل المشاكل الحقيقية للمجندين أمراً ناتجاً عن فشل الوسائل القديمة في الحرب.

وهناك من الدراسات وما يؤيد أسلوب المعالجة بالصدمة كدراسة ريتشارد كرست (Richard Chrste) التي أجراها على ٤٨ سرية كانت تقوم بالتدريب الأساسي في فورت دكس (Fort Dix) عام ١٩٧٥، والتي أوضحت ان أقل المجندين تكيفاً مع التدريب العسكري هو الذي يكون على اتصال مستمر مع أسرته خلال فترة التدريب، ويعتمد الاتصال بالأسرة هنا على ما إذا كان الموقع السكني للمجند قريباً أو بعيداً عن وحدته العسكرية، وتخلص هذه الدراسة إلى تأييدها لأسلوب المعالجة بالصدمة إلى الحد الذي يتركز فيه الاهتمام على الفصل بين الأسرة والوحدة العسكرية.

وقد أجرى صان سلفن (Selvin) دراسة عن تأثير نمط القيادة على نتائج التدريب الأساسي واحتمالات توافر مناخ اجتماعي يتم من خلاله تمثيل المجندين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاثة نماذج من القيادات كانت تؤثر على تمثيل المجندين هي:

١- **المناخ التعسفي (Climate Arbitary)**: وتعتمد القيادة في هذا النموذج على الخوف ولا تحظى بإعجاب المجندين.

٢- **المناخ الاقناعي (Persuasive Climate)**: وتعتمد القيادة فيه على روح الفريق وفيه يعجب الجنود بالقادة ولا يخافونهم.

٣- **المناخ الضعيف (Weak Climate)**: والقادة في هذا النموذج منظمون فقط وليسوا بمتعسفين أو مقنعين.

وقد وجدت هذه الدراسة ان احتمالات التوحد الإيجابي مع القادة تتزايد من خلال المناخ الإقناعي وتقل من خلال المناخ الضعيف، وتقل أكثر من خلال المناخ التعسفي، وتبين من هذه الدراسة أيضاً ان المناخ التعسفي يؤدي إلى تولد مستويات توتر مرتفعة إلى الدرجة التي يؤدي بها الإحباط الناتج عن التدريب إلى تميز أنشطة وقت فراغ المجندين بالعنف والتطرف، ومن هنا تظهر أهمية اتجاه التدريب نحو حل المشاكل الجماعية وان كان يتخذ طريقه ببطء، ويعتمد التدريب على حل المشاكل وعلى تعويد الأفراد على أن يألفوا مختلف المواقف التي يواجهونها ويحاولوا حل مشاكلها حلاً جماعياً.

ولا تعني هذه التغيرات إنكار الأوضاع الرسمية للضباط وضباط الصف أو أن يؤدي إظهار الود الاجتماعي بين المعلم والمتدربين إلى آثار هدامة في العلاقات بينهما، بل يجب أن تكون هناك مسافة اجتماعية بينهم في مجال التدريب وان تظهر الكوادر التدريبية اهتمامها برجالها كاهتمامها بالتنافس الفني، وحينما يبدأ الجندي حياته العسكرية تؤثر الكثير من الرموز المدنية على معنوياته مثل الطعام والشراب ذوي الطابع المدني وكذلك السينما والرياضة والزيارات ولمثل هذه الأمور أهمية غير عادية بالنسبة للجندي، وليس لهذه الأمور قيمة في حد ذاتها لكنها تكون بمثابة استرجاع لصور القيم والروابط العاطفية غير المتوافرة لديه.

ويشعر الجندي بالحرمان عند تجنيده، ويماثل هذا الحرمان ما يشعر به الفرد عند افتقاده لشيء يتعلق به، ويصاحب هذا الحرمان القلق وعدم الراحة والتحدي الذي يمثل دفاعاً ضد هذا الحرمان الذي يعانيه، ويصبح الماضي فجأة شيئاً هاماً بالنسبة للجندي وتزول من ذاكرته كل آلام الماضي بل يتركز اهتمامه على ما كان فيه من أحوال ذات طابع سار بين أهله وأصدقائه والإحباط الجنسي هو أكثر الإحباطات أهمية في القوات المسلحة ولهذا يحاول المسؤولون فيها إعطاء محاضرات مكثفة للجنود عن الأمراض الجنسية والتناسلية وآثارها الخطيرة عليهم، ولعل أحد الآثار المتعددة لهذا الإحباط الارتداد إلى اتجاهات المراهقة إذ قد يستحضر أحد المشاهد الجنسية في السينما ردود فعل شهوانية لدى الجنود ومن دلالات هذا الارتداد أيضا ممارسة العادة السرية والجنسية المثلية كما يزداد القلق الجنسي وتعقد القضايا الأخلاقية هذا القلق.

وقد يؤدي هذا القلق الجنسي إلى ضمر وكبت وسلوك عدواني فالحياة العسكرية عادة حياة بلا امرأة، ويؤدي ذلك أما إلى التقليل من أهمية المرأة أو إلى إعطائها تقديراً عالياً ويتسبب كل هذا في صراعات وقلق عند الجنود، وتصبح شخصية الجندي أمراً غير ذي قيمة عند دخول الخدمة إذ يعطى له رقم مسلسل خاص به بديلاً عن اسمه ويعزز بأنشطة أخرى تطمس ملامح هذه الشخصية مثل الانتظار المستمر في الطابور والسير في نظام عسكري والتمارين الرياضية الجماعية وتضيع معالم هذه

الشخصية في السرية أو الكتيبة التي تضمه إليها فهو نادراً ما يكون بمفرده، كما يقضى حاجته في مكان مفتوح وتذهب مبادأته إلى أيدي أشخاص آخرين كما يقف بالأمر وتحدد أنشطته بتعليمات وينكر عليه أن يخطط لنفسه أي شيء ويعيش أحياناً في بطالة بالأمر ويؤدي واجبات قد لا تعطيه إحساساً بالرضا وتوكل إليه مهام قد لا ترتبط بما حصل عليه من مهارات، وتتضخم هذه الأمور إذا ما وضع في مكان غير مناسب أو أدى مهام لا تناسبه ويؤدي هذا إلى انخفاض مكانته عند بدء حياته العسكرية.

والعنف كما أشرنا هو جوهر وأساس التنظيم العسكري، ولهذا فإن الحرب تؤدي إلى تغير ملحوظ في القيم، وقد يؤكد المجتمع المدني على قيم معينة كالشفقة والإحسان والرقة والروح الرياضية والرحمة، وقد تكون هذه القيم خبيئة في بناء شخصية الجندي ويؤدي تجاهلها أو إنكارها إلى إحساس بالقلق والاثم، لكن القانون السائد في الحرب هو الكراهية والتدمير وهذا مخالف لهذه القيم، وكراهية العدو وتدميره أمران هامان لكي تؤدي القوات المسلحة مهمتها بنجاح، لكن التدمير أو القتل بالنسبة للجندي أمراً ليس بالسهل، وقد يؤدي به ذلك إلى اضطراب وقلق وصراع، إذن فكيف يتكيف مع هذا الصراع ؟ إما أن تكون هناك بدائل بأن تساعد مواقف الحرب على ظهور الاتجاهات السادية المستترة لديه ويعيد تأكيد ذاته عن طريقها متخففاً بالتالي من احساساته بالذنب أو يؤدي به الصراع إلى بلادة وكسل ولا مبالاة.

ولا يغيب عن الذهن هنا ان العوامل الأيديولوجية قد تؤدي إلى دور هام في حل هذا الصراع حلاً جذرياً فتجعل من العنف أمراً مقبولاً في التعامل مع العدو، ويصبح القضاء عليه هو القيمة التي لها اليد العليا، وحينما يبتعد المعسكر التدريبي عن المقاطعة المأهولة بالسكان يشعر الجندي بانهيار في وسائل أمنه، فظروف الحياة العسكرية غير مريحة من حشرات وأمراض ومخاوف وانهاك .... وجو غير مناسب، وقد تؤدي هذه الظروف إلى افتقاد الجندي ما يسميه علماء النفس بالقدرة على التوازن النفسي.

وإذا كانت هذه العوامل محطمة لتمثل الجندي لأدواره الجديدة فهناك عوامل أخرى معوضة مثال ذلك ان الحياة العسكرية قد تكون مهرباً مقبولاً اجتماعياً من المشاكل العائلية أو الوظيفية التي يعاني منها بعض الجنود، كما قد تكون ملاذاً للبعض الآخر يهربون إليه من حلبة التنافس الاجتماعي في الحياة المدنية وتضمن أيضاً هذه الحياة مورداً اقتصادياً لمن يجدون صعوبة في ذلك، هذا بالإضافة إلى ان المحترفين قد يستفيدون من القوات المسلحة إذ يبدعون فيها الحياة الجديدة، ومن مظاهر الحياة العسكرية التي تساعد على تمثل الجنود لادوارهم الجديدة الآتي :

- أنها تشبع في بعض الأفراد ميولهم لممارسة السلطة واداء شيء جديد بالنسبة لهم.
- أن يحصل البعض منهم على مكافآت مالية أو أوسمة شرف أو ترفيه أو شعبية بين الجنود.
- أن تعطي الحياة العسكرية لبعض الجنود إحساساً بالرجولة، لاسيما من يشكون في قدراتهم كذكور كما تقدم لهم وسائل لخلق الدور الرجولي.
- أن تساعد الحياة العسكرية على تعليم الأفراد قيماً جديدة تساعدهم على مواجهة الخطر والشدائد والاعتماد على النفس والقدرة على التحمل وتنمية مشاعر الفخر والثقة لاسيما حينما يشعرون بأنهم قد أنجزوا شيئاً ما بعد انتهاء التدريب.
- يشعر الجنود بالإحساس بالرفقة وبالانتماء المشترك إلى الجماعة ببعضها مما يعوضهم عن محور ذواتهم إذ تحل زمالة السلاح محل الروابط الاجتماعية السابقة وتتعزز روابط الاخوة بينهم بالإضافة إلى الشخصية الجديدة والحياة التعاونية وباشتراكهم في أداء الأعمال الصعبة والخطرة خلال أسابيع التدريب.

ويمكن القول بصفة عامة إن تمثل الجندي لادواره الجديدة في المراحل الأولى لحياته العسكرية متوقف على الطرق التي يواجه بها المشاكل التي تعرض حياته لاسيما في إقامة علاقات اجتماعية مع الجنود الآخرين.

وقد يفشل الجندي في تمثله لأدواره العسكرية الجديدة، ويعتبر العجز البدني عن مواصلة التدريب أحد أنواع فشل الجندي في تمثل هذه الأدوار، فقد يشعر الجندي أحياناً ببعض الأعراض المرضية مثل الروماتيزم وأمراض المعدة والصداع المزمن وآلام القدم والذراع والغثيان والدوخة وخفقان القلب والنبض السريع ومتاعب الجيوب الأنفية والصداع النصفي والعديد من الأمراض المماثلة، وتكون هذه الأمراض في الواقع تعبيراً عن القلق الذي يعاني منه الجندي أكثر من كونها حالات عضوية، وقد يقرر الطبيب حجز المريض بالمستشفى أو يقرر عودته لجماعته، وتتوقف علاقة الجندي بجماعته على هذا القرار فالمحك هنا انه إذا تبين أن لهذه الأمراض مسببات عضوية فإنها تكون في تحليلها بعيدة عن جو العلاقات الاجتماعية بين الجنود.

وتأخذ العلاقة بين العجز البدني والجماعة شكلاً خاصاً إذ ان شعور الجندي بهذا العجز في البداية لا يترتب عليه موافقة أو معارضة من جانب الجماعة بل أنها قد تتعاطف معه وترفض أي تصرف من شأنه أن يسبب ضيقاً له، كما تحول دون اشتراكه في أي نشاط قد يزيد من حدة الآلام التي يعانيها، ونلاحظ هنا أن هذا التعاطف يكون قبل أن تحقق الجماعة تكيفها ككل ... لأنها تشعر بصعوبة الحياة العسكرية في مراحلها الأولى ومن ثم تتعاطف معه.

ويرى شنايدر (Schneider) إن تعاطف الجماعة ما هو إلا نوع من الجزاء الاجتماعي للفرد المريض لكي يأمن على دوره من خلال موقف الجماعة المتعاطف معه، ثم يقل تعاطف الجماعة معه بمرور الزمن بسبب عدم اشتراكه في أنشطتها وتتسع الهوة بينه وبينها تدريجياً كلما استطاعت الجماعة أن تحقق تكليفها الخاص وتصبح هذه المسافة الاجتماعية بين الجماعة والمريض الأساس الأول للاحتكاك بينهما في المستقبل ويبدأ الاحتكاك في مواقف متعددة .. تحتقره بعدها الجماعة.

وقد يستمر المريض في موقفه محاولاً أن يضمن لنفسه تعاطف الجماعة، لكن الجماعة تواجهه وتحاول إجباره على التخلي عن موقفه، وقد يحاول بعض المرضى المشاركة في أنشطة الجماعة لتعويض ما فاتهم، وهنا ينجحون بالتدريج في استعادة ثقة

الجماعة، أما المرضى الذين يصرون على موقفهم ويجدون رفضاً من الجماعة فقد يتجاهلون هذا الرفض وينكرونه بعد أن يتأكدوا من انخفاض مكانتهم الاجتماعية.

وتنظر الجماعة إلى مسلك المرضى على انه مراوغة في أداء المتطلبات الرجولية وتواجه الجماعة هذا السلوك بطريقة غير مباشرة إذ تهمل هؤلاء المرضى وبالتالي يفقدون الأرضية المشتركة للخبرة التي قد يحصلون عليها، وتنظر الجماعة إليهم على انهم يعطلون إحساسها بأداء الأعمال المكلفين بها، ويمكن تفسير تأييد الجماعة للمريض في بداية الأمر بحاجة الجماعة للعدوان في مواجهة الحياة العسكرية تعبيراً عن عدم راحتها، لكن درجة العدوان تتناقض حينما تبدأ الجماعة في مواجهة متطلباتها التدريبية، وهنا يتغير تعريف المرضى من رموز مثيرة للتعاطف إلى رموز مثيرة للقلق.

إن هؤلاء الذين يمارسون هذا النوع من السلوك في القوات المسلحة إما أن يكونوا قد التحقوا بالقوات المسلحة بهذا الدافع أو يكونوا قد تحصلوا عليه بعد فترة قصيرة على التحاقهم بها، ولكن لا يمكن القول ان استمرار الأفراد في هذا النمط السلوكي يعود فقط إلى التاريخ النفسي أو المرضي لهم، بل يعتبر أيضاً وظيفة للموقف الاجتماعي الذي يعمل هذا التاريخ من خلاله ويكون الفرد هنا قد اقتدروا سلبياً من الهدف الأساس للجماعة وهو التدريب، وتواجه الجماعة هذا السلوك بعزل إصابة ومعافيتهم وبسحب تعاطفها معهم تحقيقاً لتجانسها وهنا يعني ان النفي العقابي الذي يدفعه الجندي يؤيد تنظيم الجماعة التي تضع هدفها في المكان الأول وان كانت تعطي أفرادها حرية التعبير عن مشاكلهم في الحدود الاجتماعية التي تعترف بها.

وليس العجز البدني عن مواصلة التدريب هو المظهر الوحيد لفشل الجندي في تمثل أدواره الجديدة، بل هناك العديد من المظاهر الأخرى مثل الأعراض العصبية التي يصاب بها الجندي والتي لا تتوقف فقط على ظروف المعركة بل تنتشر أيضاً في ظروف التدريب، وتعكس عدم قدرة الجندي على التحول من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية، ويحدث الانهيار العصبي عادة خلال الشهور الأولى لدخول الفرد الحياة العسكرية بصورة تدريجية ... وفي دراسة أجريت للوقوف على صفات هؤلاء الجنود

الذين تنتشر بينهم مثل هذه الأعراض تبين انهم ذوو مكانة اجتماعية منخفضة بالإضافة إلى ان الكثيرين منهم متزوجون في سن مبكرة وذوو مزاج حاد وكانوا يعانون من تغير النطق في صغرهم وسوء الرعاية الطبية ويعيشون في قلق مستمر على حياتهم العائلية بعد التسريح.

ثانياً - الكليات العسكرية وتمثل الضباط العاملين والاحتياط للأدوار العسكرية:

١- الضباط العاملون.

يعتبر التعليم في الكلية الحربية أولى الخبرات التي يحصل عليها الضابط العامل ويجد الطالب لأول مرة ان هناك سلطة مميزة تنظم وتحدد كل مظاهر سلوكه لأنها لا تعده فقط للحصول على مهارات فنية معينة ولكنها تقدره أيضاً لنمط خاص من الحياة في المستقبل، ولهذا فإنها تعمل على إضعاف أي روابط من شأنها أن تؤثر على التوحد القومي كرابطة يجب أن تسود بين الطلبة.

والتعليم في الكلية الحربية عامل هام في الربط بين الطلبة مدى الحياة لأن تخرجهم منها يعني انهم اصبحوا أعضاء في جماعة خاصة تربط بينهم الاخوة المهنية، ولكي يوضح الطلبة القادمون من الحياة المدنية في الإطار العسكري فإن القوات المسلحة قد وضعت أسساً دقيقة لذلك مستخدمة تكتيكاً من الانضباط الصارم والتعليمات التفصيلية الروتينية والاهتمام بالرياضة وتلقين الاتجاهات العسكرية وآدابها، وبمجرد أن يلتحق الطالب بالكلية الحربية يوضع في أدنى الدرجات التي يعمل الطلبة من خلالها وذلك حتى يستطيع أن يقدر قيمة الخطوات التالية في مراحل تطوره الأكاديمية، ويخضع الطالب أيضاً للاعتبارات الآتية :

١- مكانته العسكرية الجديدة هي المكانة الأساسية التي يتعامل مع غيره من خلالها وهذا يعني انه ليس هناك وجود لمكانته المدنية التي سبقت التحاقه بالكلية الحربية.

٢- يمنع الطالب من مغادرة الكلية حوالي الشهرين.

٣- يحظر على الطالب الدخول في علاقات اجتماعية مع غير الطلاب.
٤- يصدر قرار ارتداء الزي العسكري في اليوم الأول.
٥- تمنع أي مناقشات عن الخلفية الاجتماعية للطلبة.
٦- لا يسمح للطالب بالحصول على أي مبالغ مالية من الخارج على الرغم من انخفاض راتبه العسكري وتساعد هذه الأمور على تكوين جماعة موحدة من الطلاب بدلاً من اعتبارهم تجمعاً مكوناً من أشخاص ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متعددة.

وتساعد هذه الأمور على تكوين جماعة موحدة من الطلاب بدلاً من اعتبارهم تجمعاً مكوناً من أشخاص ينتمون إلى خلفيات اجتماعية متعددة، وينظم سلوك الطالب في الكلية الحربية بناءان منظمان من القواعد :

أولهما :

تعليمات الكلية: والتي تعتبر المصدر الأساسي للانضباط، وهي تعليمات مشابهة لقانون أخلاقيات أي مهنة، وتستخدم عادة كأسلوب دعائي للتأثير على المدنيين ولرفع مكانة افرادها.

ثانيهما :

القواعد غير الرسمية : وتعتبر مخالفة القواعد غير الرسمية مخالفة التعليمات أيضاً، وترتبط هذه القواعد بالظروف التي يعايشها الطلبة أكثر من ارتباطها بالتعليمات، وتوزع على الطلبة في صور دليل مكتوب فور التحاقهم بالكلية، ويدرك الطلبة بعد ذلك أهمية هذه القواعد غير الرسمية بمقارنتها بالتعليمات العسكرية.

وينمو الإحساس بالتضامن بين طلبة الكلية من خلال نسق الضبط الذي يعمل وفقاً للتدرج الهرمي القائم على أساس مراحل الدراسة فالمجموعة الأولى من الطلبة هي مجموعة طلبة السنتين النهائيتين للكلية وهم يعملون مباشرة تحت رئاسة ضباط الكلية، ويتولى ضابط واحد أو اثنان مراجعة أنشطة هؤلاء الطلاب، وقد يعفون من الجزاء في بعض الحالات التي ينفذون فيها التعليمات، ويعطي هؤلاء الطلاب صلاحية للرقابة على باقي الطلبة وبيان الحالة الانضباطية لهم.

والمجموعة الثانية هي مجموعة طلبة المرحلة المتوسطة، ويسمح لهؤلاء الطلاب باستخدام جزاءات العمل الإضافي كأسلوب لانضباط الطلبة الجدد، ويوافق طلبة المرحلة النهائية على استخدام طلبة المرحلة المتوسطة لهذا الأسلوب، وينمو بين الطلبة تضامن اجتماعي مع تزايد الخبرات التي يكتسبونها، ويستمر هذا التضامن طوال فترة وجودهم بالكلية ومن بعض مظاهر هذا التضامن أن يرفض طلبة السنوات النهائية تقديم أي صور تمثل تقصير زملائهم لضباط الكلية إلا إذا صدرت إليهم الأوامر الذين لهم سلطة فرض جزاء العمل الإضافي مع الطلبة الجدد، فهم جميعاً يعيشون في مكان واحد وهم حريصون أيضاً على تأكيد روابط الصداقة فيما بينهم ويشرح للطلبة الذين فرض عليهم هذا الجزاء الأسباب التي دعت إلى ذلك.

ويتم كل هذا بعيد عن التعليمات الرسمية التي لا تشجع نمو هذه الاتجاهات بين الطلبة، ويتوحد طلبة الكلية في ازدرائهم للضباط الاحتياط الذين يقل عددهم عادة في وقت السلم ولكنه يزيد في وقت الحرب، وعلى الرغم من انه لا تتاح الفرصة للضباط الاحتياط للترقي للرتب العليا فإنهم يهددون الخريجين الجدد من الضباط العاملين لأن الضباط الاحتياط يحصل في عدة شهور على نفس الرتبة التي يحصل عليها الضابط العامل في عدة سنوات.

ولا تقتصر عملية الازدراء على الضباط الاحتياط فقط ولكنها تمتد أيضاً إلى المجندين الذين يعتبرهم الضباط العاملون ذوي قدرات منخفضة وذلك حتى يعملوا على الحفاظ على مكانتهم في مواجهة الجماعات الأخرى، وقد يكون هناك فرق لهذه القواعد بين الطلبة إذ يعاملون المجند الصيدلي مثلاً معاملة لزملائهم وذلك على خلاف ما يعامل به المجندون الآخرون، وتمد الكلية الحربية طلبتها بكل ما يؤدي إلى رفع تقديرهم لأنفسهم وتوضح لهم أنهم أعضاء في جماعة من الصفوة حتى يشيع بينهم الإحساس بارتفاع مكانتهم وبالتالي تزيد سرعة تمثلهم لأدوارهم العسكرية.

٢- الضباط الاحتياط :

إن التمثيل الاجتماعي للأدوار العسكرية بالنسبة للضباط العاملين هو عملية دائمة لكنها بالنسبة للضباط الاحتياط عملية مؤقتة، فالضباط الاحتياط جماعة من المدنيين من خلفيات اقتصادية وتعليمية مختلفة ومعظمهم من خريجي الكليات الجامعية، وعلى الرغم من ان نسبة كبيرة من الضباط الاحتياط ترفض أن تتحول إلى ضباط عاملين فإن هناك العديد من العوامل التي تسرع بعملية تمثلهم لأدوارهم العسكرية الجديدة وهي كما يلي:

١- العامل القومي والإحساس بأداء أي عمل من شأنه أن يساهم في الأعمال الحربية.

٢- العوامل المشجعة الأخرى مثل نظرات الإعجاب من قبل المدنيين لارتداء الضابط الزي العسكري أو لادائه عملاً متعلقاً بالحرب والقتال والرغبة في المغامرة.

٣- إدراك الضابط الاحتياط انه يقوم بدور قيادي وان هناك من يراقب كيفية أدائه لأعماله ممن هم أكثر منه خبرة كضباط الصف مثلاً .... ولهذا فهو يحاول أن يعد نفسه لمواجهة هذا الدور في المستقبل مما يسرع عملية تمثيلة إياه.

٤- يعرف الضباط الاحتياط ان لهم أدوار اجتماعية في حياتهم المدنية (كمحامين - معلمين - رجال أعمال - خريجي جامعات) ويعرفون ما هو متوقع منهم لإنجاز هذه الأدوار ولكنهم يلتحقون بالقوات المسلحة ويضعون في نسق انضباطي صارم وفي دور اجتماعي مختلف لم يألفوه من قبل ويحاولون تمثل هذا الدور الجديد لاختلاف أسلوب تعلمه وكيفية أدائه واعتماده على استخدام مصطلحات لم يتعودوا عليها من قبل.

٥- من العوامل التي تساعد على تمثل الضباط الاحتياط لأدوارهم الجديدة إدراكهم الكامل ان عدم امتثالهم للأوامر والتعليمات العسكرية يؤدي إلى فرض عقوبات عليهم قد يمتد أثرها لحياتهم المدنية.

وينمو الإحساس بالثقة بالتدريج بين الضباط الاحتياط عند التحاقهم بكلية الضباط الاحتياط ... لاسيما حينما يتعلمون كل دقائق الحياة العسكرية أين يقفون ..

وكيف يتصرفون في المواقف المختلفة .. متى يؤدون التحية ... ما نوعية المشاكل بين الضباط والأفراد ..... وكيف يتعاملون معها ... ما هي مهامهم التي يجب أن يؤدوها ... كيف يتعاملون مع زملائهم ورؤسائهم ... وهناك بعض العوامل التي تؤثر على التمثيل الاجتماعي للضباط الاحتياط مثل علاقة رتبهم العسكرية برتب الضباط العاملين ونظرة الآخرين إليهم على انهم أدنى منهم وإحساسهم الخاص بأنهم أفضل من الضباط العاملين بالمقياس المدني وقد يكون هذا مصدراً مستمراً للتوتر لديهم.

ويتعامل الضباط الاحتياط مع فئات متعددة في القوات المسلحة وتختلف نظرة كل فئة إليهم حسب وضعها في القوات المسلحة .. فهناك المجندون .. الذين يشعرون بمشاعر الاخوة مع الضباط الاحتياط ولكنهم مع ذلك يرون انهم ضباط أولاً وأخيراً وينظرون إليهم أيضاً على انهم ليسوا على درجة من الكفاءة في الأعمال والتخصصات العسكرية لأن اهتمامهم الأول هو بأعمالهم المدنية لكنهم يحترمونهم بصفة عامة لرتبهم العسكرية ولمعرفتهم بالتقاليد والاتجاهات العسكرية، وهناك أيضاً الضباط الشرفيون .. أي الذين ترقوا من رتب الجنود وضباط الصف .... فهؤلاء الضباط ينظرون إلى الضباط الاحتياط انهم حشو زائد في القوات المسلحة وبلا خبرة ولكنهم يعبرون لهم دائماً عن التقدير والإعجاب، وهناك الضباط العاملون من الرتب العليا وكبار القادة .. وهؤلاء ينظر إليهم الضباط الاحتياط على انهم مخططو الاستراتيجية القتالية والفئة التي تصنع القرارات والضباط المحافظين على الطريقة العسكرية ... ويعتبر الضباط الاحتياط هذه الفئة نموذجاً ومصدراً إعجاب لهم أيضاً ... وإن كان هذا لا يعني أن الكثيرين منهم لا يحظى برضاء وتقدير الضباط والاحتياط.

ومن هنا يتبين لنا ان الضباط الاحتياط يشغلون في القوات المسلحة مكانة اجتماعية تختلف عن المكانة الاجتماعية التي كانوا يشغلونها في حياتهم المدنية وهي عادة أدنى منها، لهذا منهم من يتكيفون مع معايير جديدة تحدد لهم الدور الذي يجب أن يلعبوه في هذا النسق الجديد الذي لم يألفوه من قبل.

ثالثاً - صراع الأدوار العسكرية :

تعتبر الأدوار العسكرية المتصارعة أحد الملامح الأساسية للنسق العسكري وهي تعتبر أحد مشكلات هذا النسق لأن كل جندي أو ضابط يؤدي أكثر من دور، وأن أداءه الكامل لدور ما قد يضعف من وفائه بالتزاماته في الدور الآخر ... ويحدث صراع في مواقف معينة يكون مطلوباً فيها من الفرد أن يؤدي في وقت واحد دورين أو أكثر من الأدوار فإنه يتهم بأنه غير كفء له، وتتوقف شدة الصراع بين الأدوار على شخصية الفرد نفسه وكيفية توفيقه بين الأدوار المتصارعة.

وهناك العديد من مظاهر صراع الدور في القوات المسلحة، منها أن قائد الوحدة مسؤول ليس فقط عن كفاءة وحدته ولكنه مسؤول أيضاً عن حالة التكيف الاجتماعي النفسي لرجاله ولهذا فإن اشتراكه في هذين الدورين كموجة للعمل وكمسؤول عن أحوال رجاله قد يوقعه في كثير من الأحيان في صراع لاسيما إذا كان الموقف الاجتماعي والنفسي لرجاله يتطلب منه ألا يصر على الوفاء الكامل بمتطلبات الوحدة الفنية.

ومن مظاهر صراع الدور وأبرزها عند ضباط القوات المسلحة ما يحدث عند تعرضهم لاستهواء الوظائف المدنية كسياق مهني بديل، لاسيما وان المهارات التي يحصلون عليها في الوحدات العسكرية قابلة للتحويل والانتفاع بها في القطاع المدني، ويعتبر التدريب المتقدم الضباط الأمريكيين في الجامعات المدنية واتصالاتهم المتعددة مع المدنيين لاسيما في مجال البحوث من العوامل المشجعة للعسكريين على ترك القوات المسلحة إلى القطاع المدني، وتوضح إحصائيات الاستقالة للضباط المتخرجين من الكليات العسكرية الأمريكية تزايداً ملحوظاً في السنوات العشرين الأخيرة.

وتسبب المسؤوليات الأسرية صراعات الدور أيضاً، فالحياة العسكرية تعني ان هناك انتقالاً مستمراً من موقع عسكري إلى آخر، وقد ينجم عن هذا الانتقال انفصال عن الأسرة لفترة كبيرة مما يؤثر على الاستقرار السكني والعائلي وقد يهدد في كثير من الأحيان استقرار الأسرة، وتزداد حدة المشكلات الأسرية إذا كان العسكريون ينتمون إلى وحدات ذات مهام تدريبية خطيرة أو خاصة.

وقد تبين من دراسة روث لدكوست (Ruth Liudquist) عن الزواج وحياة الأسرة عند ضباط وطياري إحدى الوحدات الجوية الأمريكية ان التفكك الأسرى الناجم عن الصراع بين المستلزمات العائلية والعسكرية اصبح عاملاً مؤثراً في الاستعداد القتالي لهم، وقد رأى الضباط والطيارون الذين التقى بهم الباحث انهم يعانون من صراع الأدوار هذه لكنهم غير مخيرين فيه لأن طبيعة الحياة العسكرية تستلزم منهم الانتشار عبر البلاد، كما ان طبيعة عمل الضابط تحتم عليه أن يكون مستعداً للتحرك في أي وقت، وقد ارجعوا إخلال الضابط بأداء أدواره المدنية إلى الأوامر التي تصدر إليه دون معرفة بحالته الاجتماعية والنفسية كما ان القانون العسكري يحاسبه إذا أخل بالتزاماته العسكرية.

وتواجه العائلات العسكرية مشاكل متعددة في المجتمع المدني، مثال ذلك ان زوجة الرجل العسكري قد تشعر بعدم الرضا إذا ما قارنت وضعها بوضع الرجل المدني بالنسبة لاستقرارها واستقرار أبنائها ودرجة تحصيلهم الدراسي، ولهذا فان القوات المسلحة تحاول أن تعوض استقرار العائلات العسكرية بالعديد من التسهيلات الطبية والترفيهية كالأندية مثلاً والمظاهر المعوضة الأخرى، وإذا انتقلنا من تحليل صراع الدور عند ضباط القوات المسلحة كجماعة في المجتمع إلى تحليله عندهم تبعاً للأوضاع الوظيفية التي يشغلونها في النسق العسكري فسنجد ان أبرز من يعاني من هذا الصراع هو الضابط المالي للوحدة وهو يمثل نموذج الضابط البيروقراطي الذي يعمل في بناء اجتماعي له خصائص معينة تجعل من الصعب عليه أن يتصرف كنموذج لما يحب أن يكون عليه الضابط البيروقراطي للأسباب الآتية :

١- وجود صراع مستمر بين التعليمات المالية وما يصدر إليه من أوامر من رؤسائه إذ من المفروض عليه أن يذعن لكلا النوعين من الأوامر لاسيما وان رتبته العسكري تكون عادة صغيرة.

٢- ان شبكة البناء غير الرسمي لوحدته تمارس عليه ضغطاً كبيراً لأهمية الخدمات التي يؤديها.

وبالنسبة للنقطة الأولى نجد ان مشكلة الضابط المالي هي كيفية التوفيق بين الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه فيما يتعلق بالشؤون المالية وبين التعليمات المالية ذاتها لاسيما إن كانت هذه الأوامر تتفق مع التعليمات بحكم عدم إلمام الضابط الأعلى بإجراءات الصرف المالي، والواقع ان الصراع بين التعليمات وأوامر الرؤساء لا يقتصر على الضابط المالي فقط أو حتى على النسق العسكري وحده، إنما هو موجود في كل الأبنية البيروقراطية التي تتضمن الاعتراف بكل من القواعد الرسمية وحق الرئيس في إصدار القرار بما يراه مناسباً لمسؤولياته، وتكمن أحد المشاكل في القوات المسلحة في الخوف المستمر من الرؤساء الذين يمثل عبئاً على الضابط الذي قد يضطرون للامتثال للأوامر غير الصحيحة بفعل عامل الرتبة العسكرية.

أما مسألة البناء غير الرسمي التي تمارس تأثيرها على الضابط المالي فيمكن تحديدها في ثلاثة أشكال من العلاقات وهي علاقات الصداقة التي تربط بين الضابط المالي ونفس الجماعة الأولية التي ينتمي إليها وتتكون من زملائه الذين يعيشون ويعمل معهم وهو مضطر لمساعدتهم في الأمور المالية التي يكون مسؤولاً عنها وإلا تعرض للنبذ الاجتماعي.

وهناك علاقات من نوع آخر تتمثل في تقديم مختلف المساعدات المالية لمن هم أقل من رتبته وذلك حتى يحصل على سمعة طيبة بينهم، أما علاقات النوع الثالث فهي أشدها تأثيراً على دوره كضابط مالي، وتتمثل في العلاقات التبادلية التي تقوم على أساس أن يقدم الضابط لزميله الآخر خدمة ما في مجال عمله مقابل أن يؤدي الآخر أيضاً له خدمة أخرى في مجال عمله.

أما بالنسبة لضباط الصف فانهم كثيراً ما يكونون في مواقف تؤدي إلى احتمال حدوث صراع بين الأدوار التي يؤدونها، فهم مسؤولون عن تنفيذ الأوامر العسكرية الصادرة إليهم من الضباط، والذين يقومون بتنفيذ هذه الأوامر هم الجنود الذين يرتبطون معهم بعلاقة اجتماعية، ومن المفروض على ضابط الصف أن يشكل همزة وصل بين الضابط والجنود ويأخذ ذلك المبدأ اتجاهين :

أ- انه ممثل لسلطة الضابط يتلقى منه الأوامر وينقلها لمن يعملون تحت أمره.

ب- انه ممثل للجنود إذ يقوم بنقل وجهة نظرهم للضباط ويتحتم على الجنود أن يتصلوا بالضباط عن طريق ضابط الصف وليس لهم حق الاتصال المباشر بالضباط.

وضابط الصف عضو في التدرج الهرمي لقيادة وحدته ويمارس نوعاً من السلطة على الجنود ويشترك مع الضباط في تنفيذ سياسة الوحدة، وهذه عوامل من شأنها أن توحده مع الضباط في نفس الوقت الذي هو فيه مازال مجنداً ويعاني مع زملائه الجنود من هوة المسافة الاجتماعية بينه وبين الضباط، كما انه أحد أفراد الجماعة التي يعطيها الأوامر وعرضة لكل ضغوطها الاجتماعية وهذه عوامل من شأنها أن توحده مع الجنود.

وضابط الصف كرمز للسلطة هدف للاستياء شأنه شأن الضباط الآخرين الذين يمارسون السلطة ولهذا فإنه يعاني من صراع الدور بسبب مسؤولياته الرسمية أمام الضباط وعلاقته بجماعته في نفس الوقت، وقد يكون من السهل عليه أن يعالج صراع الدور هذا بقبول ضغوط الجماعة الأولية وتجنب الصراع مع ضباطه بالطاعة الظاهرة لأوامرهم، ويفضل ضباط الصف عادة ألا يكونوا في صراع مع زملائهم وان كان هذا على حساب أنفسهم.

وتوضح الدراسات ان الجنود يقبلون الدخول في علاقات اجتماعية قوية مع ضباط الصف الذين يتميزون بالآتي :

- أن تكون لهم علاقات ودية مع رجالهم.
- أن يتميزوا بالتعاطف والتسامح أثناء إعطائهم الأوامر.
- أن يشرحوا ويفسروا القواعد والتعليمات الرسمية.
- أن يكون لديهم الحساسية التي تمكنهم من تنفيذ ما يطلبه الضباط منهم دون إخلال بعلاقاتهم الودية بجنودهم.

ورغم أن ضباط الصف يعتبرون العمود الفقري للقوات المسلحة فهم يشعرون اليوم انهم ليسوا كذلك لأن مكانتهم قد أصبحت مساوية تقريباً لمكانة الجندي الذي

يشتركون معه في أداء كثير من الأنشطة التي من المفروض أن يشرفوا على أدائها فقط، كما أن العديد من الاتصالات بين الضباط والجنود يتم دون المرور عليهم وهذا يفقدهم الإحساس بحقهم في صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ العمل أو بسلوك المرؤوسين.

أما بالنسبة للجنود فقد حاول الباحث أن يقف على طبيعة صراع الدور لديهم وأي الأدوار أكثر أهمية من الأخرى، ولذا فإنه قد وضع أفراد السرية المدرعة المشار إليها سابقاً في ثلاثة مواقف يمثل كل منها دوراً معيناً وطلب من الأفراد أن يحددوا مواقفهم منها.

ويتمثل الموقف الأول في الآتي :

" ان الجندي كلف بمهمة من قبل السرية (ردود عسكري) وكانت هذه المهمة خارج نطاق الوحدة وقريبة من مكان إقامة عائلية، واثناء ذلك فوجئ بمشكلة عائلية دقيقة تتطلب أن يحلها بنفسه (دور عائلي) ولو قام بذلك فانه يتجاوز حدود المهمة المكلف بها لأنه مطالب بإبلاغ الرد عنها في فترة زمنية معينة، وتبين ان إجابات الجنود تؤكد سيادة الدور العسكري على الدور العائلي إذ رأى ٧٣% منهم إن العودة لإبلاغ الرد عن المأمورية هو الرأي الصائب.

ويتمثل الموقف الثاني في الآتي :

" تعرض الجندي للاعتداء بالضرب من قبل ضابطه المباشر وله أن يتظلم قانونياً من ذلك أو يرد على الاعتداء بالمثل أو يصمت تماماً".

تبين أنه على الرغم من علم الجنود بعدم قانونية الاعتداء فإن نسبة ٨٩% منهم قد اختارت التظلم القانوني كحل أمثل.

ويتمثل الموقف الثالث في الآتي :

" إن الوحدة في حاجة ملحة إلى المياه لعدم توافرها فيها، وطلب الجنود منه أن يتولى إحضار المياه من السرية المجاورة (ضغوط البناء غير الرسمي) ولكن الأوامر تقضي بعدم التحرك من الوحدة مهما كانت الأسباب ويتعرض من يفعل ذلك للعقاب بالسجن (البناء الرسمي) ".

وقد أجاب ٧٠% من الجنود بان الاستجابة لحاجة السرية للمياه هي الرأي الصائب مهما كان العقاب، ونستنتج من ذلك إن دور الجندي في جماعته الأولية قد يكون في كثير من الأحيان أثقل وزناً من دوره العسكري.

ويرى الدكتور جون بلير في تحليله للموقف الثاني ان مثل هذا الموقف من صراع الدور يختلف عن مثيله عند الجنود الأمريكيين، فلو حدث مثل هذا الموقف فلن يكون هناك صراع بين البناء الرسمي والبناء غير الرسمي وسيتجاهل الجنود القواعد والتعليمات الخاصة بالتظلم القانوني وقد يصل بهم الأمر إلى اغتيال الضابط المعتدي، ويرى انه ليس هناك ثمة صراع بين البناء الرسمي وغير الرسمي عند الجنود المصريين في مثل هذا الموقف وذلك لإدراك الجنود لوظيفة البناء الرسمي، والتصرف المشار إليه غير وظيفي بمعنى انه ليس من حق الضابط الاعتداء على الجندي ولهذا فإن الجندي يستخدم ببساطة الرد القانوني للموقف غير القانوني.

ويرى الباحث ان التجاء الجنود إلى التظلم القانوني ليس عن إيمان منهم بوظيفة البناء الرسمي وانما هو وسيلة للحفاظ فقط على المكانة الاجتماعية للجندي المعتدى عليه – في البناء غير الرسمي لأن خبرة الباحث توضح إدراك الجنود لصرامة البناء الرسمي وان وظيفته للضباط وليس للجند، ويبني الباحث وجهة نظره على تحليله لثلاث حالات مماثلة للموقف الثاني قد حدثت في مواقف مختلفة وفي توقيت مختلف، في الحالة الأولى أدرك الجندي المعتدى عليه أن التظلم القانوني لم يأت بنتيجة، وفي الحالتين الثانية والثالثة تنازل الجندي عن حقه في التظلم ليس عن طواعية أو اختيار منه بل لأنه حاول استخدام حقه في التظلم إلى آخر مستوى له وأدرك أخيراً انه لا جدوى من ذلك، بالإضافة إلى إدراكه بأنه لن يستطيع التمسك بحقه في التظلم إلى النهاية بفعل الضغوط التي يجدها من قيادته المباشرة التي تتعاطف مع الضابط المعتدي مهما كانت الأسباب.

وليس الضباط والجنود هم الفئات الوحيدة التي تعاني من صراع فهناك فئات أخرى في القوات المسلحة تعاني منه أيضاً ولكنها لا تعمل في التدرج الهرمي الرئاسي

في النسق العسكري كرجال الدين مثلاً، وهم كجهاز عامل يعانون من صراع الدور كرجال عسكريين ورجال الدين في نفس الوقت، ويحاولون أما التوفيق بين هذه الأدوار المتصارعة أو توزيعها، وقليلاً ما يلجأون إلى التخلي عن أحد هذين الدورين، وكان توزيع الأدوار هو أكثر المناهج نجاحاً في دراسة أجراها بيرهارد (Burchard) عن صراع الدور عند القس العسكريين، فقد كانوا يرفضون الاعتراف بالصراع ويواجهون المشكلة ويحاورون بالعنصر المسبب لها، وتوصل بيرهارد من دراسته إلى ان الدور الذي يمد الفرد بهويته الأولية يأخذ المكان الأول في تسلسل التزامات الدور المتمثل في دوره كرجل عسكري، ولعل العامل الأساسي المسبب لصراع الدور عند رجال الدين في القوات المسلحة هو اضطرارهم إلى قبول ما تمليه عليهم السلطة العسكرية على الرغم من إنها تتناقض مع مبادئهم المهنية والأخلاقية.

ويرى جانوتز إن رجال الدين والأطباء النفسيين يستطيعون عن طريق علاقاتهم الواسعة بالقيادات أن يؤدوا دوراً هاماً في التخفيف من صراعات الدور في النسق العسكري وذلك بما يقومون به من وسائل علاجية غير مباشرة، كما تعمل مكانتهم الاجتماعية المرتفعة في المجتمع على أن يكون لهم دور فعال في سلوك الأفراد العسكريين، وأشار بيرهارد إلى عدم فاعلية رجل الدين إذا ما قورن بالطبيب النفسي لأنه ليس له دور محدود في التأثير على الآخرين كما ان عليه أن يقبل تماماً أو يتخذ موقفاً مشابهاً لموقف السلطة العسكرية.

ويرى الباحث ان مهمة رجل الدين في القوات المصرية تكاد تكون أيسر من مهمته في القوات الأمريكية إذ ليس عليه أن يقدم تبريراً للجنود بأن العدو إذا ما اعتدى على المسلم فان قتله جائز، لكن رجل الدين الأمريكي لا يستطيع أن يأتي من شريعته بما يبرر عملية القتل ثم يصبغها بصبغة دينية، لكن رجل الدين في القوات المصرية قد يقف موقف رجل الدين الأمريكي في البحث عن تبرير للقتل – إذ ما اعتدت القوات المصرية على قوات أخرى تدين بنفس ديانتها لأنه من أين له أن يقدم من شريعته ما يبرز قتل أخيه في الدين.

وقد لاحظ ضعف دور رجل الدين في القوات المسلحة المصرية خلال الفترة التي تقوم بها الحرب، وان أسباب ضعف هذا الدور يعود إلى رجال الدين أنفسهم والى طبيعة مكانة رجل الدين في البناء الرسمي للقوات المسلحة، فمن ناحية رجال الدين يرى أن التحاق رجل الدين بالقوات المسلحة لا يكون عن تطبيق كامل لمعنى الجهاد في الإسلام ولكن بفعل دوافع أخرى كالرواتب والمزايا التي تعطيها القوات المسلحة لهم وهي أكثر بصفة عامة مما تقدمه أي هيئة مدنية بدليل ان رجل الدين يسعى كغيره تماماً إلى العودة إلى الخطوط الأمامية أو في المناطق التي تعود أن يعيش فيها كرجل مدني، كما انه لا يفكر في الانتقال إلا حينما يشعر بأنه قد حقق الفائدة المرجوة من بقائه وهي معظمها فوائد ليست ذات طبيعة دينية.

أما بالنسبة لمكانة رجل الدين في البناء الرسمي للقوات المسلحة وعدم استطاعه أداء الدور المتوقع منه فإن ذلك يعود إلى ان رجل الدين لا يعامل ألا كمدني أو كجندي وكلاهما ذو مكانة اجتماعية منخفضة في القوات المسلحة أياً كانت طبيعة الدور الذي يؤديه كل منهما، وفي الحالات التي يدخل فيها رجل الدين إلى القوات المسلحة برتبة ضابط فانه يناط به الشؤون المعنوية، في حين انه من المفروض أن يكون مساعداً مباشراً للقائد – وان مثل هذا الدور لا يكون فعالاً أيضاً لأن القائد يفضل الاستعانة بضابط إداري يحقق له نتائج ملموسة سريعة ومباشرة أكثر من هذا الذي لا يعطيه مثل هذه النتائج، وعادة ما يكون رجال الدين من الضباط ذوي الرتب الصغرى، ومن الصعب على مثل هذه الرتب أن تعطي التأثير المناسب على القائد أو تستطيع إقناعه بانتهاج أسلوب معين، هذا الإضافة إلى ان الوازع الديني إذا كان ضعيفاً لدى القائد فكيف يستعين بتوجيهات رجل الدين.

ويرى د. سيجال في تعقيبه على هذا التحليل ان دور رجل الدين هنا أشبه بدور الضابط السياسي في الاتحاد السوفيتي الذي لم يثبت نجاحه من وجهة نظره – حتى الآن، وتذكر هذه الملاحظة الباحث بان الخبراء السوفيت كانوا يتولون إلقاء بعض المحاضرات في الشؤون المعنوية على الدفعات التي كانت ستتولى إدارة الشؤون المعنوية في الكتائب المصرية.

وهذا يؤكد أيضاً إن الدين كان ينظر إليه كعامل لحفز القوات على العمل وليس عن إدراك كامل بأن الإسلام وحده هو العامل الحاسم في إعادة بناء القوات المسلحة في ذلك الوقت.

الفصل السابع

التكيف للمواقف العسكرية

- ❖ التكيف مع مواقف الحرمان من المكانة الاجتماعية.
- ❖ اللغة الخاصة بالجنود كوسيلة للتكيف مع الحياة العسكرية .
- ❖ التكيف مع الحرمان الجنسي.
- ❖ القلق كمشير لعدم التكيف مع الحياة العسكرية.
- ❖ المغامرة وسلب الملكية الخاصة والانتحار كأنماط سلوكية تعكس التكيف مع الحياة العسكرية.

التكيف للمواقف العسكرية

النسق العسكري كيان اجتماعي يعمل على الوفاء بمعظم الحاجات الاجتماعية والنفسية لأفراده باستثناء الحاجات المتعلقة بالتفاعل الأسري والعاطفي والجنسي، ويكفل لأفراده في نفس الوقت الحماية والعدالة والرفاهة، ولكن المواقف العسكرية وما تحتويه من انضباط صارم وسلطة لا تقبل المناقشة تسبب ضغوطاً عليهم ولهذا يختلفون في ردود فعلهم لها، فمنهم من يستطيع أن يحقق عملية التكيف بنجاح ومنهم من تنحرف استجابتهم عن الطريق المعتاد، وتشكل الفئة الأولى غالبية الوحدات العسكرية.

وقد اعتقد الباحثون ان أسباب عدم تكيف بعض الجنود مع الحياة العسكرية أمر يعود إلى شخصياتهم لهذا فقد اهتموا بدراسة تواريخ الحياة كوسيلة للكشف عن ذلك، كما قد تبين لهم ان العوامل المؤدية إلى سوء التكيف موجودة في الموقف العسكري ويتوقف حدوثها على قابلية الشخص لها.

وقد أظهرت دراسات تواريخ الحياة ان هناك اختلافاً في الخبرة التي يتحصل عليها الأفراد قبل التحاقهم بالقوات المسلحة، وان هذه الخبرة تؤثر في درجة تكيف الجنود مع الحياة العسكرية، وان الأشخاص غير المتكيفين مع الحياة العسكرية قد يكونون متكيفين تماماً مع الحياة المدنية من خلال العلاقات الاجتماعية المتشابكة لعائلاتهم وأصدقائهم والمواقف الاجتماعية المستقرة، ولكنهم حينما ينتقلون فجأة إلى بيئة اجتماعية مختلفة ذات مواقف غريبة عنهم أو مخفية لهم لا يعرفون ما هو متوقع منهم أو مطلوب منهم فانهم يدافعون عن أنفسهم ضد هذه المواقف الجديدة بالقلق اللاشعوري وبمقاومة المواقف المهددة (سواء كانت الحياة العسكرية أو الحرب أو الموقف) داخل أنفسهم.

ومن ناحية أخرى يرى السيكولوجيون ان المجندين يتعرضون لحرمان مشترك يؤدي بهم إلى إحباط اجتماعي، ورغم هذا فإن الحياة الجديدة تنمي لديهم ردود فعل تكيفية تنعكس في شكل أنماط سلوكية جديدة تقلل من الآثار التدميرية لهذا الإحباط الجماعي وتكون بمثابة حلول للصراعات العاطفية التي يعيشون فيها وإشباع مرضٍ للحاجات التي لا يستطيعون إشباعها خلال فترة وجودهم بالقوات المسلحة.

وقد تحدث هذه الأنماط السلوكية في الحياة المدنية بصورة نادرة ولكنها تتوالى وتتكرر في الحياة العسكرية، وتقف فيها السلطة العسكرية موقف المتحفظ فهي لا تتجاهلها أو تستحسنها أحياناً ولا تتجاوز عنها في أحيان أخرى، وتحدث هذه الأنماط السلوكية خلال فترة راحة الجنود وعند نومهم أو في ساعات فراغهم في المساء، وبصفة عامة تحدث خلال الجو الاجتماعي الذي يكون مجالاً لإطلاق التوترات المتجمعة لديهم بسبب روتين العمل اليومي.

وسنتناول بالتحليل المواقف الآتية :

١- التكيف مع مواقف الحرمان من المكانة الاجتماعية.

٢- اللغة الخاصة بالجنود كوسيلة للتكيف مع الحياة العسكرية.

٣- التكيف مع الحرمان الجنسي.

٤- القلق كتعبير عن عدم التكيف مع الحياة العسكرية.

٥- المغامرة وسلب الملكية الخاصة والانتحار كأنماط سلوكية تعكس عدم التكيف مع الحياة العسكرية.

أولاً – التكيف مع مواقف الحرمان من المكانة الاجتماعية :

١. التخلص من أداء الواجبات العسكرية :

يحاول الجنود تجنب أداء الواجبات العسكرية بأساليب تحليلية مختلفة ويلجأون إلى ذلك حينما يجدون أنفسهم ملزمين بأداء أعمال لعدة ساعات كل يوم تثير لديهم مشاعر الاستياء وعدم الرضا والإحساس بأنهم في مكانة اجتماعية دنيا، وينتشر هذا

النمط السلوكي بين الجنود الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والذين يعتبرون ان مهنة الفرد هي المحك الأساسي في تحديد مكانته الاجتماعية، وعلى هذا الأساس نجدهم ينظرون إلى الأعمال التي يكلفون بها في القوات المسلحة على أنها أعمال دنيا وانهم من المفروض أن يؤدوا الأعمال ذات الطابع الإشرافي والتي تحظى بالاحترام والتقدير.

وإذا رفض الجندي أداء الأعمال المكلف بها تعرض للعقاب وإذا قام بأدائها فعلاً فانه سيفقد تقديره لذاته، ولهذا فإنه يحل المشكلة بطريقة تجنبه الإحساس بانخفاض مكانته وتجنبه أيضاً التعرض للعقاب، ولهذا يجد في التملص من الواجب المكلف به النمط السلوكي الذي يحقق له الوظيفة، ويقوم الجنود هنا بأداء أقل من الأعمال المكلفين بها وقد يتنافسون فيما بينهم في ذلك وفي كيفية الظهور أمام الضابط أو ضباط الصف بأنهم منهمكون في أداء الواجبات المكلفين بها بينما هم لا ينجزون عملاً حقيقياً، وهم بذلك يحاولون إقناع أنفسهم بما معناه انهم لا يقومون بأداء أعمال ذات مكانة اجتماعية دنيا تجعلهم يخجلون منها لأنهم قرروا خداع ضباطهم ومشرفيهم من ضباط الصف والظهور أمامهم بأنهم يؤدون هذه الأعمال بينما هم لا يؤدونها.

والتملص من أداء الواجبات العسكرية إظهار من الجندي لنفسه وللآخرين انه لا يقبل هذه الأعمال الدنيا إلا تحت الضغط، وفي نفس الوقت سلوك عدائي يؤكد فيه ويوهم نفسه بأنه انتصر على رئيسه الذي يطلب منه أداء العمل الحقير ومن ثم فإن التملص من العمل هنا دفاع ضد الإحساس بانخفاض التقدير الذاتي عند المجندين من أفراد الطبقة الوسطى الذين ينظرون لهذه الأعمال على أنها تشير للدونية الاجتماعية.

وتعكس دراسة الحالة الآتية التي أجراها الباحث على أحد الجنود من حملة المؤهلات العليا موقف هؤلاء الجنود من الأعمال الدنيا التي يكلفون بأدائها، وقد كان هذا الجندي أحد أفراد السرية المدرعة التي كان الباحث مجنداً بها، وكان عمر هذا الجندي في ذلك الوقت ٣٣ سنة وكان يعمل قبل تجنيده رئيساً لأحد أقسام الإنتاج في إحدى الشركات وقد كان هذا الجندي يقول عن نفسه بصفة دائمة انه كان يشغل منصباً كبيراً خارج القوات المسلحة وعن طبيعة العمل الذي كان يطلب منه أداؤه مايلي :

" ... لقد لعنت الأيام التي أصرت على إذلالي وإخضاعي ... كم تكون تعاستي حينما أجلس بين قاذانات الطعام بالمطبخ وبيدي سكين وحينما احمل الجراية وراء ظهري ... كمثل الحمار يحمل أسفاراً ... ويا ضآلة شأني حينما أقوم بذلك .. وكم يكون إحساسي حينما يأمرني وينهاني شخص أقل مني سناً وعلماً ولا يفقه شيئاً، أنني أتلقى أوامري وتوجيهاتي من شخص كهذا في حين ان لي مركزاً مرموقاً في الخارج، والدولة معترفة بي أدير عملاً له دوره الفعال في الاقتصاد القومي... أنها مأساة لن يغفرها التاريخ لهؤلاء الذين اقترحوا تجنيدنا .. وليس من الحق أن يطلق على من فكر في ذلك صفة الانساينة لأنه أغفل إنسانية الآخرين وتركهم في صراع مع أنفسهم ومن دونهم، كيف يكون إحساسي حينما أقف أمام ضابط صغير في كل شيء ليقرر مصير في أمر ما يأمرني أنا .. وينهاني أنا .. أو يوجهني عريف ما أو رقيب ما طلبه صحيح انه لزاماً علي أن ادفع ضريبة الدم .. أنها ضريبة دم وليست ضريبة كرامة .. أتنازل فيها عن كرامتي مقهوراً.

إن القيادة مثالية وليست ألفاظاً سوقية وأفاكين كل همهم التقديس والتعالي وكيف تسمى قيادة والضباط يحاول أن يعطي جنوده جرعة كبيرة من الذل والخضوع ؟ هل في جيش أمريكا معاملة متساوية للمتعلمين وغير المتعلمين ؟ هل في جيش إسرائيل يستوي المهندس والطبيب أو المدرس مع زميله المجند من فلاح المستعمرات في الأعمال التي يكلفون بها؟ وأتساءل ما فائدتي في الجيش ؟ هل كان سبب النكسة عجزاً في عدد الطلب حتى يجند حملة المؤهلات العليا والمتوسطة لسد هذا العجز حتى يكتب للجيش النصر أم هل التجنيد بقصد تطوير الجندي ؟ انهم يسخرون منا لمجرد أننا مؤهلات عليا .. يتمادون في إهاناتنا أنها فرصة ذهبية أن يجد شخص لم ينل حظاً من العلم شخصاً آخر حصل على مؤهل عال كان يتمناه لنفسه .. يسخره ليشبع رغبته ويتلذذ ... كل ما أتمناه من الله أن يلهمنا الصبر حتى نخرج من هذا الكابوس وتنتهي مأساة العمر بالنسبة لنا".

ويرى الدكتور بلير في تحليله لهذه الحالة أنها حالة واضحة ومفهومة ويمكن أن تتوقع وجودها في أي موقف مشابه لا يكون فيه انساقاً بين الإمكانات الاجتماعية وهي حالة منتشرة في الجيش الأمريكي على عكس ما كان يرى صاحب الحالة، وقد أشار ستوفر في دراسته عن الجندي الأمريكي إلى ذلك لاسيما في الفترات الأولى من بداية الحرب، فقد كان معظم المجندين في الجيش الأمريكي من غير المتعلمين ومن ذوي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا، ثم أصبحوا أفراداً نظاميين بعد ذلك ورقوا إلى رتب ضباط الصف والرقباء، كما أصبح معظمهم ضباطاً أيضاً نظراً لعدم وجود العدد الكافي من خريجي الأكاديميات العسكرية، وحينما بدأت الحرب التحق بالجيش العديد من المتعلمين وخريجي الجامعات ومن ذوي المناصب العليا خارج الجيش واصبحوا جنوداً به وأحس هؤلاء الجنود بالاستياء وعدم الرضا لأنهم وجدوا أنفسهم يعملون في خدمة من كانوا يقومون بخدمتهم في الحياة المدنية، وكان هناك عداءً ملحوظ فيما بينهم.

وفي حرب فيتنام كان هناك موقف مشابه لذلك أيضاً إذ كان الجنود من خريجي الجامعات بينما كان ضباط الصف والضباط ممن لم يكملوا حتى التعليم الثانوي، وتزداد حدة العداء بين الطرفين حينما يقوم الجنود المتعلمون بأداء أعمال دنيا تحت إشراف هؤلاء القادة الذين لا يكنون لهم أي احترام، وينظر الجنود المتعلمون عادة إلى الموقف العسكري من منظور مدني ولهذا فهم لا يرون ان من حق هؤلاء القادة إعطاء الأوامر وتوجيههم، ويشبّه الدكتور بلير هذا الموقف بوضع الأطباء السود في المجتمع الأمريكي منهم من الناحية المهنية ذو مكانة اجتماعية عليا ولكنهم من الناحية السلالية ذو مكانة اجتماعية دنيا ويؤدي عدم الاتساق بين المكانيتين إلى إحساسهم بضغوط شديدة.

وليس من الغريب أيضاً أن توجد رغبة من قبل هؤلاء القادة في ضبط أو إعطاء الأوامر والتوجيهات لمن يشغلون الأوضاع الاجتماعية العليا في المجتمع المدني، ومن هنا يكون الصراع أمراً طبيعياً لان المتعلمين يرون في أنفسهم انهم يمكن

أن يكونوا ضباطاً أو ضباط صف على الأقل وقد ظل هذا الصراع موجوداً حتى قرب نهاية الحرب الفيتنامية.

ويرى المتعلمون في الجيش الأمريكي ان هؤلاء الذين يختارونه كسياق مهني يستحقون التقدير والاحترام حتى وان كانوا ضباطاً جامعيين، ويمكن تفسير ذلك في إطار ترتيب الإمكانات الاجتماعية في المجتمع الأمريكي الذي يضع الضباط في أدنى المكانات الاجتماعية، وتوضح ملاحظات الباحث ان التملص من أداء الواجبات العسكرية بين ذوي المؤهلات العليا من الجنود يأخذ شكلين يتمثل أولهما في عدم أداء العمل المطلوب كلية وتبرير ذلك بوسائل تبدو في ظاهرها انها غير قانونية كادعاء الحصول على إعفاء طبي من أداء أعمال معينة، ويتمثل الشكل الثاني في الدخول في علاقات مباشرة مع ضابط الصف المسؤول عن هذا العمل وتكون هذه العلاقات عادة في شكل منافع متبادلة كأن يحصل الجندي على موافقة ضابط الصف على عدم أداء العمل كلية أو أداء جزء منه فقط وحماية ضابط الصف له إذا ما سئل عن ذلك، مقابل أن يؤدي الجندي خدمات له وهي من نوع لا يستطيع أي جندي أن يؤديها.

ويختلف هذا السلوك عن بعض الأنماط السلوكية الأخرى في إنجاز الأعمال مثال ذلك الجندي الذي لا ينجز واجباته بطريقة صحيحة ولا يكون موثوقاً فيه ولا يحمل أي مسؤولية فهو هناك يتخلص من واجباته ولكن هذه هي طبيعة في أداء العمل، وهناك نوع آخر من الجنود يؤدون واجباتهم بطريقة روتينية ويهتم بمظهره وتنظيف سلاحه ويكون أول من يطيع الأوامر ولا يعكس وجهة نظره الذاتية على أي موضوع عسكري يتحدث فيه، وهذا النوع من الجنود يكون عادة مصدر سخرية زملائه وعدم إعجابهم به.

وفي دراسة أجراها سوليفان (Sullivan) وباتريك (Patrick) عن طياري القوات الجوية تحت التدريب تبين لهما إنهم يلجأون إلى النمط السلوكي التملصي بعد ان تتضح لديهم صورة التدريب العامة وقبل ان ينتقلوا إلى المدارس المتخصصة تجنباً

لذلك الكم الكبير من الأعمال التي يطلب منهم إنجازها، لاسيما وأنهم قد يضطرون إلى الانتظار لعدة أسابيع قبل بدء مرحلة التدريب الفني، ويرون ان الأعمال السابقة له ليست ذات طابع فني متعلق بالطيران.

٢. التقولات ضد الرؤساء :

وهي عبارات النقد الحاد التي تتناول سلوك الضباط وضباط الصف داخل وخارج الوحدة وقد أوضحنا ان المجند الذي يلتحق بالقوات المسلحة يكون على دراية بأنه كجندي في أدنى درجة من درجات التدرج الهرمي العسكري، ويشعر تبعاً لذلك بأنه كقطعة الشطرنج يتحرك تبعاً لارادة الضباط طالما انه لم يتعلم بعد الإجراءات والمعايير العسكرية ولم يتخلص من منظوره المدني للمواقف العسكرية فسيكون في استياء من السلطة التي تمارس، وسيفسر هذه السلطة على أنها نوع من الإذلال الصارم الذي لابد ان يواجهه في هذه البيئة الاجتماعية الجديدة بأفعال ثأرية، لكنه يدرك في نفس الوقت ان عليه ان يكتب دوافعه العدوانية تجاه رؤسائه لأن أي موقف غير إيجابي من جانبه قد يفسر على انه عدم التزام بالأوامر العسكرية فيتعرض بموجبه للعقاب.

ولهذا تعتبر التقولات ضد الرؤساء رد فعل تكيفي للحرمان من المكانة التي يعاني منها، وتعتبر وسيلة متوفرة لاطلاق العدوان، وتحدث هذه التقولات أثناء المحادثات بين الجنود، وتتناول عادة المظاهر السلبية لعلاقات الضباط وضباط الصف مع الجنود، كما تتناول أيضاً بعض مظاهر سلوكهم في الحياة المدنية أو المواقف التي لا يستطيعون فيها القيام بأي رد فعل إذا ما تعرضوا لضغط من رؤساءهم.

وتؤدي التقولات ضد الرؤساء الوظائف الآتية التي تحقق تكيفهم مع الحياة الجديدة بالنظر لحرمان المكانة الذي يعانون فيه :

١. تطلق المشاعر العدائية المتجمعة لديهم والتي يستطيعون التعبير عنها بأسلوب آخر قد يحدث رد فعل ضاراً عليهم.

٢. تؤدي إلى التقليل من حدة إحساسهم بالدونية الاجتماعية ولا يعاني الجنود الذين يستخدمون هذا النمط السلوكي من أي إحساس بالذنب وذلك لأنهم يحجون ان معظم زملائهم يشاركونهم فيه.

٣. التمثيل الهزلي لشخصيات الرؤساء :

ويعني هذا تقليد الرؤساء وما يتفوهون به من ألفاظ وما يقومون به من أعمال وحركات أثناء حديثهم بتكلف أو بتصنع، ومثال ذلك ما يقوم به المجندون في مراكز التدريب من تقليد للهجة الرقيب في مراكز الاستقبال أو محاكاة الضباط الصف عند إصدار الأوامر وعند إبداء ملاحظاتهم، وقد يستخدم الجنود هذا النمط السلوكي في غير موضعه الذي يحدث فيه، كما قد يقتصر الأمر على تقليد أسلوب الأوامر المتكررة التي يطلب من الجنود تنفيذها على الفور.

وحرمان المكانة هو مصدر دوافع هذا السلوك أيضاً فالجندي يجد نفسه في بيئة اجتماعية جديدة يكون هو في أدنى درجات تدرجها الهرمي فيشعر بعداء نحو هؤلاء الذين يشغلون مراكز السلطة فيه ولأنه لا يستطيع إطلاق هذا العداء نحوهم بطريقة مباشرة فإنه يستخدم هذا النمط السلوكي كبديل عن ذلك.

وينتشر هذا النمط السلوكي بين الجنود الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والذين يشعرون بأن الفرد نفسه مسؤول عن حالة النجاح أو الفشل التي هو فيها، ويرون أيضاً ان الأفراد الذين يفتقدون السلطة والهيبة وهم في أدنى الدرجات الاجتماعية يستحقون ذلك لأنهم لم يعملوا ما من شأنه أن ينقلهم من وضعهم المنخفض إلى أحسن منه، وحينما يجدون أنفسهم في نفس هذه المواقف قد تحطمهم مشاعر الدونية الاجتماعية ويشكون في قدراتهم وجدارتهم ويسأل كل فرد منهم نفسه أهل أنا حقيقة شخص لا كيان له لأني غير قادر على أن أكون ضابطاً أو ضابط صف ؟).

ويساعد التمثيل الهزلي لشخصيات الرؤساء ويتحدثون بأوامرهم ويتبنون سلوكهم الذي يرمز إلى قوتهم ومكانتهم يشعرون بأنهم يؤدون أدوار الرؤساء وبهذا يقللون من شكوكهم حول قدراتهم حينما يمارسون السلطة للحظة وكأنما يقول الواحد

منهم لنفسه : " أنا قادراً على إعطاء الأوامر أيضاً " ولا يشعر الواحد منهم بأن سلوكه طفولي أو ينم عن غباء لأنه يجد في ردود الفعل لدى زملائه ما يشجعه على ذلك.

وبينما يعتبر السلوك التسلطي أمراً تقليدياً في الحياة العسكرية فإنه بالنسبة للمجند الحديث قليل الخبرة أمراً على جانب كبير من الأهمية، وينطبع في ذهنه صورة مشوهة عن رؤسائه خلال شهوره الأولى في الحياة العسكرية إذ يفهم أوامرهم على أنها أوامر صارمة وشديدة تلقى بسبب وبلا سبب وتحتوي دائماً على تهديد واضح بالعقاب، ويرى ان رؤساءه يتعمدون إهانته باستخدام التعبيرات الشائعة في الحياة العسكرية، وطالما أن إطاره المرجعي لا يزال هو المجتمع المدني فإنه ينظر إلى رؤسائه على انهم ذوو قوة غير عادية ولديهم القدرة على ضبط سلوكه ومن ثم فإنه يناصبهم العداء لما يثيرونه من إحساس بالقلق المستمر لديه.

ويؤدي التمثيل الهزلي لشخصيات الرؤساء إلى أن يتعود ممارسوه على تمثيل أفعال الرؤساء التي تثير القلق لديهم وتسبغ عليهم إحساساً بالتفوق، كما أن قيامهم بأداء أدوار شخصيات الرؤساء والتأكيد على سماتها السلبية يقلل من إحساسهم بالحقد نحو السلطة ويؤدي في نفس الوقت إلى تصحيح الاتجاهات المشوهة نحو الضباط وضباط الصف.

ثانياً - اللغة الخاصة بالجنود كوسيلة للتكيف مع الحياة العسكرية:

يستخدم الجنود في القوات المسلحة تعبيرات خاصة يمكن أن نقسمها قسمين:

١. تلك التعبيرات التي لا يعرفها المجتمع المدني وتعتبر طابعاً مميزاً للحياة العسكرية.

٢. تلك التعبيرات التي تستخدمها قطاعات محدودة من المجتمع المدني ويفهمها المدنيون بصفة عامة لكنها أكثر تداولاً في الحياة العسكرية ويستخدمها الجنود دون أي تحفظ.

وتعد تعبيرات الجنود انعكاساً تلقائياً لردود أفعالهم نحو الحياة العسكرية لاشتمالها على قيم واتجاهات منتشرة بينهم، ويرى علماء النفس الاجتماعي ان استخدام هذه التعبيرات يعكس أداؤها وظيفة معينة في الحياة العسكرية وأنها ليست إشباعاً لميول أو حاجات وألا لما كان الجنود يتبنونها ويستخدمونها كما يفعلون في حياتهم المدينة.

وتتميز تعبيرات الجنود بان لها خاصتين متميزتين هما الاستخدام اللاشعوري والدينامية، وقد يستخدم الجنود تعبيرات معينة عمداً لكي يعكسوا لأنفسهم تصوراً مقتضاه انهم قد تمثلوا حياتهم الجديدة لكن تعلّم هذه التعبيرات يكون في معظم الحالات لاشعورياً، فحينما يسمع الجندي تعبيراً ويتعلم معناه يستخدمه بسرعة - ولاشعورياً وحتى إذا استخدمه عمداً فإن هذه التعبيرات تصبح طريقته في الحديث لا شعورياً وتبني الجنود هذه التعبيرات لا شعورياً وبسرعة يدل على ملاءمتها لظروف حياتهم المتغيرة، فهي إذن وظيفية وطالما أنها تحتوي على قيم واتجاهات معينة فإنها تكون بالتالي انعكاساً لردود أفعالهم التلقائية للحياة العسكرية.

وتعني دينامية التعبيرات أنها لا تظل ثابتة فحينما يقابل الجنود مواقف جديدة يحاولون التكيف معها باستخدام تعبيرات ومعانٍ أكثر تناسباً مع الموقف بدلاً من التعبيرات القديمة، وهكذا إلى أن تصبح مألوفة لديهم، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعبيرات شائعة في الحياة العسكرية ليس لها مقابل في الحياة المدنية وتشتمل على المختصرات والإشارات التي تدل على أشياء معينة بقصد سهولة التعبير عنها، ولا تشكل هذه التعبيرات اهتماماً عند الباحثين لأن هدفها الأساسي أن تريح الجنود عند استخدامها مثل كلمة جيب (Jeep) فهي كلمة غير معروفة الأصل لكن استخدامها يشير إلى نوع معين من العربات ربع طن ذات البابين أو الأربعة أبواب ويركبها القادة عادة.

والواقع ان الجندي لا يكون منجذباً أو مقاوماً لاستخدام هذه التعبيرات بل انه يتكيف معها بسرعة وفاعلية لكثرة تداولها في المواقف اليومية المستمرة في المعسكر، وقد لا تكون هذه التعبيرات مريحة للجندي في البداية لكنه يتعود عليها بعد ذلك لضروراتها في حياته الجديدة ولأنها لا تتعرض أو تشير إلى أشخاص آخرين يكون استخدامها بالنسبة لهم أمراً غير مقبول.

ويرى السوسيولوجيون ان انتشار هذه التعبيرات بين الجنود يعطيهم إحساساً بأنهم يعيشون في عالم خاص بهم وحدهم يعبرون فيه عن أنفسهم بحرية، ولهذا تشكل هذه التعبيرات رابطة قوية فيما بينهم، أما التعبيرات المميزة للجنود فيمكن تقسيمها إلى قسمين :

أولاً: التعبيرات المعتادة وهي أكثر التعبيرات انتشاراً بين الجنود في مختلف الوحدات العسكرية ويتعلمها كل الجنود ويستخدمونها بصفة مباشرة.

ثانياً : من التعبيرات التي تنتشر بين الجنود في مختلف وحداتهم أيضاً ولكن لفترة زمنية قليلة.

ويسود النوع الثاني من التعبيرات بين الجنود الجدد لاسيما حينما يريدون أن يقدموا تصوراً للآخرين بأنهم قد تمثلوا معايير المجتمع العسكري أو استوعبوا خبرة جديدة.

ويمكن تحليل النوع الأول من منظورين أولهما : كيف تعكس هذه التعبيرات تصور الجندي لذاته وما يريد أن ينقله للآخرين. وثانيهما : كيف تصور هذه التعبيرات موقف الجندي من السلطة العسكرية.

وتتلخص محتويات المنظور الأول من الآتي :

١- **تصور التضامن الاجتماعي** : تعمل التعبيرات التي يستخدمها الجنود على ربطهم بعضهم بالبعض الآخر وتميزهم عن الضباط والمدنين، وحينما ينادون بعضهم مستخدمين هذه التعبيرات فإنهم يشعرون بهذه الرابطة كما انهم يطلبون مساعدة بعضهم البعض بناء عليها، وتعكس هذه التعبيرات التصور الذاتي للجنود من انهم ينتمون إلى وحدات عسكرية تتكون من رجال يشبهونهم في ظروفهم وخبراتهم وتصوراتهم أيضاً قد تشربوا مشاعر التضامن معهم، ولا يهم هنا من هم ولا في أي مكان يوجدون ... وهذا من شأنه أن يعطيهم إحساساً كبيراً بالأمن.

٢- **التحرر من الضغوط الاجتماعية :** حينما يستخدم الجنود التعبيرات الخاصة بهم يشعرون بأنهم قد تحرروا من ضوابط ومحرمات المجتمع المدني لاسيما إذا كان استخدام بعض هذه التعبيرات في المجتمع المدني أمراً غير مقبول وهذا يشعرهم بتحررهم من الضغوط الاجتماعية التي يفرضها عليهم هذا المجتمع، ويرى المحللون النفسيون أن استخدام الجنود لهذه التعبيرات أمر مكمل لنسيج حياتهم اليومي، وهو في نفس الوقت عدواني على كل من يفرضون قيوداً عليهم واعلان بقطع الصلة مع البيئة القديمة وانضماماً إلى بيئة اجتماعية جديدة، وهذا يخفف عنهم حدة مشاعر الحنين إلى المجتمع المدني، وهناك بعض التعبيرات التي يرفض المجتمع العسكري أن تستخدم فيه ولكن الجنود يستخدمونها فيما بينهم بحرية مثل التعبيرات المتضمنة معاني متعلقة بالجنس واستخدامهم مثل هذه التعبيرات نوع من تأكيد الذات وقدرتها على مواجهة التحديات وأنها قادرة على رفض أي معايير كانت تتضمن في الماضي أن استخدام الألفاظ الجنسية أو التناسلية أمراً مرفوضاً.

٣- **القوة والرجولة:** تعني الحياة الشاقة التي يعيشها الجنود في وحداتهم انهم يعيشون حياة رجولية، وتؤدي هذه الحياة وما تتضمنه من قيم إلى تغيير في تصور الجنود لأنفسهم ويظهر ذلك في التعبيرات التي يستخدمونها فيما بينهم، ولا تختلف هذه التعبيرات عما هو منتشر في الأنساق الأخرى التي تؤكد على الرجولة كقيمة ولكنها تتميز في النسق العسكري بكثرة استخدامها وبأنها أكثر تصويراً ومهارة للمعاني التي تتضمنها وأقل حياءً من مثيلاتها في الحياة المدنية، رغم ان الكثير منها قد يكون منقولاً من المحادثات التي تتم بين الناس في الحياة المدنية، لذلك فإنها تقوم بدور كبير في التعبير عن مفهوم الرجولة والذكورة التي تعتبر سمة خاصة بالجنود فقط.

ويعطي السوسيولوجيون أهمية خاصة للمنظور الثاني لأنه يعكس درجة تكيف الجنود مع السلطة العسكرية واتجاهاتهم نحوها، وعلى الرغم من أن مبادئ السلطة

العسكرية واضحة تماماً فان كثيراً من الجنود يجدون غموضاً في فهمها، وهم أيضا يتعلمون ان الحفاظ على كفاءة وحدتهم العسكرية يقتضي منهم اتباع قواعد معينة لحل المشاكل يتم من خلال التدرج الهرمي العسكري ويتعلمون أيضاً أن الرتبة شيء أساسي في القوات المسلحة وان الرتبة هي التي تتخذ القرارات وانه حتى لو تساوت الرتب فهناك مقياس دقيق يحدد من هو الرئيس ومن هو المرؤوس.

وهنالك العديد من المؤشرات التي تؤكد للجندي انه أدنى رتب التدرج الهرمي لاسيما خلال المواقف التي يشعر بفقد فرديته فيها، ويدرك الجندي ذلك أما بالحديث مع حشد من الجنود في عربة شحن ويقف طويلاً في طابور للفحص الطبي مثلاً، كما يشعر بعدم فرديته وبانخفاض مكانته حينما يؤمر بالتحرك إلى المعسكر في عربة نقل مليئة بالمنقولات العسكرية، كما يشعر بالافتقاد الكامل لشخصيته حينما يؤمر بالتقاط المخلفات من الأرض وهنا لا يجد الجندي انساقاً بين تصوره لذاته وتصور القوات المسلحة له، ولهذا فانه إذا أراد أن يتكيف مع هذه المواقف فعلية أن يبني مفهوماً جديداً لنفسه حول مكانته الدنيا فيها.

ويختلف الجنود في تكيفهم مع هذه المواقف التي تصور علاقتهم بالسلطة فيلجأون إلى الآتي :

١- إما أن يتملصوا من الواجبات العسكرية ويحالوا تجنبها.

٢- واما أن يقبلوا هذه الأوضاع ويحاولوا الحصول على إرضاء رؤسائهم عنهم، وحينئذ ينظر إليهم زملاؤهم نظرات يدركون منها مقدار فقدهم لفرديتهم واعتزازهم بأنفسهم.

٣- أو أن يرفضوا هذه الأوضاع فيفقدوا تكيفهم مع الحياة العسكرية.

ويستخدم الجنود في كل هذه المواقف تعبيرات خاصة تحدد مواقفهم منها وتشير لقبولهم لضبط قوي يتضمن انخفاض مكانتهم وضآلة قيمتهم وهذه التعبيرات التي يستخدمها الجنود تصورهم كما يلي :

١- أنهم لا يملكون شيئاً إزاء المواقف التي لا يستطيعون فيها المطالبة بحقوقهم سوى الرضا والقبول.

٢- انهم يسخرون من أوضاعهم الدنيا في التدرج الهرمي العسكري.

٣- انهم لا يستطيعون الحصول على إجازات.

٤- انهم لا يستطيعون الحصول على ترقيات برغم توصيات ضباطهم بشأنهم.

٥- ما تصطبغ به حياتهم من صبغة الأسلوب العسكري في عمل الأشياء، كإقامة الخيام – تعليم ضرب النار ..... .

٦- ما يحسونه من ردود الفعل لديهم نحو الرقم العسكري الذين يكلفون بوضعه حول رقبتهم.

ومن ذلك نرى أن كل التعبيرات التي يستخدمها الجنود في المواقف التي أشرنا إليها تصور أن موقفهم نحو السلطة يقوم على ركيزتين أساسيتين :

أولهما : أن السلطة في حد ذاتها لها قيمة سلبية.

ثانيهما : اختلاف الجنود في درجة تكيفهم مع هذه السلطة، وان كان يغلب على هذا التكيف طابع الاستسلام الذي يعبرون عنه بطريقة كاريكاتورية.

ثالثاً – التكيف مع الحرمان الجنسي :

تقل الفرص التي يتاح فيها للأفراد العسكريين ممارسة الاتصال الجنسي مع الجنس الآخر وذلك بسبب متطلبات الحياة العسكرية، لكن الحرمان الجنسي ليس محبطاً في حد ذاته بل ان الدافع الجنسي قد يصل إلى أدنى درجاته مع الحياة العسكرية التي تتطلب جهداً بدنياً وعقلياً يشغل أوقات الجنود.

ويحاول الجنود التكيف مع ما يشعرون به من حرمان جنسي ببعض الأنماط السلوكية الآتية :

أ- المزاح حول الوهن الجنسي : يتناول الجنود في معظم أحاديثهم الموضوعات التي تعكس إحساسهم بإصابتهم بالوهن الجنسي (بعدم القدرة على الانتصاب في الصباح) ويكون ذلك عادة في صورة مزاح فيما بينهم، ويجعلون من أنفسهم أضحوكة مريبة بهذا الوهن، فمجرد أن يبدأ أحدهم في حديث مازحاً حول موضوع يتعلق بهذا الوهن يسارع الآخرون على المشاركة في هذا المزاح على أساس انهم مصابون بنفس حالته، ويفسر السيكولوجيون ذلك بأنه عدوان على الذات في أمور يعتبرها المجندون محطة بالكرامة، ويحملون الحياة العسكرية مسؤولية إصابتهم بهذا الوهن في حين ان الأسباب الحقيقية قد تكمن في افتقادهم النوم الكافي أو في الإجهاد البدني أو فيما تقوم به السلطات من وضع نترات البوتاسيوم في الطعام.

ويعني استمرار الحديث في هذه الموضوعات قلق الجنود على قدراتهم الجنسية والمزاح حولها تأكيداً لهذا القلق، ويؤكد الجنود لأنفسهم وللآخرين ما معناه أنهم ليسوا قلقين من هذا الموضوع وإلا لما كانوا يمزحون فيه، وحينما يسقطون اللوم على الحياة العسكرية فإنهم يحاولون التقليل من هذا القلق.

وتكمن الوظيفة التكيفية للمزاح في انه تعويض عن افتقاد الجنود فرص ممارسة الجنس وان كان بعض السيكولوجيين يرون أن الأفراد نسبياً ليسوا آمنين على كفاءتهم الجنسية، ولهذا فهم يحاولون التقليل من مخاوفهم هذه بمحاولة التأكيد المستمر على قدراتهم الجنسية، وإن كانت حدة هذا القلق تزداد في فترة التدريب الأساسي الذي يعقب انتقالهم من الحياة المدنية إلى الحياة العسكرية لكنها تخف حينما ينتقل الجنود إلى وحداتهم ويحققون نوعاً من الانتظام في حياتهم العسكرية.

ب - المزاح حول الجنسية المثلية : أجمع الباحثون منذ الحرب العالمية الأولى ان الجنود بغض النظر على الشواذ منهم علاقات تعاطفية تربط الواحد منهم بزميل آخر عند انضمامهم للبيئة العسكرية كبيئة جديدة عليهم، ويطلق على الزميل الذي يشعر الجندي تجاهه بولاء وإخلاص شديدين الرفيق، والعامل الأساسي في نمو هذا الاتجاه هو عدم توفر الفرصة لدى الجنود الدخول في اتصالات جنسية مع الجنود

بالإضافة إلى إنكار المجتمع لأن يكون الرجل مخرجاً عادياً للشهوات والدوافع الجنسية والمشاعر العاطفية ولهذا ينمو هذا الاتجاه كمخرج للصراع بين الموقفين السابقين.

وهناك نمط سلوكي واضح يظهر بين الجنود خلال فترة التدريب الأساسي بوجه خاص، ويتمثل هذا النمط في المزاح والهزل حول الموضوعات المتعلقة بالجنسية المثلية وذلك من خلال المواقف التي يكونون فيها عراة كما في حالة الاستحمام المشترك، ولا يعني ذلك ان هناك اتصالات جنسية فعلية فيما بينهم بل انه بالعكس يكون هناك تجنب صارم لأي نوع من الإظهار المكشوف للصداقات التي تتضمن اتجاهات الجنسية المثلية ... واشتراك الجنود في هذه الصداقات أو في هذا المزاح إطلاق مقبول للتوترات الجنسية التي قد يشعرون بها وتخفيف لمشاعر الذنب التي تنتابهم في حالة التفكير فيها.

رابعاً – القلق كتعبير عن عدم التكييف مع الحياة العسكرية :

تعكس الأنماط السلوكية السابقة قلق الجنود كرد فعل للحياة الجديدة التي يواجهونها، بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من المواقف التي تسبب اضطراباً وانشغالاً لدى الجنود لأنهم لا يعيشونها فعلاً ولكنهم يتوقعون حدوثها، ويظهرون قلقهم من خلال أنماط سلوكية تعمل في المواقف الآتية :

١ – إجراءات انتقال الجنود من وحدات إلى أخرى.

وهنا يعاود الجنود القلق حول ما إذا كانت الوحدة التي سينتقلون إليها ومهامها تتفق مع ميولهم ورغباتهم، ويظل يساورهم هذا القلق حتى تنتهي هذه الإجراءات.

٢ – الإجازات :

تلعب الإجازات دوراً هاماً في حياة الجنود العسكرية وتأتي أهميتها في المرتبة الثانية بعد كسب الحروب أو انتهاء خدمتهم بالتسريح من القوات المسلحة، ويعتمد منح الإجازات على سياسة معينة يقسم بمقتضاها الأفراد إلى دفعاً معينة، وتعطي كل دفعة توقيتاً محدداً لحصولها على إجازاتها، ومن هنا فإن أي تغيير في توقيت إجازة دفعة معينة يحدث ارتباكاً لدى الدفعات الأخرى التي تليها.

وقد يحدث أن تكون هناك طوارئ معينة تعرقل استمرار نظام توقيت الإجازات طبقاً للسياسة المعمول بها، وهذا يؤدي إلى إثارة القلق لدى الجنود لاسيما وإذا كانت هناك مناسبات معينة خاصة بهم يحل توقيتها مع توقيت إجازتهم، ولذا يسعى الجنود للحصول على المعلومات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد موقف الإجازات، ولا يختفي هذا القلق إلا بحصول الجنود على تصريح الإجازة في أيديهم واستخدام أول وسيلة نقل تأخذهم بعيداً عن وحدتهم العسكرية.

٣- نتائج التدريب :

يشعر الضباط أو الجنود بكثير من القلق يساورهم حينما يكونوا ملتحقين بمدارس التدريب أو الفرق التدريبية بانتظار نتائج هذه الفرق وذلك لأن هذه النتائج قد تؤثر على سياقهم المهني ومكانتهم الاجتماعية في وحداتهم بعد أن يعودوا إليها.

٤- المهام العسكرية :

تساور الجنود حالات القلق حينما يتقرر إرسالهم إلى مهام عسكرية خارج بلادهم إذ لا يعلمون شيئاً عن المهام والعمليات والظروف القتالية المتوقعة أو الظروف الجوية لهذه البلاد.

٥- الحرب :

حينما تقع الحرب يظل ذهن الجندي مشغولاً بالعديد من الأسئلة : متى ستنتهي حالة الطوارئ العامة ؟ ومتى ستنتهي الحرب ؟ ومتى سيسرح ؟ وهل سيصبح تسريحه حقيقة واقعة ؟ ويأخذ الزمن عند الجنود مفهوماً جديداً يختلف عن ذلك الذي عرفوه في حياتهم المدنية، وتحت نيران العدو يصبح الزمن عدواً لهم وينظرون إلى أي تدريب لا يرون أن له صلة بالعمليات على أنه مضيعة للوقت ويكون انتظارهم لساعة الصفر والعمليات القتالية في الجبهة أمراً مقلقاً بدرجة كبيرة.

٦- القلق الأسري :

تشكل مشكلات الأسرة الصحية والمالية والوظيفية عاملاً مقلقاً لاسيما في الحالات التي يتأخر فيها البريد أو يتعذر حصولهم على إجازاتهم في التوقيت المناسب،

وقد يلجأ الجنود إلى عرض مشاكلهم الخاصة بعضهم على البعض الآخر تخفيفاً لحدة آثار هذه المشكلات عليهم.

٧- مستقبل ما بعد الحرب :

يرى الباحثون أنه كلما تمتع الجندي بمكانة اجتماعية بارزة داخل القوات المسلحة يصبح أكثر قلقاً على مكانته الاجتماعية خارجها ويساور الجنود القلق على أعمالهم المدنية ووظائفهم خارج القوات المسلحة لاسيما إذا ما كان الأمر يتطلب من البعض فهم وتعلم مهارات جديدة بعد تسريحه من القوات المسلحة.

وقد حاول الباحث الوقوف على أهم الموضوعات التي تسبب قلق للجنود المصريين في السرية المدرعة التي سبق أن أشار الباحث إلى أنه أجرى دراسة على بعض أفرادها وتبين له أن القلق الأسري يشغل المرتبة الأولى لدى الجنود يليه القلق المتعلق بالحرب وانتظار المعركة ولم تكن الإجازات عاملاً ذا أثر كبير في إثارة القلق لديهم وكانت – الموضوعات التي تشغل بال الجنود حال أمنها إجازاتهم الميدانية وعودتهم إلى السرية وتسليم أسلحتهم الشخصية ومهماتهم ومركباتهم وحالة التدريب العامة في السرية.

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن القلق الذي يعاني منه الجنود لا يقتصر عليهم وحدهم بل يمتد إلى عائلاتهم أيضاً، وقد تبدو مظاهر القلق هذه بسيطة بالنسبة للرجل العادي لكنها تشكل حقيقة واقعة وعامة لدى أشر الجنود ويمكن إجمال مظاهر القلق هذه في الآتي :

- **قلق الخوف :** تقلق الزوجة عادة على كل ما يتعلق بظروف زوجها في وحدته العسكرية لاسيما في حالات الحرب والمناورات والتدريب وتخشى أن تتلقى أخباراً فجائية تفيد انه قد نقل إلى مكان بعيد عنها تماماً، كما تنتظر أخباره عن طريق الراديو أو البريد في حالة الحرب وتنتظر رسائله باستمرار لأنها تتيقن بها من أنه كان معافى وصحيحاً حال كتابته للرسائل لكنها لا تعلم شيئاً عن أحواله منذ كتابته الرسالة الأخيرة وحتى وقت قراءتها لها، فيساورها القلق على حالته،

هل ما يزال آمناً ؟ هل هو أسير حرب ؟ هل أثرت الحرب على حالته العقلية ؟ ماذا تقول لأطفالها إذا حدث له طارئ ما وكيف تتصرف إذا حدث ذلك فعلاً ؟.

- **القلق الشخصي** : تقع الزوجة أسيرة لهذا القلق إذا غاب عنها زوجها فترة طويلة – وتفكر في كيفية تصور الزوج لها بعد عودته .. وهل ستحدث أمور غير متوقعة من قبل الزوج إذا فوجئ بآثار لا يرضاها حول الموضوعات المتعلقة بها وبأطفالها لاسيما وإن الزوجة صارت هي التي تضع كل القرارات المتعلقة بنفسها وأطفالها وقد تحول هذه القرارات دون ممارسته لدوره الضبطي على أطفاله حين عودته.
- **القلق المادي**: يشتد تأثير هذا النوع من القلق على الزوجة ذات الأطفال لاسيما تلك التي لا تعمل إذ قد يتأخر وصول الراتب للزوجة مما يؤدي إلى زيادة أعبائها ويجعلها في حالة قلق مستمر حول كيفية مواجهة هذه الأعباء.
- **قلق ما بعد الحرب**: يمتد هذا النوع من القلق إلى الزوجة أيضاً وتظل تسأل نفسها هل سيظل زوجها في عمله أم سيغيره وكيف ستقضي بالتزاماتها المادية إذا فقد أو قتل وكيف ستعيش وما هو مصير أولادها بعده ... إلخ.

خامساً – المغامرة وسلب الملكية الخاصة والانتحار كأنماط سلوكية تعكس عدم التكيف مع الحياة العسكرية :

أشرنا إلى العديد من الأنماط السلوكية والمواقف التي تحدث تبعاً لها والتي من شأنها أن تحقق تكيفاً للجنود مع البيئة الاجتماعية الجديدة التي انتقلوا إليها من المجتمع المدني، لكن هناك أنماطاً سلوكية أخرى تعتبرها القوات المسلحة انحرافات عن قواعدها ومعاييرها وتقف منها موقفاً حازماً في حين لا تقف مثل هذا الموقف من غيرها من الأنماط السلوكية، ولهذا تعتبر هذه الانحرافات أنماطاً سلوكية غير تكيفية ومن أمثلتها الهروب والغياب بدون إذن والسرقة وعدم إطاعة الأوامر العسكرية بالإضافة إلى كل ما يرتكبه الجنود من انحرافات في حياتهم المدنية خلال إجازتهم.

وتعتبر المغامرة من أبرز الأنماط السلوكية الانحرافية ... وقد ترجع ممارسة الجنود للمغامرة إلى افتقار الوحدات إلى أنشطة الترويح، وقد تعود في نفس الوقت إلى عدم توفر البضائع التي يمكن للجنود شراؤها بالقوة، فتقل قيمتها بالتالي لديهم، بالإضافة إلى أن المغامرة تعطي فرصة للمغامرة في الكسب دون أي مجهود يذكر.

وسلب الملكية الخاصة نمط سلوكي انحرافي أيضاً وهو لا يقتصر على ملكية العدو في حالات الحرب ولكنه يمتد إلى داخل الوطن نفسه وبين الجنود بعضهم البعض في وحداته العسكرية، ويعتبر الانتحار من الأنماط السلوكية غير التكيفية ويرى (دوركهايم) ان معدل الانتحار يزيد كلما وجد الجندي نفسه غير متوافق مع الحياة وقيمتها، ولهذا فإن الضباط أفضل فئات القوات المسلحة تكاملاً معها بحكم وضعهم في التدرج الهرمي.

كما أن المتطوعين أكثر التزاماً بالحياة العسكرية من المجندين إلا أن هناك نموذجاً ما يرجع إليه دائماً لتفسير الانتحار كمنط سلوكي يعكس أعلى درجات التوافق مع المجتمع العسكري وهو هذه السرايا الانتحارية من الطيارين اليابانيين (الكاميكاز) (Kamikazes) والتي دامت منها خمسة آلاف طيار ياباني اعطبوا (٢٨٨) سفينة أمريكية وحطموا (٢٤) منها وقتلوا الآلاف من الأمريكيين وكانوا نادراً ما يستسلمون حتى ولو فقدوا الأمل في موافقهم في حين ان الأمريكيين كانوا يلقون السلاح في مواقف مشابهة يشعرون فيها انهم أدوا أفضل ما لديهم.

وقد حاول (ماكلوم) (Macallum) أن يبني نظرية عن أنماط السلوك الانحرافي في القوات المسلحة محاولاً الإجابة على سؤالين.

أولهما : كيف تؤثر خبرة الحياة العسكرية على ذوي السلوك الانحرافي من الجنود قبل التحاقهم بالقوات المسلحة ؟.

ثانيهما : كيف تؤثر أنماط السلوك العسكري على ممارسة الانحراف في الحياة المدنية ؟.

وبنى ماكلوم نظريته في السلوك الانحرافي على فكرة مؤدادها أن ممارسة الانحراف تبرز محاولة الفرد الحصول بطريقة غير شرعية على الأشباع الذي لا يمكنه الحصول عليه بالوسائل التقليدية، وان النشاط الانحرافي هو محاولة يقوم بها الفرد للحصول على مكانة اجتماعية من خلال دور لا يقبله المجتمع، ولكنه مقبول من الجماعة التي ينتمي إليها المنحرف، وطالما ان المكانة تعتمد على الوضع الاقتصادي فإن هذا يعني أن سطو الفرد على ملكية غيره لتحسين وضعه الاقتصادي يستمر كأحد العوامل الأساسية في ممارسته للانحراف، وهذا يعني أن الانحراف هو طريقة حياة تنمو استجابة لحاجة يرغب المنحرف في إشباعها وينكرها عليه المجتمع.

وحينما يلتحق الفرد بالقوات المسلحة لا يتنافس مع غيره على سلع المجتمع لأن القوات المسلحة تضمن له الوضع الاقتصادي الذي يسعى إليه وليس له أن يفكر ماذا سيأكل أو ماذا سيلبس أو كيف ينام لأن كل هذه الأمور ستوفرها له القوات المسلحة، ويرى ماكلوم انه إذا كانت نظريته عن الانحراف صحيحة فإن هذا يعني ان دوافع الانحراف تزول بدخول الفرد القوات المسلحة، ولهذا فقد قام ماكلوم بتتبع حالات الأفراد الذين أطلق سراحهم من إصلاحية النبوي (Illinois) ثم التحقوا بخدمة القوات المسلحة وتبين له أن نسبة كبيرة منهم قد حققت تكيفاً مع الحياة العسكرية، كما لعبت الرغبة في تجنب اكتشاف الآخرين لخلفيتهم الإجرامية دوراً هاماً في منعهم من الاستمرار في السلوك الإجرامي.

وأوضح ماكلوم انه أجرى دراسته على (١٦٠) فرد من أفراد السرية التي كان يعمل بها وأن ٣% منهم كانت لهم خلفية انحرافية سبقت دخولهم القوات المسلحة، وتبين له من نتائج دراسته أنه لم يظهر أي واحد منهم أي سلوك كان يمثل مشكلة للسلطة خلال الفترة التي التحقوا خلالها بالقوات المسلحة، ورغم أن ماكلوم قد اعترف بصعوبة تعميم نتائج دراسته إلا أنه يرى ان هذه النتائج يمكن أن تكون لتصحيح الافتراضات المتعلقة بالسلوك الانحرافي.

الفصل الثامن

الجماعات الأولية وظروف الضغط القتالي

- المقدمة .
- العوامل الاجتماعية المؤثرة على تكامل الجماعات العسكرية.
- العوامل التنظيمية ودورها في تكامل الجماعة الأولية.
- الجماعة الأولية والظروف المؤدية لانهيارها.
- الجماعة الأولية والظروف المؤدية لانهيارها.
- الجماعة الأولية والفرار من المعركة.
- الجماعة الأولية والانهيارات العصبية.
- الجماعة الأولية وظروف الأسر.

الجماعة الأولية وظروف الضغط القتالي

تعتبر الدراسة الجماعية العسكرية المفتاح الحقيقي لفهم السلوك العسكري فهي التي تمكن الأفراد من إستدماج قيم النسق الاجتماعي الجديد الذي التحقوا به وهي التي تساعدهم على التكيف مع قواعده وتعليماته.

والجماعة الأساسية في القوات المسلحة هي جماعة الوجه للوجه وهي تلك التي يعرف أفرادها بعضهم بعضاً ويعرف قائدها مرؤسيه جميعهم ويتحدث إليهم ويصدر أوامره لهم وجهاً لوجه، ولهذا فإن عدد أفرادها محدود وتسمى بالوحدة الفرعية الصغرى، وتعد هذه الجماعة العالم الحقيقي للجندي، لأن حياته وموته مرتبطان بها، وقائدها هو أقدم رجل فيها، وصف ضابطها الأقدم وراء القائد مرؤسيه في كل حركة من حركات الجماعة، ويصدق ذلك على الكتيبة العسكرية التي تنقسم عادة إلى ثلاث أو أربع سرايا يقود كل سرية ضابط أو ضابط صف للمعاونة في قيادة السرية التي تشبه القيادة الصغيرة، وهي التي تتكون عادة من ملازم ورقيب وجندي إشارات وجندي بريد وآخر للأعمال الكتابية والإدارية، ويعتبر أقدم ضابط صف في السرية الرجل الرئيس فيها ويكون بمثابة الوالد في أسرته الصناعية ويكون عادة برتبة رقيب أو عريف ولهذا فإن مكانته ونوعيته أفضل مشير لروح واستقرار هذا التنظيم المحارب، ولهذا فإن ضابط الصف هو أهم رجل في حياة الجندي.

وتنقسم السرية بدورها إلى عدة فصائل يعرف أعضاؤها بعضهم بعضاً بالاسم ويقوم ضابط صفها بتلقي الأوامر من الضباط وإعطائها لهم، ويقودها بنفسه إلى المعركة بمعنى ان صوته هو الذي يسمع عند إعطاء الأوامر ووجوده هو الذي يبرز في أوقات الأزمات.

أما الفرق فإنها أشبه بالقبيلة أو العشيرة التي تربط أعضاءها بعضهم بعضاً بروابط متعددة تميزهم عن الآخرين، وتضم تحتها الوحدات السابقة من كتائب وسرايا وفصائل.

وقد ظهر في الكتابات الحديثة عن ظروف الضغط العسكري مفهوم آخر عن الجماعات الأولية يميزها بصغر حجمها وبحدوث علاقاتها من خلال فردين أو أكثر وذلك على النقيض من تلك الشبكة الواسعة التي تتكون من عدة أشخاص.

وسنتناول فيما يلي دراسة الجماعات الأولية من الزوايا الآتية :

١. العوامل الاجتماعية المؤثرة على تكامل الجماعة الأولية العسكرية.
٢. العوامل التنظيمية ودروها في تكامل الجماعة الأولية.
٣. الجماعة الأولية والظروف المؤدية لانهيارها.
٤. الجماعة الأولية والفرار من المعركة.
٥. الجماعة الأولية والانهيارات العصبية.
٦. الجماعة الأولية وظروف الأسر.

أولاً – العوامل الاجتماعية المؤثرة على تكامل الجماعة الأولية.

كان دور الجماعة الأولية في المحافظة على الكفاءة التنظيمية للنسق العسكري موضع اهتمام العلماء الاجتماعيين الذين أدت تحليلاتهم إلى التوصل إلى ان مقدرة الجندي على المقاومة تتوقف على جماعته الأولية (الفصيلة أو السرية) ودورها في الوفاء بحاجاته الأساسية واحاطته بالحب والتقدير من الضباط والجنود وتنظيم علاقاته بالسلطة، وكل هذا يؤدي به إلى أن لا يكون اهتمامه بذاته هو شغله الأول لأن ذلك من شأنه أن يحطم الوظيفة الأساسية للجماعة الأولية، كما أظهرت تحليلاتهم أيضاً ان قدرة الجماعة الأولية على مقاومة الظروف المحطمة لتكاملها تتوقف على قبول أفرادها للرموز الثقافية والسياسية والأيديولوجية للمجتمع الأكبر.

الجماعة الأولية العسكرية والمجتمع الأكبر.

من الصعب أن نقول ان أهداف ومعايير الجماعة الأولية تنشأ ذاتياً بصورة سريعة، و في الواقع تنمو ببطء وعن طريق البيئة العسكرية الأكبر والمجتمع المدني المحيط بها ولعل الدور الهام الذي تؤديه الجماعة الأولية هو فرضها لمظاهر السلوك العسكري في المعسكر، وأثناء المعركة وتفسيرها لمتطلبات السلطة للجنود، وقد تكون الجماعة الأولية عالية التكامل ورغم ذلك فإنها تعوق أهداف التنظيم العسكري لأن تكامل الجماعة الأولية يحقق أهداف التنظيم العسكري حينما يكون هناك ارتباط بين معاييرها ومتطلبات السلطة العسكرية.

وتعتبر تجربة الوحدات العسكرية المخصصة للزنوج الأمريكيين خير مثال لذلك، فقد كانت معايير المجتمع الأمريكي في الحرب العالمية الثانية تعزز التمييز العنصري والانعزال السكني وتوزيع الأفراد على أساس الجماعات السلالية في وحدات عسكرية منعزلة، وقد أدى ذلك إلى نمو جماعات أولية ذات معايير دفاعية خاصة لا تتفق مع متطلبات التنظيم الأكبر، وفسرت معايير الجماعة الأولية المنعزلة تصرف السلطات العسكرية النابع من قيم المجتمع الأكبر على انه أمر يضعف من قيمة عزتهم الشخصية فلم تتحقق بالتالي الفاعلية المتطلبة لهذه الوحدات.

ويعني ذلك إن معايير الجماعة الأولية قد تضعف معايير المجتمع الأكبر غير أنه ليس هناك أساس في النظرية السوسيولوجية يؤيد ذلك نظراً لوجود مثال آخر يناقض تجربة الزنوج الأمريكيين، فقد كان من المتوقع أن تولد الوحدات الأمريكية اليابانية التي حاربت في الحرب العالمية الثانية معايير دفاعية كالتي كانت عند الزنوج، ولكن العكس تماماً هو الذي حدث إذ كانت معايير الجماعة الأولية مرتبطة بفاعلية مع بناء السلطة، وأظهرت الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدت عملية وقف التمييز العنصري في القوات المسلحة الأمريكية إلى عدة آثار هامة بالنسبة للإدارة العسكرية وعملت على مراجعة علماء الاجتماع للنظرية السوسيولوجية لاسيما بالتكامل الاجتماعي ودوره في كفاءة التنظيم العسكري، خاصة بعد أن نجحت تجربة إدماج

الزنوج في سلاح البحرية واشتراكهم مع كتائب المشاة في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية.

وتصور الجماعات الأولية في الجيش الألماني تشبع أفرادها بالإيديولوجية السائدة في المجتمع وتمسكهم بها مما كان له أكبر الأثر في التخفيف عن الروح الانهزامية كأثر من آثار الحرب.

الخلفية الاجتماعية المشتركة :

تساعد الخلفية الاجتماعية المشتركة على تنمية علاقات اجتماعية متشابكة بين الجنود، كما تساعد الخبرة المشتركة على توفير الأسس التي تمكنهم من الاستجابة للمخاطر العسكرية، وقد تبين للباحث من خلال دراسته السوسيومترية التي أجراها على أفراد سريته أثناء حروب الاستنزاف وبناء قواعد الصواريخ إن العاملين الأساسيين اللذين شكلا خريطة العلاقات الاجتماعية بين المقاتلين هما الانتماء إلى إقليم واحد مع الخبرة المشتركة المكتسبة من الاشتراك.

الروابط العائلية :

يرى السوسيولوجيون انه حينما يقوى اثر الجماعة الأولية المدني تضعف تأثير الجماعة الأولية العسكرية، ولهذا فإن الألمان قد استغلوا هذا العامل في محاولة للحفاظ على تكامل الوحدات العسكرية، وقد فكر الجنود الألمان في الاستسلام الجماعي في نهاية الحرب نتيجة لتراكم الخبرات الأسرية وضغطها عليهم وحاجتهم إلى التأييد العاطفي تحت ظروف الحرب مما أدى إلى إضعاف الجماعة العسكرية، وقد حاولت القيادة العسكرية الألمانية الحيلولة دون حدوث أي عوامل من شأنها أن تؤثر على الجنود في الجبهة فأعطت تعليمات مشددة إلى الأسر الألمانية تحرم عليهم فيها الإشارة في الرسائل إلى كل ما من شأنه أن يوهن من عزيمة الجنود، وشددت الرقابة على هذه الرسائل وحفاظاً منها على التوازن النفسي للجنود أثناء اشتداد المعارك القتالية أرسلت العديد من الخطابات للجنود الذين لا أسر لهم تحتوي على معاني إنسانية موجهة من

بعض الرسميين في الحكومة وذلك لكي تمدهم بتأييد إضافي قد لا تستطيع الوحدات العسكرية أن تمدهم به.

ولعب استغلال القيادة العسكرية الألمانية لعامل الروابط الأسرية دوراً هاماً في تجنب حدوث تفكك في الوحدات المقاتلة، إذ تبين لها في نهاية الحرب ان الجنود لم يكونوا يعودون إلى وحداتهم بعد انتهاء إجازاتهم الميدانية وفسروا ذلك باشتداد حدة الصراع بين الولاء للجماعة العسكرية والجماعة المدنية أثناء فترة الإجازة، لذلك فإن القيادة الألمانية قد نبهت على الجنود بأنها تحتفظ بتسجيلات دقيقة عنهم وعن عائلاتهم وانهم لو فكروا في الهرب فإن العقاب لن يقتصر عليهم فقط بل سيمتد بشدة إلى عائلاتهم بعد انتهاء الحرب، وقد لجأت القيادة الألمانية إلى هذا الأسلوب بعد أن زادت حدة قلق الجنود بسبب احتلال العدو للمناطق التي تقيم فيها عائلاتهم.

ثانياً – العوامل التنظيمية ودورها في تكامل الجماعة الأولية .

١- الأبعاد الفنية لأنساق الأسلحة :

تؤثر الأبعاد الفنية لأنساق الأسلحة على تكامل الجماعة الأولية العسكرية... **فإطلاق** النيران من قبل فرد واحد أو من قبل الأفراد كفريق له دور في هذا التكامل، **كما أن** أنساق الأسلحة التي تعتمد على التجاور المكاني للأفراد تساهم في كثافة الاتصال والتفاعل بين أفرادها أثناء أداء مهامهم، ولهذا فإن درجة التكامل بين أفراد إحدى الغواصات التي يعملون في تجاور مكاني تختلف فيه درجة التكامل بين أفراد وحدة المشاة المنتشرين على امتداد عدة كليومترات، كما أن الموقع المكاني لكل طيار في إحدى الطائرات يمكن أن يعزز فرص التفاعل بين الطيارين مما يؤدي بدوره إلى التأثير على إنجازهم لمهامهم.

ولا يمكن تجاهل أهمية دور عنصر التجاور المكاني في تكامل الجماعة الأولية فقد يرغم الجنود تحت ضغط نيران المدفعية إلى اللجوء للمخابئ أو الملاجئ لحماية أنفسهم من هذه النيران، ويؤدي استمرارهم في هذه المخابئ لفترة طويلة إلى

تعزيز الخوف من الموت مما يؤثر على تكامل علاقات الجماعة الأولية، فالجندي المختبئ في خندقه لعدة أيام يكون قلق على حياته وتكثر احتمالات فقده الأمل في النجاة ويسهل عليه بالتالي قبول انفصاله عن جماعته.

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت عن سلوك الجيش الألماني المتراجع في شمال إفريقيا عام ١٩٤٣ وفي فرنسا وألمانيا في سبتمبر وأكتوبر ١٩٤٤ ومارس عام ١٩٤٥ ان الصعوبات التكتيكية لم تنجح في تحطيم الوحدات المقاتلة لأن الانسحاب كان منظماً كما كان هناك تأكيد كبير على تكامل السرايا المقاتلة، ويعني هذا أن الجيش المنسحب قد ينهار إذا كان مفتقداً للتنظيم وإذا فقدت القيادة سيطرتها على الجنود إلى الدرجة التي ينفصلون بها عن وحداتهم أو حينما يستطيع تدخل العدو أن يعزل عدداً كبيراً من الجنود عن جماعاتهم الأساسية.

وتصور تجربة الانسحاب المصرية في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ صدق ذلك فعلى الرغم من محاولات صبغ الانسحاب في حرب ١٩٥٦ بالصبغة الاستراتيجية إلا ان الحقيقة كما يصفها العسكريون أنفسهم توضح أن السرعة التي تم بها الانسحاب من سيناء أدت إلى فرض والى فقد السيطرة على القوات، وكانت هذه الفوضى على مستوى القيادات والوحدات، وتم معظم الانسحاب على الإقدام لمسافة متوسطها ٢٠٠ كم، أما قرار الانسحاب في حرب ١٩٦٧ فقد كان قراراً ارتجالياً لم يمهد التمهيد اللازم سواء من ناحية المكان الذي تنسحب إليه القوات أو السياسة العامة التي كان يجب أن تتبع في إدارة المعركة مما أدى إلى تعرض عشرات الألوف من المركبات التي كانت تحمل الجنود والأسلحة إلى هجمات العدو بالإضافة إلى حوادث الطريق العادية ولفظ آلاف الجنود المصريين أنفسهم الأخيرة في ظروف غير إنسانية من جوع وعطش وتعرض لضربات شمس دون أي هدف حققوه، وحينما وصلت القوات المنسحبة إلى أماكن عبور القناة تكدس آلاف المركبات وكان من الصعب إيقاف هذا السيل الجارف المضطرب لاسيما بعد أن فقدت السيطرة كلية على الوحدات وقد يكون الأمر مختلفاً إلى درجة كبيرة لو تمت عملية الانسحاب للقوات كوحدات وتشكيلات منظمة تأتمر

بأوامر القادة والقيادات وتنفذ التعليمات بطريقة عسكرية صحيحة أو حتى لو كانت في حالة بسيطة من الترابط والفاعلية.

٢- تنظيم الوحدة ونظام الاستعواض :

تهتز كفاءة الوحدات العسكرية حينما لا يعرف رجالها بعضهم بعضاً كما انه لا تكون النتائج مضمونة إذا حاول أحد الضباط أو ضباط الصف إن يقود الرجال إلى معركة وهو لم يتعامل معهم من قبل، وبناء على هذا فإنه يسهل تفسير هذه الحوادث التي تبين انهيار الطاقم الجوي بسبب فقد أحد أفراده وكيف أن الاحتكاك القليل بين الجنود المحمولين جواً في عمليات الغزو النورمندي كان عاملاً ناجحاً في تكاملهم حينما تعرضت وحداتهم للانهيار.

ويرى جانوتز انه طالما أن القوات المسلحة تحتاج إلى مقاتلين وليس لأفراد فإنه لابد من إجراء تغيرات في نظام الاستعواض بها على الرغم من الصعوبات التي قد نجدها في إمكانية الاستيفاء المرن لدفع الاستعواض، ففي الوحدات التي يجب أن يعتمد نظام الاستعواض بها على الوحدة وليس على الفرد وان يتم التركيز على حركة التشكيلات التكتيكية بمعنى أن الوحدة يمكن أن تتحرك خارج مواقعها ككل وتعود إليها ككل أيضاً ... ويفسر نظام الاستعواض كوحدة أسباب صمود الجيش الألماني في مواجهة الزيادة في الأفراد والقيادة لقوات الحلفاء، فقد وجدت القيادة الألمانية ان الحفاظ على كفاءة الوحدات المقاتلة يتم عن طريق إعادة تجميع الخبرات، وان الجماعة التي حققت نصراً معيناً في موقع ما يجب ألا تحل وان تظل كما هي، ولهذا فقد كان أفراد الفرق المقاتلة التي تنسحب من الجبهة يعودون إليها كاستعواض في وحدة .. وإذا انضم أفراد جدد إليها فان هذا يتم وهم خارج الجبهة حتى تكون أمامهم الفرصة في التكامل معها قبل أن يذهبوا للقتال في الجبهة.

هذا وقد تدهور تكامل الجماعة الأولية الألمانية في أواخر الحرب في الوحدات المشكلة حديثاً وذلك لأنها كانت تتكون من المجندين الجدد والشاردين ورجال القوات الجوية الذين اجبروا على تركها والذين أحسوا بفقد مكانتهم اثر هذا التغيير، وكذلك

رجال البحرية الذين تحولوا إلى سلاح المشاة لمواجهة احتياجاته الطارئة وعمال المصانع القدامى والجنود المتزوجون منذ فترة طويلة الذين كانوا في الاحتياط خلال فترة الحرب، واوضح بالطبع تنوع وتغاير هذه الوحدات في خلفياتها وأعمارها، وكان من غير الممكن أن تكون هذه الوحدات ذات كفاءة لأنه لم يتوفر لأفرادها الوقت الكافي لكي يعتاد كل منهم على الآخر أو أن ينمّوا مع بعضهم البعض علاقات اجتماعية قوية، ولهذا انهارت هذه الوحدات ومن أمثلتها انهيار الكتيبة (٢٧٥) الألمانية قبل بداية الهجوم عليها.

ويعود انهيار الوحدات المصرية في حرب ١٩٦٧ في بعض جوانبه إلى الفكرة التي نشأت مؤخراً والتي طبقت دون أن توضع تحت الاختبار لإثبات صلاحيتها وهي فكرة (الفتح التعبوي للقوات) والتي تعني مضاعفة حجم قوات الجيش إلى ما يزيد عن الضعف في أقل وقت ممكن، فبعد إعلان رفع درجة استعداد القوات المسلحة إلى الحد الأقصى بُدء في استدعاء المسرحين من الخدمة العسكرية ليكوّن منهم الاحتياطي الاستراتيجي للدولة في شكل وحدات وتشكيلات مقاتلة تكون جاهزة بعد تنظيمها وتسليحها وتدريبها تدريباً شاقاً مركزاً للاشتراك في مهام قتالية، ولكن رؤى أن هذه القوات التي يطلق عليها القوات الاحتياطية، نظر إلا أنها مشكّلة من الجنود المسرحين المنقولين إلى الخدمة الاحتياطية يستغرق وقتاً لا تتحمله ظروف الحرب لاعدادها وتدريبها، فقد اقترح تطبيق عملية الفتح التعبوي لتفريخ وحدات وتشكيلات ميدانية من بعض الوحدات العاملة، بمعنى إن اللواء المشاة المكون من ثلاث كتائب كان من الممكن أن يفرخ فرقة المشاة المكونة من ثلاثة ألوية وذلك بأن ينضم من الجنود المسرحين إلى كل كتيبة ما يكفي من الناحية العددية لتصبح هذه الكتيبة لواء من المشاة، ومع توفير الأسلحة والمعدات اللازمة، نجد أن الكتيبة العاملة قد أصبحت لواء كاملاً، ثلث جنوده من القوات العاملة موزعين على الوحدات الفرعية الصغرى، والثلثان من جنود الاحتياط الذين استدعوا للخدمة.

وقد تبدو هذه الطريقة وكأنها ضاعفت من حجم الجيش عدة مرات مادامت مخازن الأسلحة والمعدات قادرة على التجاوب مع هذا الحجم الجديد، لكن الواقع ان نوع الوحدات الجديدة كان دون المستوى القتالي اللازم بكثير فالجنود المسرحون لم يتيسر لهم التدريب اللازم، حتى لم يتم استدعاؤهم في ظروف مريحة لأحوالهم الاجتماعية، وكان من المتوقع اندماجهم مع زملائهم في الوحدات الصغرى، ولكن ذلك لم يتحقق لقصر الفترة الزمنية التي انضم فيها المسرحون إلى الوحدات المقاتلة وللسرعة التي تم بها ذلك وذلك على النقيض تماماً من نظام التعبئة الإسرائيلي البالغ الدقة في تفاصيله والذي تتكون الوحدة الاحتياطية فيه عند استدعائها من أفراد يعرف بعضهم بعضاً وغالباً ما يكونوا أبناء حي واحد أو مدينة واحدة ويقومون بتدريبهم الشهري والسنوي معاً، تحت قياداتهم الثابتة التي تعرف كل شيء عنهم.

٣- تزايد الخطر وأهمية المهمة :

يتأثر التكامل الاجتماعية للجماعة الأولية العسكرية بتزايد الخطر الذي تواجهه وبأهمية المهمة المكلفة بها، وتكمن وظيفة الجماعة الأولية في مثل هذه الظروف وفي الوحدات التي تتطلب يقظة مستمرة ليس في أن تعد الفرد لضغوط المعركة فحسب بل في تدريبه أيضاً على مقاومة التوترات التي قد تؤثر على حالة الاستعداد للعمليات.

٤- أداء قادة الوحدات الصغرى:

يؤدي النمط القيادي الذي يضع في اعتباره أحوال مرؤسيه الجسمية والاجتماعية والنفسية إلى التقليل من أي توترات قد تعوق الارتياح والرضا العام داخل الوحدة، وقد تبين من إحدى الدراسات التي أجريت على بعض القوات الهجومية الأمريكية أن معنويات أفرادها وارتياحهم في مواقفهم ذلك مرتبطاً بالاتجاهات التي تعكس اهتمام قادتها بالعلاقات الإنسانية واتصالاته بأفراد الوحدة وحساسيته لأحوالهم الشخصية ولمعاييرهم الاجتماعية مما يكون له أثر قوي على العمل بالوحدة، ويعني هذا ان هناك ارتباطاً بين الفهم التعاطفي والعلاقات الإنسانية وبين الكفاءة الفنية للوحدة.

ولكن دراسة سيتوارت احفر Adams أوضحت ان المناخ الاجتماعي الإنساني في الوحدة العسكرية قد يؤدي إلى نتائج عكسية تؤثر على كفاءتها الفنية ولهذا فان هاتش Hutchih و فلدر Fielder قد اقترحا على القادة أن يكونوا على اتصال قوي بمرؤسيهم غير النشطين في أداء أعمالهم.

ولعل من أهم العوامل التي تؤدي إلى تكامل الجماعة الأولية العسكرية أن يقوم القائد بإبراز المواهب القيادية الكامنة في وحدته، وينجح القائد في ذلك إذا استطاع أن يخلق البيئة والمواقف التي تظهر هذهِ المواهب من خلالها.

وقد يحدث عادة أن يؤدي اهتمام القادة برجالهم إلى تعرضهم لضغوط من جانب رؤسائهم الذين يهتمون أكبر الاهتمام بالكفاءة القتالية ولو على حساب العلاقات الإنسانية، وقد أبرزت دراسة هالبن Halpin آثار ذلك، وتبين له ان هناك ارتباطاً سلبياً بين التقدير الاجتماعي لقائد إحدى الوحدات الجوية المقاتلة من قبل مرؤسيه وتقييم إنجازه القتالي من جانب رؤسائه مما يؤكد أهمية تحقيق التوازن بين دور القائد كرئيس وكمرؤوس في نفس الوقت.

ثالثا - الجماعة الأولية والظروف المؤدية إلى انهيارها:

تؤدي الحرب الحديثة في جماعات صغيرة ويمكن للجندي فيها ان يتخذ قراراً يؤثر على حياته عندما يوازن بين واجبه وولائه للجماعة وبين حرصه على الحياة والبقاء والنجاة بنفسه، فالمعركة قد تتأخر لأسابيع أو حتى لشهور، ولي هناك اليوم مقدمة أو مؤخرة أو منطقة أمان، وميدان المعركة محدود، وقليلاً ما يرى الجندي المحارب أكثر من دبابة أو طائرة أو صاروخ موجه أو جندي آخر فالعدو غير منظور ويظهر نفسه بالنيران فقط، وفي مثل هذا الموقف يمكن للجندي أن يتخذ قراراً معيناً، وقد يستطيع إن يتجنب الاضطلاع بدور في المعركة والهروب من دائرة الخطر فكل الظروف تساعده على ذلك.

وهناك نوعان من الجنود: أولهما: يمثله ثلاثة أرباع أفراد القوات المسلحة وهم الذين لا يضطلعون بدور فعلي في المعركة، فهم قوة عمل خاضعة للقانون العسكري تمنع بمقتضاه من التهرب أو ترك مكان العمل، وموضوع الروح المعنوية بالنسبة لهم هو السلوك الجيد والقدرة على العمل ودماثة الخلق وما إلى ذلك من المعايير التي يغلب عليها الطابع المدني، وأهم الضغوط التي يتعرضون لها هي احتمالات الوقوع في شراك العدو وقنّاصته وخوفهم من تعرض مناطقهم المدنية وأسرهم لغارات العدو.

وتحتوي الكتائب العسكرية على العديد من الجنود ذوى المهارات العقلية والفنية والهندسية ولكنهم تحت ظروف الحرب الحديثة ليس لهم إلا ما يدافعون به عن أنفسهم أو أن يستغرقوا في التدريب الذي لا يكون متصلاً بمهنهم الأصلية.

أما النوع الثاني من الجنود: فهو الجندي المقاتل الذي تقاس روحه المعنوية بالقدرة على الأداء في المعركة الفعلية والاستمرار في هذا الأداء تحت ظروف العمليات والخوف والإرهاق، ويعتمد هذا كله على قدرته العقلية وخلفيته الاجتماعية والنفسية ودرجة احتواءه في جماعته الأولية وصلته بها وبقائدها.

رابعاً – الجماعة الأولية والفرار من المعركة:

يعني الفرار الذهاب العمدي إلى خطوط العدو أما بفعل فردي أو بعد مناقشة من الجماعة أو بدون مناقشة سابقة معها أو عن طريق اتفاق جماعي، ومن أبرز أمثلة الفرار من الحرب العالمية الثانية ما تعمده الجنود الألمان من تسليم أنفسهم لجنود الحلفاء لكي يأسروهم، وتم ذلك أما أثناء القيام بعمليات الدورية أو الانتظار المتعمد وراء القوات المتحسبة بوضع معين يمكّن جنود الحلفاء من أسرهم.

والفرار من الجرائم الخطيرة التي كانت تعاقب عليها بعض الجيوش بالإعدام وهو بهذا يعتبر من أخطر التهم التي توجه للجندي في المعركة، مما يدفع إلى تحويرها إلى غياب إلى بدون... أو إساءة التصرف في مواجهة العدو حتى يجنب الأفراد العقاب المقرر لها رفقاً بهم كما ان الجنود أنفسهم قد يرون ان الخوف من المعركة في حد ذاته أساس مقبول لضرورة الرفق بهم في جرائم الهروب ... وتوضح دراسات روس

Ross عن الفرار من المعركة ان نسبة الفارين تكثر بين الأفراد الذين لم يتم تكاملهم بعد في جماعتهم قبل الذهاب إلى الجبهة أما لأنهم لم يكونوا أصلاً في الجماعة حينما أرسلت إلى مهمتها أو لأسباب أخرى كونهم عصابتين مثلاً.

أما الأسباب التي دفعت بعض الجنود المصريين إلى الفرار إلى خطوط العدو أثناء حرب الاستنزاف فيمكن إجمالها فيما يلي:

١. عدم قدرة الجندي الفار على التكيف مع الوسط المحيط به.

٢. سوء المعاملة من قبل الضباط.

٣. عدم وضوح الموقف على الجبهة واستمرار حالة اللاسلام واللاحرب.

٤. وقوع بعض الجنود تحت تأثير الإغراء الإسرائيلي في محاولة لتجنيدهم كعملاء مقابل وعود كثيرة لهم وما كان يحدث فعلاً هو مطاردة الإسرائيليين للجنود الفارين لإجبارهم على العودة بعد أن يتمكنوا من الحصول منهم على معلومات كافية.

٥. وقوع بعض الجنود الفارين تحت تأثير الحرب النفسية التي تركز عليها القوات الإسرائيلية كظهور جنودها وهم بالشعور الطويلة أو وهم يأكلون ما لا يستطيع الجنود المصريون الحصول عليه في حين انه لا يتوفر لهم مثل ذلك مع تعرضهم للانضباط الشديد في نفس الوقت.

٦. كان السبب في إحدى حالات الفرار مختلفاً كلية عن الأسباب السابقة وتمثلت في رغبة الجندي الفار في الهروب من احتمالات قتله بسبب التأثر في بلده وتعرضه لهذا التهديد بالقتل في كل إجازة ميدانية فقرر الابتعاد كلية عن هذا المناخ إلى مناخ آخر.

خامساً – الجماعة الأولية والانهيارات العصبية:

١. **كيف تحدث الانهيارات العصبية:** الانهيارات العصبية هي أحد المؤشرات عدم التكامل في الجماعة وتنتج من الضغط المستمر الذي تتعرض له مما يضعف من تماسكها ويؤدي إلى انهيار أفرادها، ويحلل الأطباء النفسيون الانهيارات العصبية في

المعركة بتعرض الجندي للتهديد بالموت أو التشويه وانه كلما ظل فترة طويلة في المعركة كثر تعرضه للإصابات بالانهيار، وتعرض الجندي للتهديد المشار إليه يجعله قلقاً وفي حالة من عدم الرضا المصاحب بالاستياء والعدوانية، ويوجه الجندي العادي هذهِ العدوانية نحو العدو الذي يعتبره مسؤولاً عن الحالة التي وصل إليها، وكلما قويت علاقته بجماعته وشعر بأنه واحد منها وجه هذه العدوانية خارجها فيتغلب بذلك على ما ينتابه من قلق وهذا ما يسميه فورم Form بالعدوانية المنطقية أي العدوانية التي توجه نحو القوى التي هاجمت الجندي فعلاً وهددت حياته وتكامله مع جماعته.

وهناك من الجنود من لا يستطيعون إطلاق عدائهم بطريقة منطقية إلى مصدر القلق الذي يواجهونه وهو العدو بل يوجهونه على النقيض من ذلك إلى جماعتهم أو إلى أنفسهم، ولا يساعدهم هذا العدوان على التخلص من القلق بل انه يزيد من حدة قلقهم وإذا أخلوا من المعركة وزال خطرها عنهم فلا يختفي العدوان ولكنه يظل موجوداً وهذا ما يسمى بالعدوان العصابي.

ويظهر هذا النمط من العدوان في مستويين : أحدهما ظاهر والآخر مستتر فالجندي في النوع الأول يتصرف صراحة ضد أفراد جماعته وضد القوى التي تؤيده فهو يلوم الضباط والجيش كله والدولة التي أوقعته في المأزق ولا يكره هذا النوع من الجنود العدو ولكنه يكره القوى التي تمثل السلطة بالنسبة إليه.

أما النوع الثاني من العدوان : فان الجندي فيه يتعرض للخوف والتوتر الذي يعتبر استجابة عادية لكل الجنود في المواقف القتالية الضاغطة ولكنه يتخطى هذه المرحلة حينما يشعر بأنه محاط بسلسلة من المواقف التي لا تمكنه من صياغة أي استجابة فيها نوع من الحماية لنفسه، فينزلق نحو الاهتمام بذاته مركزاً على نفسه لنشاط جديد، ورغم هذا فانه لا يستطيع أن يفعل ذلك فتنهار عاداته العسكرية التي تعلّمها ويصبح نشاطه عشوائياً وأكثر اندفاعاً وقبل أن ينهار يبحث عن وسيلة ليتغلب بها على ما يعانيه ويحاول تحطيم الهدف المسبب لذلك قبل أن يخضع ويستسلم، ثم ينهار بعد ذلك ويعاني أثناء انهياره من أعراض الصداع وآلام المعدة المستمر ولا يكون قادراً على الحركة بل يتجمد في موقفه، ويعاني من افتقاد الذاكرة وشرود أو نيسان مطلق

ينتج عن محاولته أبعاد الهدف عن عقله، ويفقد طريقه نحو الأهداف التي سببت انهياره عن طريق هذه العملية العميقة، ومن هنا يجد في الانهيار العصبي مخرجاً للصراع الذي لم يكن يجد له حلاً مع بداية المعركة.

٢. **الحدود الزمنية للانهيار العصبي:** حاول الأطباء النفسيون أن يضعوا حدوداً زمنية يمكن أن يحدث بعدها الانهيار العصبي، وأوضحت دراساتهم ان جندي المشاة قد يصاب في الفترة ما بين ٢٠٠ يوم إلى ٤٠٠ يوم من المعركة بعجز شديد أو إفراط في الحساسية عند إطلاق النار كما قد يكون حذراً بدرجة شديدة لا تشعره حتى بزميله القريب منه، وقد يحدث الانهيار في ساعات وأحياناً بعد عدة شهور.

ويتميز الأفراد الذين ينهارون بعد شهور من بدء المعركة بأنهم من الأفراد ذوي الكفاءة العالية ومدة الخدمة الطويلة والولاء القوي للوحدة، وينهار هؤلاء الأفراد حينما يحسون بأنه لم يتبق في وحدتهم ما ينقذهم من الانهيار ومعنى هذا انهم يكونون قادرين على التكامل مع الجماعة إلى حالة من اللاتكامل.

وقد يتأخر ظهور الأعراض العصبية إلى ما بعد المعركة، ودليل ذلك ظهور هذه الأعراض عند الأسرى الألمان بعد خلاصهم من الأسر مباشرة.

٣. **التشخيص الأولي لحالات الانهيار العصبي:** كان التشخيص الأولي لحالات الانهيار العصبي هو أنها إجهاد قتالي يخلي المريض بمقتضاه من الجبهة منعاً لتكرار حدوث حالات الانهيار، وكان الطبيب بمثابة ضابط فني أكثر من كونه عنصر يعمل على علاج الحالة علاجاً متقدماً وكان الإخلاء يتم إلى مستشفى ميداني خلف الخطوط القتالية، ويعالج المريض على يد طبيب نفسي تقليدي غير معتاد على المواقف القتالية الفعلية ولهذا كان العلاج مركزاً على الصفات الشخصية للمريض وغالباً ما كان الطبيب المعالج يشعر بنوع من الالتزام بعد السماح للمريض بأداء واجبات متتالية أخرى.

٤. **بيئة المستشفى وحالات الانهيار العصبي:** تتعاطف بيئة المستشفى عادة مع المريض وتعمل على تثبيت ردود فعله للانهيار مما يترتب عليه قلة الحالات التي تعود على القتال مرة أخرى، ويساعد الإخلاء إلى الخلف في المستشفى على إحساس

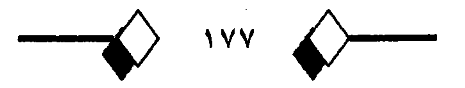

المريض بخطورة حالته وثبات أعراضها وبعدم القدرة على أداء الواجبات القتالية، وتعوق بيئة المستشفى عودة المريض إلى الجبهة لأن المريض فيها ينضم إلى جماعة أولية تختلف عن جماعته الأولية في الجبهة فالأخيرة كانت توجه عدوانها إلى الإدارة العسكرية والأطباء المعالجين إذ ان المصابين يكونون حينئذ مرضى وليسوا جنوداً لأنهم قد تخلوا عن ملابسهم القتالية وارتدوا بدلاً منها ملابس المرضى وتغيرت مكانتهم بناء على ذلك، وهذا لا يسبب لهم أي إحساس بالفشل ولكنه قد عزز مشاعر الذنب لتخليهم عن زملائهم بالجبهة.

٥. إدراك الأطباء النفسيين لأهمية الجماعة الأولية لعلاج حالات الانهيار العصبي.

كان الأطباء النفسيون مهتمين بالبحث عن المصادر التي تجعل الجنود قادرين على مواجهة الضغوط التي يواجهونها لفترة طويلة وتبين لهم من خلال ملاحظاتهم ان العامل الأساسي الذي يمكن الجنود من مقاومة الضغوط القتالية الشديدة هو جماعتهم الأولية ممثلة في صورة أصدقاء الجندي الذين يحاربون بجانبه والذين تعتمد حياتهم عليه وتعتمد حياته عليهم، فالجندي يجد شجاعته في هذه الجماعة ويستمد حوافز القتال منها، ويستطيع مع جماعته الاستمرار في المعركة لفترة طويلة.

ويصور وليام مينجر Meninger المستشار الأول للأمراض العصبية في الحرب العالمية الثانية هذه الحقيقة بقوله: "لقد أصبح الملايين من البشر على دراية لأول مرة بآثار البيئة الاجتماعية على الشخصية وأصبح هذا الأمر واضحاً للطبيب النفسي كما وهو واضح للعامة، ولقد كان التركيز على دراسة الشخصية ووظيفتها خلال السنوات الأخيرة هو المدخل الأكثر انتشاراً في علاج حالات الانهيار العصبي، إن تفسير السلوك كان يقع في حدود التغييرات داخل الشخصية لكن الخبرة العسكرية أوضحت انه لابد من توجيه الاهتمام الكافي للضغوط البيئية والوسط الاجتماعي للجندي لأن دراسته بمفرده ليست كافية لتفسير سلوكه".

أما ريس Ress مستشار الطب النفسي بالجيش البريطاني فيقول موضحاً أهمية الجماعة الأولية: " إن على الضابط الطبيب أن يفكر في حدود الجماعة أكثر من تفكيره في الفرد المريض، ويجب أن يكون مطلقه الأساسي هو الحفاظ على الوحدة وقوتها المؤثرة وان يعمل على تحقيق الكيفية التي تجعل رجالها قادرين على أداء واجبهم بطريقة فعالة، وحينما يأتي إليه جندي مريض يشكو من أعراض غامضة فان عليه أن يكتب توصية بالطريقة التي تبرز دور الجماعة التي قدم منها المريض وليس المريض في ذاته كفرد ".

ويؤكد براون Brown خبير الطب النفسي في المستشفيات العسكرية الأمريكية على ضرورة احتواء الطبيب المعالج في البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه المريض وعلى ضرورة فهمه لقيم وبناء المجتمع العسكري ولدوره فيه والتوقعات التي ينتظرها المريض.

٦. اختلاف الانهيارات العصبية باختلاف ثقافات الجماعات الأولية:

أوضحت ملاحظات الباحثين انه كان هناك تغيرات في الانهيارات العصبية تبعاً للظروف الاجتماعية المختلفة بين الجماعات الثقافية المختلفة مثال ذلك إصابة الجندي اليوغسلافي بالتشنج الهستيري وهو أحد الأعراض المرضية التي لم تكن شائعة بين الجيوش الأوربية والأمريكية.

وقد أجرى وليامز Williams دراسة عن الانهيارات العصبية خلال الحملة البريطانية الهندية على بورما، وكان كل من البريطانيين والهنود يحاربون جنباً إلى جنب في هذه الحملة ضد نفس العدو وفي نفس المناخ وبنفس المعدات، وكانوا يرتدون زياً واحداً ويأخذون تدريباً متشابهاً، ورغم ذلك فقد اختلفت معدلات الانهيار عند كل منها فقد كانت نسبة أعراض القلق بين الجنود البريطانيين ٥١% بينما عند الهنود ٨% وكانت نسبة حالات الهستريا بين الهنود ٣١,٥% بينما قلت عن ذلك كثيراً عند البريطانيين حول القبول الاجتماعي للخوف، فالخوف عند الجنود البريطانيين ليس أمراً محطاً ويفقد الجندي بمقتضاه تأييد أصدقائه وتقديره بينهم ويجعله عاجزاً عن ملء دوره

الرسمي كجندي ودوره غير الرسمي كصديق ولا يعني قلة حالات القلق بين الجنود الهنود انهم لا يشعرون به بل هم يشعرون به في مواقف عديدة ولكنهم لا يجاهرون به ولا يقرونه.. لأن المفروض عليهم أن يستمتعوا بالقتال فالمعركة بالنسبة للجندي الهندي شرف يجب أن يسعى إليه ويمكنه أن يتعامل مع قلقه بأفكاره واستخدام الطلاسم السحرية وبأن يعرض نفسه للجروح التي يسببها لنفسه والتي قد تخلصه من أسره... إما إذا كان كل ذلك أمراً غير كاف.. فانه ينهار في سلوك هستيري لا يتضمن أي وصمة عار له.

من هذا كله تتضح لنا الأسباب التي أعادت من أجلها الكتابات الحديثة في الطب النفسي بحث المفاهيم الخاصة بالحالة السوية والقدرة على التوافق وزيادة اهتمامها بالقوى الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على ممارسة الطب النفسي.

سادساً - الجماعة الأولية وظروف الأسر:

يعتبر الحفاظ على تكامل الجماعة الأولية حتى بعد انتهاء المعركة أمراً ذا أهمية عظيمة في العمليات العسكرية ضد العدو، وفي حالة الوقوع في الأسر يكون تكامل الجماعة الأولية عاملاً هاماً في مقاومة ضغوط وتعاليم العدو، وأول ما يلجأ إليه العدو مع الجماعات التي يأسرها هو أن يحطم بناءها الرسمي وغير الرسمي، فبمجرد وصول الأسرى إلى المعسكرات يقسمهم العدو إلى تقسيمات جديدة حتى غير الرسمي بأي نوع من المقابلات الجمعية وبتحريض من أفراد الجماعة بعضهم على البعض الآخر عن طريق الإخباريين أو الجواسيس الذين يعطون معلومات تفصيلية عن نشاط الأسرى مهما بلغت تفاهتها ثم يتم استجوابهم بناء عليها.

ويؤدي هذا الإشراف التفصيلي إلى فقد أفراد الجماعة بعضهم في البعض الآخر، وإذا رفض الرد على الاستجواب المطلوب منه لعدة أيام يوضح له أن أحد زملائه قد اعترف بما يريدون وبهذا تستغل اعترافات الجنود لتشكيك بعضهم في البعض وفي القيم التي يتمسكون بها، ويلجأ العدو إلى إنهاك الأسرى بدنياً فيأمرهم بالسير لمسافات طويلة وقد لا يوفر لهم الطبيب المعالج أو الطعام الكافي أو الملابس

الواقية، كما تشتد على الأسر ظروف الأمراض والتحري في المعسكرات المزدحمة المؤقتة، ومن الناحية السيكولوجية يضغط العدو على الأسرى مرحباً بهم في بداية الأمر مؤكداً لهم انهم قد تحرروا الآن فقط وان قادتهم مجرمو حرب وانهم بالتالي ليسوا مسؤولين عن ذلك وان الذين تقع عليهم المسؤولية هم القادة أنفسهم ثم يعرضهم بعد ذلك لسلسلة من الخوف ومن الإشعار بعدم الإعادة للوطن، ويؤكد لهم في نفس الوقت انهم سيعودون لوطنهم بمجرد تحسن الظروف، وهنا تكمن أحد المشاكل الأساسية للأسرى وهي التفكك الاجتماعي داخل جماعتهم نفسها وصعوبة الحفاظ على ارتباطهم ببلادهم وتنافس كل منهم على الأساسيات الضرورية للحياة ويلجأ العدو لقطع خطوط السلطة فيما بينهم بنقل القادة والأفراد البارزين من معسكر إلى آخر.

ويحاول العدو أن يحصل على أفراد جماعة الأسرى على المعلومات التي يريدها عن طريق تجنيد مجموعة منهم تعاونه في الحصول على هذه المعلومات، وقد حاول جنوليوس سيجال Segal أن يدرس خصائص المتعاونين مع العدو في بحث أجراه على ٣٣٢٣ جندياً أمريكياً اخذوا كأسرى حرب خلال الحرب الكورية وبعد أن درس تاريخهم الشخصي وجد أن خصائصهم العامة بمقارنتها بخصائص غير المتعاونين تظهر فيما يلي:

١. لم يكن هناك اختلاف بين المتعاونين وغير المتعاونين في السن والمستوى التعليمي والديني والموقع الجغرافي والسلاح وطول مدة الخدمة.

٢. ضغوط العدو وسوء معاملته من الأمور التي تؤدي إلى الاستسلام لكنها نادراً ما تكون مقدمة لمشاركته.

٣. إن المتعاونين مع العدو هم الذين يعيشون في أوضاع دنيا في مجتمعاتهم ولكن هذا ليس بالضرورة فقد يتعاون مع العدو من ينتمون لأوساط أعلى، وأكثر الناس ارتباطاً بالعدو هم الذين قدموا من وحدات لم يتم تماسكها تماسكاً اجتماعياً عالياً أو الوحدات التي لم تدرب أفرادها على مواقف الأسر بان تغرس في الجندي أنه عضو في كيان اجتماعي كلما عظمت فاعليته عظمت مقاومته للعدو.

ولم تختلف معاملة إسرائيل للأسرى كثيراً عما أشار إليه ادجارشين فقد كان يهدف أساساً إلى الحصول على المعلومات أما بأسلوب الإقناع أو باستخدام العنف فتلجأ أولاً إلى محاولة إقناع الأسرى بان إسرائيل ليست دولة معتدية ثم تعطيهم جرعات مركزة عن تاريخ اليهود وتحاول استمالتهم تحت تأثير الإغراء الجنسي والمادي، وإذا فشل هذا الأسلوب يتعرض الأسير للتعذيب أو الضرب أو يوحي إليه بذلك بان يقوم الجنود الإسرائيليون بوضع علامة خاصة على ساقه إشارة إلى أنها ستُبتر فيما بعد، كما يسمعونه من حين لآخر أصوات تعذيب واستغاثة، وإذا أدرك الإسرائيليون أن هناك احتمال بعودة الأسير يتغير أسلوب معاملته ويصحبونه في زيارات متعددة داخل إسرائيل في مختلف مواقع العمل والإنتاج والترفيه حتى يصبح داعية لإسرائيل حينما يعود إلى الوطن.

الفصل التاسع

مخرجات النسق العسكري

- أولا : مجتمع العسكريين.
- ثانياً : الضباط المتقاعدون.
- ثالثاً : الجنود المسرحون.
- رابعاً : الرأي العام والنسق العسكري.

أولاً – مجتمع العسكريين:

ينظر التحليل السوسيولوجي لمجتمع العسكريين من زوايا متعددة :

– الزاوية الأولى :

إن العسكريين يشعرون بأنهم ينتمون إلى قطاع معين يختلف عن باقي قطاعات المجتمع، وإن لهذا القطاع معاييره وقيمه وثقافته الخاصة وله أيضاً علاقته بباقي قطاعات المجتمع، ويقوى التضامن بين أفراد هذا القطاع المتمركز حول ذاته لاعتبار أفراده أن المدنيين يمثلون مستويات أدنى فهم، لأنهم يرون سمو قيمتهم في الانضباط العسكري والشرف والوطنية وهذه القيم لا تتفق مع القيم النفعية التي تسود المجتمع المدني، وإذا ما انتشرت الحالة العسكرية في المجتمع فإنه يعطي العسكريين إحساس بأنهم سادة كل الجماعات الأخرى.

– الزاوية الثانية :

تتمثل الزاوية الثانية في الاعتراف بالتقسم الرأسي للقوات المسلحة إلى أنساق فرعية وظيفية، بمعنى أن ينظر العسكريون إلى أنفسهم على انهم أعضاء سلاح خاص (قوات برية – بحرية – جوية)، وقد يكون هناك تنافس بين الأسلحة المختلفة على مستوى عام، بمعنى أن يحاول كل سلاح أن يحصل لنفسه على نصيب كبير من المصادر الموزعة، وهذا يعطي العسكريون الإحساس بالانتماء إلى قطاع خاص في المجتمع العسكري الكمي على الرغم من ارتباط هذا الإحساس بتكامل القوات المسلحة، ومن هنا فان الرجل الذي يخدم في القوات المسلحة ينظر إلى نفسه على انه بحار أو جندي أو طيار ... الخ.

وقد تتحقق فكرة هذا المجتمع الخاص أيضاً من خلال العضوية في فرقة أو سرب أو سرية إذ يجد الأفراد في هذه الوحدات الأمن والتضامن الناتج عن المعايير

المشتركة التي تربطهم بالآخرين، وتعتمد هذه الفكرة على مفهوم الجماعة الأولية وأهميته داخل البناء الرسمي.

- الزاوية الثالثة :

وهي أوسع زوايا التحليل السوسيولوجي لمجتمع العسكريين لارتباطهم مباشرة بتعرفيات المجتمع العام، فالقوات المسلحة بالنسبة للرجل العسكري هنا ليست مجرد تنظيم لأنها تنظم عمله وحياته بأكثر مما يفعل أي تنظيم آخر، وينبع الإحساس بالمجتمع هنا من المجال الجغرافي المحدود للموقع العسكري الذي يمارس فيه الأفراد سوياً أنشطتهم المشتركة.

والواقع إن السوسيولوجيين قد أهملوا دراسة الزاوية الثالثة من زوايا التحليل السوسيولوجي لمجتمع العسكريين التي تقوم على تحليل مجتمع العسكريين كموقع للمعيشة (Settelmelment) وترتبط هذه الفكرة في بعض جوانبها بمفهوم القوات المسلحة كمؤسسة شاملة ذلك المفهوم الذي عرّفه جوفمان بأنه مكان للإقامة والعمل بجمع الأفراد من المجتمع الأكبر لفترة معينة من الزمن يعيشون خلالها حياة مشتركة في بناء رسمي.

وطبقاً لهذا المفهوم فإن القوات المسلحة تعتبر نسقاً اجتماعياً لا ينظم الحياة الشاملة لأفرادها فقط ولكن يضع قيوداً على تفاعلهم مع من هم خارج النسق، وتذهب فكرة مجتمع العسكريين في هذه الزاوية إلى أبعد من هذا فهي لا تشمل فقط أفراد القوات المسلحة ولكنها تضم أسرهم أيضاً، وقد أهمل السوسيولوجيون دراسة الأسرة العسكرية على الرغم من أهميتها الاستراتيجية في منظور اتجاهات الأفراد العسكريين واعتبروها مستوى ثانياً من حيث أهميتها.

ويرى جينكنز إنه على الرغم من ان المجتمع العسكري يحتوي على سمات حضرية فإن الكثير من سماته يمكن أن يدخل في مصطلح ردفيلد (Redfield) عن المجتمع الشعبي (Folk Society) من حيث انه مجتمع منعزل ومتجانس ويسود الإحساس بالتضامن وتكاد تكون مجالات العمل والترويح فيه تقليدية، ولهذا فإننا يمكن أن نلاحظ أن لهذا المجتمع ثقافة مميزة.

ولكن المجتمع العسكري يختلف عن المجتمع الشعبي في انه مجتمع متعلم ويتميز بتعقيد اتصالاته، ولهذا فإنه يمكن أن يرتبط من ناحية أخرى بمفهوم ريتشموند (Richmond) عن المجتمع ما بعد الصناعة لاسيما وان الحراك الذي بداخله وانتقال وحداته من مكان الى آخر يؤكد انه مجتمع دينامي ويطلق السوسيولوجيون مصطلح المجتمع المحلي على الموقع العسكري الذي يضم عائلات العسكريين والذي يشبه عادة المدينة الصغيرة التي تحتوي على المئات من المباني والمعسكرات والمستشفيات والشوارع والأندية وصالات الطعام ومراكز الشرطة والإطفاء، ومن سمات هذه المدينة العائلية وجود الأطفال والأمهات وحينما يتكلمون عن التنظيم العسكري فانهم لا يقصدون فقط سرية المعركة أو الكتيبة وانما يقصدون أيضاً أن هناك تنظيماً شديد التعقيد في المواقع العسكرية وراء هذه السرايا والكتائب.

وتسمى هذه المواقع بالمجتمع المحلي لأنها تمثل ثقافة مشتركة ويعيش فيها العسكريون على نمط الحياة المشتركة وينمو بينهم تضامن اجتماعي، وقد كان لانعزال هذه المواقع في الماضي أكبر الأثر في تنمية مشاعر المجتمع المحلي بين العسكريين وفي التزامهم بطريقة محددة في الحياة، وترجع مشاعر التضامن الاجتماعي هذه لعدم الانفصال بين مكان العمل والإقامة ولانغلاق المجتمع العسكري على نفسه وانعزاله عن شؤون المجتمع المدني واعتماده على نفسه بدرجة كبيرة.

وقد توصل السوسيولوجيون من تحليلهم لهذه المواقع إلى ان بناء الأسرة العسكرية فيها يأخذ نفس نمط السياق المهني العسكري، ولا يعني هذا انتماء زوجات الضباط والدرجات الأخرى إلى أسر عسكرية أصلاً، ولكنه يعني ان هناك في كل موقع من الضبط والدرجات الأخرى من ولد ونما ونشأ في مجتمع عسكري ذات اتجاهات ثقافية عسكرية، وبناء على هذا فإن الحياة لا تكون مجرد مهنة فقط بل أنها طريقة حياة أو أكثر من مجرد مكان للعمل، ومن هنا يمتد التضامن بين العسكريين من مجرد تضامن يقوم على المهنة إلى تضامن اجتماعي أوسع ويشكلون جماعة داخلية (In Group) تختلف عن الجماعات المدنية الخارجية الأخرى (Out Group).

وقد تعرضت فكرة الانتماء إلى نسق اجتماعي محلي منفصل في القوات المسلحة إلى تغيرات بنائية هامة، ففكرة المجتمع المحلي في نموذجها المثالي هي ذلك المجتمع الذي يعيش فيه كل الأفراد والأسر العسكرية داخل حدود جغرافية محددة، لكنه إذا كان هناك عدد متزايد من الأسر العسكرية يعيش خارج هذه الحدود في مساكن خاصة أو قرى أو مدن بعيدة عنها فإن السوسيولوجيين يرون ان هذه الحركة قد تغير من الفرض القائل بان هذا المجتمع الخاص يعطي إحساس العسكريين بانعزالهم عن باقي المجتمع.

وقد أجريت على عينة من أفراد القوات الجوية الأمريكية في أحد المواقع العسكرية الذي كان ٨٠% من أفراده يعيشون خارجه انه كانت هناك جماعتان متميزتان تشكلان النسق الاجتماعي لهذا الموقع، فالذين يعيشون في نفس الوقت بأنه ليس لهذه الحركة أي تأثير على الإحساس بالانتماء إلى مجتمع خاص وفي استمرار إحساس العسكريين بانعزالهم عن باقي المجتمع، وقد أجريت بعض البحوث لاختبار صحة هذا الفرض، وتبين من هذه البحوث التي أجريت على عينة من أفراده يعيشون خارجه انه كانت هناك جماعتان متميزتان تشكلان النسق الاجتماعي لهذا الموقع فالذين يعيشون في نفس الموقع سواء مع عائلاتهم أو في بيوت منفصلة استمروا على نمط حياتهم ذي الصلة المحكمة مع موقعهم أما هؤلاء الذين كانوا يعيشون خارج الموقع العسكري فقد كانوا أكثر تطلعاً إلى الحياة في المجتمع المدني، وكان غير المتزوجين أكثر إحساساً بالانعزال لأنهم يعيشون داخل المواقع ولكن هذه الأحاسيس قد قل أثرها عند من يقضون وقت فراغهم مع المدنين.

أما الأسباب التي أدت الى إضعاف التضامن الاجتماعي بين أفراد مجتمع العسكريين فيمكن إجمالها في الآتي :

- الفصل بين مكان الإقامة ومكان العمل.
- إن الزيادة الهائلة في إعداد العسكريين بهذه المواقع أدت الى عدم استمرار نمط الجماعة الأولية فلم يصبح الموقع العسكري قرية صغيرة ولكنه تحول الى ما شابه العاصمة الحضرية إذ تكون العلاقات في داخلها غير شخصية.

- أدت امتيازات الرتب العسكرية الى حدوث مسافة اجتماعية بين الأسر العسكرية وذلك على عكس الحال في الماضي حينما كان التدرج الهرمي القائم على الرتبة يزيد من ارتباط الأسر بعضها بالبعض الآخر.
- أدى تشابه المهن العسكرية مع المهن المدنية بسبب التكنولوجيا الى انهيار مشاعر المجتمع بين العسكريين.
- كان احتواء زوجات العسكريين في كل المظاهر المتعلقة بعمل الزوج عاملاً من العوامل التي تقوي الإحساس بالمجتمع وبروح الموقع العسكري وأدى الى قبول الزوجات لمتاعب الحياة العسكرية وفهمهم لها ولكنهم اليوم أقل احتمالاً للتضحية وذلك لضعف الروابط بين الأسر العسكرية والموقع العسكري وتزايد الاتصالات مع الأسر المدنية.
- أدت عمليات الاتصال بين العسكريين والمدنيين على المستوى الأسري إلى أن تفقد الزوجات والأطفال الإحساس بالمفهوم المحدد للنسق العسكري إذ لم يعد هناك تشرب مستمر للثقافة العسكرية ومتضمناتها.

ولم يقتصر اهتمام السوسيولوجيين على دراسة مشاكل الحياة الأسرية داخل الموقع العسكري ولكنه امتد ليشمل أيضاً مشاكل هذه الحياة خارج الموقع العسكري، وتوضح هذه الدراسات إن أهم هذه المشاكل هي مشاكل الإسكان التي ينعكس صداها على الأطفال مما يؤدي الى تعقد خبراتهم التعليمية نتيجة لانتقالهم من مستوى تعليمي لآخر تبعاً لقرارات انتقال آبائهم من موقع عسكري الى آخر.

وتوضح التقارير الخاصة بالحياة الأسرية لأفراد القوات الجوية الأمريكية إن المشاكل الأسرية تنجم من تباعد الزوجين لفترة طويلة بسبب طبيعة عمل الزوج التي تقضيه أن يعمل ٢٤ ساعة في اليوم وكذلك بسبب استدعاء الزوج المستمر ومتطلبات التدريب وكل هذا من شأنه أن يعقد استمرار روتين الحياة الأسرية واستقرارها.

وتوضح الدراسات التي أشرنا إليها أيضاً أن أخطر آثار المشاكل الأسرية للعسكريين تنحصر في الآتي :

- زيادة احتمالات ترك العسكريين للخدمة بسبب عدم قدرتهم على تحقيق تكيف اسري داخل السياق المهني لهم، وهذا يؤدي الى ضياع جهود التدريب وانخفاض الكفاءة العسكرية.
- انخفاض الكفاءة العسكرية لمن يستمرون في هذا السياق المهني لعدم قدرتهم على تحقيق التكيف الأسري وفق ظروف عملهم.

ثانياً - الضباط المتقاعدون:

يخدم ضباط القوات المسلحة لفترة متوسطها اثنان وعشرون عاماً ونصف على أقل تقدير بعدها يحال الى التعاقد، وترتبط ظروف التقاعد بالشكل الهرمي لتدرج الرتب في القوات المسلحة، ولما كان من غير الممكن وصول كل الرتب الى قمة التدرج الهرمي فإن الأمر يستلزم الاستغناء عن خدمات البعض من الضباط قبل وصولهم الى قمة هذا التدرج.

ويتوقف استمرار الرتب الكبرى في الخدمة على عدة عوامل كالكفاءة والفرق العسكرية الحاصل عليها والخبرة ومدة الخدمة وحاجة القوات المسلحة إليه وعند وصول الضباط الى رتبة العقيد مثلاً لا يرقى الى رتبة العميد إلا بعد توافر شروط معينة، وقد يخير بعدها بين البقاء في القوات المسلحة بنفس رتبته أو التقاعد ،ويختار الكثير من الضباط التقاعد لما قد يثره ترقية الأحدث منهم وبقائهم هم في نفس الرتبة من ضغوط نفسية عليهم.

والقوات المسلحة في معظم الدول العربية لا تعتبر نفسها مسؤولة عن تشغيل الضباط المتقاعدين في الحياة المدنية إلا في حالات خاصة أثناء الخدمة مثلاً، وكل ما يقدم لهم هو نوع من الرعاية الاجتماعية والطبية، وقد طبق حديثاً نظام المعاش التقاعدي الذي يمنح للضابط المتقاعد لمدة خمس سنوات حتى لا يكون هناك فارق مالي كبير بينه وبين زميله المستمر في الخدمة.

ويجوز في بعض الحالات استدعاء جزء منهم للخدمة في القوات المسلحة لفترة غير معينة كما في ظروف الحرب، أما في الولايات المتحدة فقد كانت قواعد التقاعد في الماضي تقضي بأن يخدم الضباط ثلاثين عاماً ثم يحال بعدها الى التقاعد في مكان مريع وموقع قريب من المواقع العسكرية غير انه في هذه الأيام ومنذ وقت قريب صارت تعتبر فترة عشرين سنة خدمة هي فترة مناسبة للعمل في القوات المسلحة، ويعني هذا بالطبع انه لابد أن يكون هناك مجال عمل آخر لمن يتقاعدون في سن الخامسة والأربعين الأمر الذي يستدعي أن تدبر الدولة اعتمادات مالية مستقلة لضمان عمل للمتقاعدين.

ولهذا فقد بدأت القوات المسلحة الأمريكية في إعداد برامج خاصة للتقاعد العسكري إدراكاً منها لحجم مشكلة التقاعد، وقد قدم البرت بيدرمان (Biderman) تقريراً خاصاً بذلك أوضح فيه انه في عام ١٩٩٩ سيكون هناك (٢) مليون شخص متقاعد وان الأمر يتوقف على نجاح العسكريين المتقاعدين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما وان الخدمة في القوات المسلحة تمكنهم من الحصول على المهارات التي تساهم في إمكانية نجاحهم خارجها أيضاً، ويرى السوسيولوجيون انه كانت عملية الانتقال من العمل العسكري الى العمل المدني تبدو الآن سهلة بفضل تقارب المهارات المدنية العسكرية فإن هناك العديد من الحواجز التي تقف أمام العسكريين المتقاعدين في العمل في الأنشطة المدنية ويمكن الإشارة إليها فيما يلي :

١- القيود الإدارية والقانونية.

٢- عدم وجود معلومات مناسبة عن ظروف وفرص العمل الصالحة للعسكريين.

٣- الاتجاهات المدنية السلبية نحو العسكريين.

ثالثاً – الجنود المسرحون :

حينما ينتقل الشخص من الحياة المدنية الى الحياة العسكرية يجد نفسه أمام مواقف محددة، فالقوات المسلحة تحدد لكل جندي التزاماته وواجباته والوسائل التي ينجز بها هذه الالتزامات والواجبات بطريقة دقيقة، أي انه ليس مطلوباً منه أن يقوم بمبادئه من جانبه لتحديد ما يجب أن يفعله.

ولكن الأمر يختلف حينما يعود الجندي مرة أخرى من الحياة العسكرية الى الحياة المدنية إذ عليه إن يهتم بنفسه من جديد وان يعد مأواه وطعامه وشرابه وعلاجه الصحي ومختلف الخدمات التي كانت تؤديها له القوات المسلحة، ويبدأ من جديد في تحمل المسؤولية الاجتماعية التي كانت تحملها عنه القوات المسلحة التي تؤكد دائماً إن مسؤولية الجندي تقتصر على وحدته وسلاحه والتي يرمز لها بالزي، إما مسؤوليته نحو زملائه وبلاده فيرمز لها بالسلاح.

وينسى الرجل العسكري انه مواطن بمجرد أن يصبح جندياً، ولكنه حينما يعود الى حياته المدنية تتغير كل هذه الأمور ويعود الى سيرته الأولى التي كان عليها قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة.

مشاكل العودة للحياة المدنية :

هل هناك حقاً مشاكل تواجه الجنود عند تسريحهم من القوات المسلحة ؟ أجرى بورسن (Borus) دراسة في هذا الصدد كشفت عن التشكك في صحة الفرض القائل بأن عودة الجنود الى الحياة المدنية من الحياة العسكرية تكون مصحوبة بضغوط شديدة تؤثر على تكيفهم مع الحياة والمجتمع المدني، وأكد بروك أوفر (Brook over) من زاوية أخرى ان المسرحين لا يواجهون مشاكل متشابهة، كما أن استجابتهم لنفس المشاكل ليست واحدة أيضاً، وان اتجاهاتهم ورغباتهم مختلفة.

وأكد بروك أوفر أيضاً أن الهيئات التي تهتم بشؤون المسرحين نفسها قد تخلق مشاكل تكيفية لهم أكثر من معالجتها لمشاكلهم الحقيقية، وان العديد من مشاكل المسرحين مشاكل وهمية يصورها المدنيون أكثر من وجودها لحقيقة عند المسرحين أنفسهم. وقد ركز بورس في معالجته لهذه القضية على اعتبار فترة التحول من الحياة العسكرية للحياة المدنية فترة ضاغطة تؤثر على عملية توزيع المصادر في الدولة، وأكد على أهمية التخطيط للبرامج التي تسهل للمسرحين عودتهم بالحد الأدنى من المشاكل الاجتماعية، وانه يجب أن تبدأ هذه البرامج قبل تسريح الجنود ومغادرتهم لوحداتهم، وان يركز فيها على إمداد الجنود بالمعلومات الخاصة بالضغوط التي من المتوقع أن يواجهوها وكيفية التعامل معها وتحديد المصادر التي يمكنهم اللجوء إليها طلباً للمساعدة في حل مشاكلهم.

المسرحون والمجتمع المدني :

للمجتمع المدني أهمية كبيرة في مساعدة المسرحين على التكيف معه، ومن العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك تقديره لمشاكلهم الناتجة عن تسريحهم وتأكيده على حاجته لهم وإمدادهم بالفرص التي تساعدهم على التكيف السريع.

ويرى شيزلوم (Chislom) ان المسرحين يكونوا قد تعلموا خلال خدمتهم العسكرية الولاء والمبادأة والقيادة، وهذا يمثل تطوراً في شخصياتهم يمكن أن يكون مكسباً للمجتمع المدني، وإذا نظر إليهم المجتمع المدني على انهم أفراد يمثلون قيمة معينة وان هناك أعمالاً لهم وان هذه الأعمال مفيدة له فإن هذا سيساعدهم على الحفاظ على ما تعلموه أثناء خدمتهم بالقوات المسلحة.

وتبدو أهمية ذلك بوجه خاص عند المعوقين الذين يجب أن يعتمدوا على المجتمع بدرجة كبيرة حتى يتعلموا كيف يتكيفون معه وهم معاقون، وتبدو هذه العملية طويلة وشاقة ولهذا فهي تحتاج الى فهم كبير من جانب المجتمع.

ج. المسرحون واعمالهم السابقة :

قد يحصل المجندون أثناء خدمتهم العسكرية على مكانة اجتماعية عالية وادوار واضحة تفوق تكيفهم مع أعمالهم المدنية عند تسريحهم من القوات المسلحة، وقد أوضح جنزبرج (Ginzberg) ان خبرة وتدريب القوات المسلحة تؤثر على عودة الجنود الى أعمالهم السابقة بعد تسريحهم منها، وعلى مستوى الدول النامية لم تستطع الهيئات المسؤولة في نيجيريا مثلاً أن تضع سياسة فعالة تضمن بها عودة الجنود الذين كانوا يمارسون أعمالاً زراعية إلى قراهم لأن خبرتهم وتدريبهم في القوات المسلحة نمى لديهم أذواقاً لا تستطيع القرية أن تشبعها، ولهذا كانت عودتهم الى الريف أمراً صعباً.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على تكيف المسرحين مع أعمالهم المدنية السابقة الاختلاف في مستوى أداء هذه الأعمال بينهم وبين من لم يلتحقوا بالقوات المسلحة، إذ قد يشعر الكثيرون منهم بأن خدمتهم في القوات المسلحة قد سببت انقطاعاً مفاجئاً لأحد مراحل سياقهم المهني لعدة سنوات ودخولهم في سياق مهني جديد لا يناسب تخصص المهني الأصلي مما يؤثر على ما وضعوه لأنفسهم من أهداف وظيفية، ويؤدي إلى تأخير في ترتيبهم الوظيفي وفي تطورهم المهني وسبق زملائهم لهم.

أما بالنسبة لمن ليس لهم أعمال أصلاً في المجتمع المدني فهؤلاء يكونوا قد حصلوا على مهارات محددة في الجيش تتعلق بأنشطة المعركة، وقد يكون من الصعب توافر مكان لمثل هذه المهارات في المجتمع المدني، أي أن خبراتهم لن تكون لها أي قيمة اقتصادية، وهؤلاء الأفراد يصعب عليهم مواصلة تمثل ما اكتسبوه من خبرات كانت فخراً لهم أثناء حياتهم العسكرية من انهم سادة في فن الحرب، ولهذا فإن مساعدة المجتمع المدني لهم على التكيف تعتبر أمراً هاماً.

ء - المسرحون والمشاركون في المجتمع :

- إلى أي مدى يمكن أن يستفيد المجتمع من خبرة المسرح ؟؟

الواقع ان الإجابة على هذا السؤال تتوقف على التقدير الذاتي للمسرح نفسه، ومدى إحساسه بالرضا عن دوره ومكانته في المجتمع المدني، ويستطيع المجتمع أن يستفيد من خبرة المسرح التي تعلم منها انه جزءاً من مجتمع كبير لو ساعده على الحفاظ على هذه القيم وأشركه في أنشطة المجتمع المحلي ومراكزه، كما ان المسرح يمكنه أن يساهم بدور فعال في قيادة جماعات الشباب الصغيرة.

ويرى الباحثون ان المسرحين يمكن أن يساهموا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتهم المحلية، وتتوقف مساهمتهم السياسية على عدة عوامل مثل استقرارهم الاجتماعي ومنظورهم السياسي وموقف مجتمعاتهم المحلية السياسي وطبيعة خبراتهم العسكرية، وما يمكن أن يقدموه لمجتمعاتهم من أفكار جديدة، وهم وان كانوا في الماضي ينعزلون في تنظيماتهم الخاصة بهم إلا انهم يستطيعون اليوم من خلال تنظيمات المحاربين القدماء أن يمارسوا دوراً له فعاليته في المجتمع كما حدث في أوغندا وغانا.

رابعاً - الرأي العام والنسق العسكري:

يمكن القول بأن ردود فعل الأشخاص نحو القوات المسلحة تعود الى طفولتهم المبكرة والى ذكرياتهم المرتبطة بالحرب والرموز والقصص المنقولة عنها كل هذه الأمور تؤدي الى أن ينمو الطفل وهو يرى ان الحرب عملية لابد منها في حياة الأمة، وإذا تعرضت الأمة لأزمة حرب فإن الفرد سيكون مستعداً للتصرف كجندي أو مدني، وحينما يلتحق بالقوات المسلحة قد لا يساعده هذا الاستعداد السابق على إنجاز الدور الذي سيلعبه فهو قد تعلم أن يقدر الأبطال العسكريين الذين ارتبطت شهرتهم بالأعمال

الحربية، ولكنه تعلم في نفس الوقت الخوف من هذا النسق الذي درب هؤلاء الأبطال على القتل والتدمير، ومن هنا قد يعيش في تناقض وجداني ترتبط فيه الشجاعة بالخوف وعدم الثقة بالنسق العسكري.

وتنتقل هذه الخبرات والمشاعر من جنود القوات المسلحة الى من هم خارجها، ويضاف إلى هذا موقف المجتمع من القوات المسلحة والدور الذي أدته وتؤديه لخدمته ومكانته الاجتماعية، وتؤثر كل هذه العوامل على تكوين الرأي العام تجاه القوات المسلحة.

وهنا سنتناول موقف الرأي العام الأمريكي والياباني والألماني تجاه القوات المسلحة :

- **الولايات المتحدة:** هناك تصور سلبي من قبل البناء الاجتماعي الأمريكي تجاه القوات المسلحة فالمجتمع الأمريكي يقوم على قيم ذاتية كالفردية والملكية الشخصية ويعطي لهذه القيم أهمية كبيرة، ولهذا فإنه ينظر الى الذين يختارونها كسياق مهني على انهم قد اتجهوا نحو اختيار ضعيف ويشبهون ذلك بالرجل الذي يصفي أعماله أو مشروعاته مقابل ضمان اقتصادي محدود بأجر منخفض وهيبة محدودة، وهذا يعني ان الأفراد الذين لا يستطيعون الدخول في حلبة المنافسة مع غيرهم في سوق العمل المدني يهربون منها الى القوات المسلحة، أي إنهم يهتمون بالأمان الفردي ويعملون على توفيره بدلاً من الاهتمام بالإنجاز التنافسي.
- **الشباب والقوات المسلحة:** يؤثر تعرض الشباب المستمر لاحتمالات الاستدعاء لأداء الخدمة العسكرية على خط سير حياتهم واستمرارهم في سياقهم المهني وعلى مستقبلهم بصفة عامة، ويرى معظم الشباب انه من غير الممكن أن تكون مساهمته المحدودة أمراً ذا قيمة بالنسبة للقوات المسلحة، وكثيراً من الشباب الملتحق بالقوات المسلحة لا يرى ان هناك جدوى من استمراره فيها بعد انتهاء تدريبه الأساسي.

ويختلف الموقف بالنسبة لطلبة الجامعات وفقاً لتوقيت أدائهم هذه الخدمة فهؤلاء الذين يؤدون الخدمة العسكرية بعد تخرجهم من الجامعة يكون الأمر محبطاً لهم لارتباط ذلك بانقطاعهم عن الاستمرار في سياقهم المهني المدني واحتمالات استكمال دراستهم العليا مما يؤثر على مهارتهم وخبراتهم.

أما الذين يؤدونها قبل تخرجهم فإنهم يمكن أن يستفيدوا من خبرة الخدمة في القوات المسلحة ويمكنهم أيضاً أن يتمتعوا بامتيازات الخدمة في الأوقات المسلحة كتسهيل التحاقهم بالجامعات، ويستطيعون أيضاً تأجيل قرارهم بالالتحاق في سياق مهني سيختارونه بعد تسريحهم لأن هذا القرار قد يكون مرتبطاً بالمهارات والاهتمامات الجديدة الناتجة عن وجودهم بالقوات المسلحة.

أما الشباب الذي ينتظر دوره في الخدمة العسكرية فهناك عدة عوامل تؤثر على اتجاهاته نحوها :

١. العوامل الشخصية التي تتعلق بحاجاته وخططه الفردية.
٢. عوامل أيديولوجية تتعلق بآرائه ومعتقداته السياسية.
٣. عوامل موقفية تتعلق بمفهومه عن الحياة العسكرية وتقييمه لها.

فمن العوامل الشخصية التي تؤثر على اتجاهات الشباب نحو الخدمة العسكرية المدى الذي يشعرون فيه بأن هذه الخدمة ستؤثر على حياتهم، وكذلك اتجاهات أصدقائهم وعائلاتهم ومقارنتهم للتضحيات التي يقدمونها بالتضحيات التي يقدمها الآخرون عند استدعائهم.

ومن العوامل الشخصية أيضاً تفكير الشباب في التحاقهم بالقوات المسلحة كضباط وما يعنيه هذا من رتبة وامتيازات مرتبطة بها.

كما تؤثر درجة اقتناع الشباب بإيديولوجية بلادهم ومواجهتها للأزمات والحرب في اتجاهاتهم نحو القوات المسلحة، ورغم هذا فقد تأتي هذه العوامل الأيديولوجية والعوامل الموقفية في مرتبة تالية للعوامل الشخصية.

وتوضح الدراسات الحديثة حول موقف الرأي العام الأمريكي من القوات المسلحة لاسيما بعد الحرب الفيتنامية ان النقد حول آثار هذه الحرب لم يكن موجهاً للقوات المسلحة بل كان موجهاً للحكومة الفيدرالية، وانه كانت تنظر الى القوات المسلحة على أنها مؤسسة ذات قيمة في المجتمع وأنها تؤدي عملها جيداً وتعتبر الشباب أن وجودها له ضرورة في المجتمع.

- **اليابان** : لم تكن هناك في اليابان بحوث رأي عام قبل عام ١٩٤٥ لكن الاتجاهات العامة للمجتمع الياباني تجاه القوات المسلحة قبل الحرب توضح ان مكانة القوات المسلحة اليابانية كانت عالية ولكنها اتجهت الى الانخفاض بعد الحرب لاسيما بعد أن تعمدت الدعاية الأمريكية الموجهة ضد اليابان التأكيد على الإثم الذي ارتكبه القادة العسكريون اليابانيون بخداعهم للإمبراطور مما ساعد في تكوين اتجاهات عدائية ضد القوات المسلحة اليابانية، وقد أوضحت نتائج أحد البحوث التي أجريت في اليابان عن اتجاهات طلبة المدارس العليا نحو القوات المسلحة انهم يضعونها في مرتبة أدنى من غيرها من ناحية الهيبة، وبتحليل نتائج هذا البحث تبين أن هؤلاء الطلبة لم يشبوا على الإعجاب بالقوات المسلحة منذ كانوا صغاراً بسبب ظروف اليابان الخاصة ولم يكن ارتفاع دخول الفرد سبباً كافياً لوضعها في مكانة اجتماعية عالية.

والواقع أن هذه الاتجاهات نحو القوات المسلحة عند هؤلاء الطلاب كانت بمثابة انعكاس لخبراتهم عنها فهم لم يحصلوا على أي معلومات ذات قيمة إيجابية عنها، كما انهم كانوا صغاراً فلا يمكنهم تذكر شيء عن أهوال الحرب، وهم بصفة عامة وضعوا العسكريين في مرتبة أدنى بكل المقاييس.

وقد أجريت بحوث للرأي العام حديثاً في محاولة لمعرفة وجهة نظر الرأي العام الياباني حول مبدأ امتلاك اليابان لقوة دفاعية جديدة، تبين منها أن هناك تأييداً متزايداً منذ عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ لكن الحماس لميزانية عسكرية خاصة قد قل فيها.

- **ألمانيا الغربية:** أشرفت وزارة الدفاع الألمانية الغربية في عام ١٩٨١ على دراسة اتجاهات ٢٠١٦ شاباً تتراوح أعمارهم ما بين ١٧و٢٥ سنة، نحو القوات

المسلحة وبصفة خاصة للوقوف على احتمالات التحاقهم بها، وكان المستوى التعليمي هو المحك الأساسي في اختيار هؤلاء الشباب وأجرى البحث على ثلاث فئات: الأولى هي التي أكملت ٩ سنوات في المدارس الثانوية بنجاح، والثانية: هي التي أكملت بنجاح أو لم تستكمل تدريبها شبه المهني، أما الفئة الثالثة فهي التي أكملت المرحلة التعليمية الأولى، وأوضحت نتائج هذه الدراسة ان هناك اختلاف واضح بين هذه الفئات الثلاثة في اتجاهاتها نحو القوات المسلحة لكن هذه الاتجاهات كانت تزداد سلبية بارتفاع المستوى التعليمي.

الفصل العاشر

النسق العسكري والمجتمع

العوامل التي تدخل في النسق العسكري في شؤون المجتمع.

- عوامل تدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع.
- أنواع التدخل العسكري.
- التبريرات التي يقدمها النسق العسكري للتدخل في شؤون المجتمع.
- الأصول الاجتماعية للضباط الذين يقودون التدخل.
- النسق العسكري والوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

النسق العسكري والمجتمع

مقدمة :

أوضحنا أن تحليل التنظيم كنسق اجتماعي يتيح دراسة العلاقات بينه وبين البيئة، وان الأنساق الاجتماعية كأنساق مفتوحة تعتمد على أنساق أخرى، وان اعتبارها انساق فرعية أو فوقية إنما يعتمد على درجة ذاتيتها واستقلالها في تنفيذ وظائفها، ولهذا فإننا سنعالج في هذا القسم علاقة النسق العسكري عندما يتدخل في شؤون المجتمع أو أن يضطلع بوظائف تقوم بها انساق أخرى.

والواقع ان الدراسات السوسيولوجية للعلاقة بين النسق العسكري والمجتمع قليلة في عددها على الرغم من خفة حدة المعارضة الأيديولوجية لهذه الدراسات، وتبدو أهمية هذه الدراسات إذا ما أدركنا ان النسق العسكري يتمتع بثلاثة مزايا أساسية لا يتمتع بها أي نسق اجتماعي آخر وهي : التنظيم الدقيق واحتكار القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية والهيبة العالية الناتجة عن ذلك يضاف إلى هذا انه ليس هناك نسق مثل النسق العسكري يحصل على تدعيم مالي متزايد.

كما ان النظرة العامة لدول العالم تكشف لنا عن أكثر من ثلث دول العالم في الأمم المتحدة مرؤوس بواسطة أفراد عسكريين سيطروا على السلطة عن طريق الانقلاب العسكري، وهو الوسيلة التقليدية التي يتحرك بها العسكريين من معسكراتهم إلى أماكن السلطة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لمحاولة إخضاع القوات المسلحة للرقابة المدنية فإن الفشل في ذلك كان حليف هذه الجهود في اغلب الأحيان، كما تزايد عدد الدول الخاضعة للحكم العسكري بدرجة ملحوظة عبر العالم، ويحتوي هذا الفصل على تحليل العوامل التي تدخل في النسق العسكري في شؤون المجتمع.

مفهوم الانقلاب العسكري:

تعني ظاهرة الانقلاب العسكري بأنواعه وصوره المختلفة تغيير غير شرعي في الأداة الحكومية، أي لا يأخذ الانقلاب العسكري بالأسلوب الذي يسمح به نص القانون الوضعي، ولا يتعدى إلى تغيير أو تجديد المثالية السياسية والنظام القيمي الذي يحكم النظام القائم، أي لا يتعدى إلى تغيير المفهوم السياسي العام الذي يسيطر على المجتمع المعين بل محض استبدال النخبة الحاكمة بأخرى.

والانقلاب بهذا المعنى ظاهرة قديمة متجددة فقد عرفتها الحضارات اليونانية والرومانية - ما يعرف بالنمط البريتوري- ومصر الفرعونية عن طريق الكهنة وتدخلهم في تغيير الأسر الحاكمة، وعرفتها الحضارة الإسلامية في معظم تطبيقاتها، كما تشهدها العديد من دول العالم النامي ومنها العربي والإسلامي سواء عبر المؤسسة العسكرية أو بدونها كما في الانقلابات الداخلية أو انقلابات العصر، غير ان الملاحظ هو أن المؤسسة العسكرية الرسمية هي التي قادت في العقود الماضية عملية الانقلابات العسكرية وبالتالي ازداد تدخلها في الحياة المدنية والسياسية لاعتبارات منها:

- أنها الأداة الوحيدة القوية والمنظمة المعبرة عن روح التضامن والتجانس والانتماء العصري.
- اختفاء الأحزاب الحقيقية والقوى السياسية غير العسكرية.
- عدم فعالية إن لم يكن عدم وجود الطبقة المثقفة، واختفاء تأثير الرأي العام.

ولكن الانقلاب الذي تقوده المؤسسة العسكرية مهما قيل في وصفه فهو لا ينبع من حق مقاومة الطغيان، فالمؤسسة العسكرية تمثل مهنة محددة وتعبر عن جزء ليس من حقه أن يعبر أو يتحدث باسم الكل، فهو يمثل أقلية لا تملك إرادة الأغلبية ولو قيل بعكس ذلك لكان معناه منح حق الوصاية لفئة على الجميع أو الكل.

وبسبب بروز هذه الظاهرة - الانقلابات العسكرية - عرف الأدب السياسي مصطلحات جديدة لعل أكثرها شيوعاً وتعبيراً عن الظاهرة هو مصطلح العسكرتاريا الذي يقصد به تلك الطبقة من الضباط والقادة العسكريين الذين تسلموا الحكم في بلدان

كثيرة عن طريق الجيوش فأساءوا إلى بلدانهم والى الجيوش التي وصلوا عبرها إلى السلطة بإفسادها وإشغالها في كل القضايا إلا قضيتها الأساسية، الدفاع عن الوطن، وهنا يكمن الجانب المهم جداً في دراسة المؤسسة العسكرية في المجتمعات الحديثة، أي إذا كان لابد من درس المجتمع عموماً لإدراك طبيعة المؤسسة العسكرية فلابد أيضاً من إلقاء نظرة على المؤسسة العسكرية لإدراك طبيعة المجتمع مهما كان نوع الأنظمة السياسية القائمة في هذه المجتمعات.

لقد شهدت بلدان متعددة من التي تمارس حكوماتها مراقبة شديدة على نشاطات قواتها المسلحة مرحلة كانت فيها المؤسسة العسكرية ذات دور كبير في شؤون إدارة الدولة، إذ تشكل القوات العسكرية قوة ضاغطة من الناحية السياسية بالمعنى العلمي التقني للتعبير.

وهذا يعني إن إدراك مجمل الوضع في بعض الدول وحتى في الدول التي تتولى الإدارة فيها مؤسسات مدنية، ينبغي معرفة المؤسسة العسكرية والفاعلين في هذه المؤسسة، بمعنى، ان العسكريين كمحترفين للمهنة، ومن ضمن قيمهم احترام الجهة التي تفترض بهم خدمتها، والجهة الأولى المعنية بخدمتها هي الدولة والمجتمع، ولو ان في مراحل معينة يرى هؤلاء العسكريون ان السلطات السياسية في بلدانهم تحول بينهم وبين خدمة الدولة والمجتمع، وفي هذه الظروف يخرج العسكريون إلى الحياة العامة ويتدخلون في السياسة، هذا يعني من ضمن الإطار المهني لوظيفة العسكريين ان مبرر تولي العسكريين للأمور السياسية هو من النوع الأخلاقي والأدبي، أي ان العسكريين يتدخلون في هذه الحالة لأن الجهة التي يخدمونها تفرض عليهم هذا التدخل، وهذا يعني ان الجهة التي يخدمها العسكريون هي في نظرهم الدولة والمجتمع وليس السياسيين الذين يتولون السلطة.

وحين يصبح العسكريون في السلطة يكتسبون خصائص الحاكم، أي أن السلطة العسكرية التي تتولى الشأن السياسي تصبح هي نفسها السلطة، أي سلطة سياسيين يرتدون البدلة العسكرية، ولكن هذا لا يحول من دون ممارسة القيادات العسكرية لنفوذ إداري وسياسي وبقاء هذه القيادات في موقع البديل المحتمل للسلطة السياسية في حال

تعثر هذه الأخيرة علماً ان هناك بعض العسكريين يصرون في هذه الحال على البقاء في مواقعهم ويرفضون تولي السلطة مباشرة.

ولاشك في ان هذا الدور الذي يقوم به الجيش هو خاص جداً ويختلف من بلد لآخر، وربما كان بعض كبار العسكريين في بعض الدول يرون في أنفسهم نوعاً من ضمير البلاد، إنهم لا يحكمون ولكنهم يعدون ان مهمتهم الحيلولة من دون انزلاق البلاد إلى ما يعتبرونه مهاوي خطيرة.

وقد أظهرت تجربة الحكم العسكري في بعض الدول، ان الجيش إذا ما تدخل في الشؤون السياسية فلا ينتظر ان يدوم تدخله إلى أمد طويل، وإذا ما تمكن الجيش من تولي السلطة في البلاد يصبح من العسير جداً إرغامه على التخلي عن الحكم.

ان التدخل في الشؤون السياسية أو تسلم الحكم ينكره دائماً رجال الجيش ويبررون تدخلهم هذا لإزاحة حكومة لا تؤيدها أغلبية الشعب وتنصيب أخرى تؤيدها عامة فئات الشعب، وإنهم إذا ما استولوا على السلطة فلن يكون ذلك إلا من أجل نقل السلطة من يد الفئة الحاكمة المستغلة إلى يد الزعماء الجدد، أما عملياً فان رجال الجيش لم يكونوا مستعدين قط للتخلي عن السياسة إذا ما توصلوا إلى تولي الحكم، وان مدة الانتقال التي يتعهدون خلالها بتنفيذ الوعود السخية كتطهير الحكم القديم من المفاسد، وتنفيذ إجراءات في ميادين إصلاح ألزموا أنفسهم بها يطول أمدها إلى أكثر مما كانوا هم أنفسهم يتوقعون، وبدوا إنهم أميل إلى البقاء في الحكم إلى أجل غير مسمى لا لشيء سوى إنهم لم يظهروا استعداداً للتخلي عن السلطة التي صارت في أيديهم وتسليمها إلى أيدي سياسيين يختلفون معهم في الآراء ووجهات النظر، لأنهم يرون ان جلوسهم على كرسي الحكم يجعلهم يشعرون بأنهم اقدر على حكم وطنهم من غيرهم، فاستمرارهم في الحكم خير لهم وأبقى.

ان تدخل العسكريين في السياسة يغذي طموح الكثيرين من ضباط الجيش الذين يتمتعون بكفاءات ومواهب معينة في تحقيق ما يصبون إليه من الاستيلاء على الحكم وإدارة البلاد، هذه الحقيقة دفعت عدداً كبيراً من الضباط من ذوي الرتب العالية إلى التدخل في الشؤون السياسية تحقيقاً لهذا الهدف، وقد اتضح من خلال التجارب

المتعددة، إنه بعد ان يحقق ضباط الجيش أهدافهم ويتسلموا الحكم فإنهم يواجهون مشاكل معقدة من نوع جديد لهم لم يألفوها في حياتهم العسكرية.

ومن المعروف ان للحياة العسكرية نمطاً معيناً تقرره قوانين وأنظمة معينة لا يوجد مثلها في الحياة المدنية، فعندما يصبح الضابط الكبير زعيماً سياسياً من دون ان تكون له القدرة التي تنبثق عادة من كفاءة معينة ومواهب معينة في تكييف نفسه إزاء الوضع الجديد فانه سيختفي مكرهاً عن المسرح ليحل مكانه ضابط آخر وان كان أدنى منه رتبة.

لذلك نرى بعد كل انقلاب عسكري يقع انقسام لابد منه بين صفوف الانقلابيين العسكر بشأن أي سلطة يستولي عليها العسكريون، ويعود السبب في هذا إلى التنافس الشديد بين فئات العسكريين المختلفة التي تحاول كل واحدة منها ان تفرض سيطرتها على الأمور لتنفرد بالحكم وكثيراً ما كان ينتهي هذا التنافس إلى صراع دموي يؤدي في النهاية إلى إبقاء أقوى الفئات التي يتزعمها رجل قوي شديد المراس فتسيطر على الأمور وتفرض إرادتها في الحكم.

عوامل تدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع:

يرفض مدخل العلوم الاجتماعية فكرة التدخل العشوائي العسكري في شؤون المجتمع، ولهذا فإنه يحاول ربطها دائماً بالظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع حتى يمكنه تفسيرها، وتأخذ علاقة النسق العسكري بالمجتمع بصفة عامة عدة أشكال وعلى النحو الآتي :

١. **النفوذ العسكري** : وتكون فيه القوات المسلحة جماعة ضاغطة قوية، ويسود هذا النفوذ في الدول التي يكون فيها الضبط المدني فوق القوات المسلحة قوياً ومستقراً.
٢. **المشاركة السياسية** : وهذا الشكل هو الأقل شيوعاً ويكون فيه للقوات المسلحة دور التصويت عند اتخاذ القرارات وتبلغ المشاركة العسكرية ذروتها حينما يطرد العسكريين السياسيين الرسميين المختارين.

٣. **الضبط العسكري فوق السياسة** : وهو أكثر أنواع الاحتواء العسكري لشؤون المجتمع وتقرر فيه القوات المسلحة هنا من الذين يكونون في مواقع القيادة وأي السياسات تتبع وكيف توزع المصادر الحكومية على الجماعات المختلفة، ومن الصعب أن نجد القوات المسلحة في أي دولة من الدول البعيدة عن سياستها لأن السياسة تهتم بتوزيع القيم والقوى داخل المجتمع وتبحث القوات المسلحة عن نصيبها من هذه المصادر لأنها هي التي تتولى حماية أمن المجتمع ونظامه العام وهيبته القومية كما ان حاجتها إلى مصادر خاصة بها لتنفيذ مسؤولياتها تجعل منها عاملاً سياسياً قوياً، وتمارس القوات المسلحة هذا الدور حتى في البلاد التي يكون فيها الضبط المدني واضحاً فوق الحكومة كما في المكسيك والهند مثلاً.

ويختلف تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع تبعاً لعدة عوامل منها تصور الضباط في المجتمع للأوضاع السائدة فيه، ودرجة إدراكهم للتهديد الخارجي الذي يتعرض له وكذلك درجة ثقتهم في معالجة القادة السياسيين للأمور، أما إذا تهدد الاستقرار الداخلي للبلاد أو تعرضت لهجوم خارجي فإن التدخل العسكري هنا لن يكون موضع سؤال.

ويختلف الوعي السياسي للقوات المسلحة من مجتمع لآخر فهي في بعض الدول تسعى لأحداث تأثير سياسي، وفي أخرى تكون خادمة للحكومة وفي ثالثة تمارس ضغطاً عليها لتنفيذ رغباتها، وقد تتحالف القوات المسلحة أو قطاع منها مع جماعات اجتماعية وسياسية قائمة أو تظل بعيداً عن الصراع لحماية تكاملها أو قد تؤيد على العكس من ذلك إحدى الجماعات الأخرى.

وتساهم القوات المسلحة في الولايات المتحدة ومجتمعات أخرى قليلة في صياغة القرارات السياسية، وتتمتع هذه المجتمعات بضبط مدني عال فوق القوات المسلحة لكنه ليس بسبب تطور هذه المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية أو وصول قواتها المسلحة إلى درجة عالية من المهنية أو ما يتصور انه توزيع متكامل للقوات

السياسية ولكنه راجع لاستدماج الضباط القيم الخاصة بالسيادة المدنية كجزء من أخلاقيات هذه القيم.

ومن الصعب أن تتحقق السيادة المدنية فوق القوات المسلحة في الدول الحديثة النمو كما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لعدم اندماج معيار الضبط المدني في الأخلاقيات العسكرية للقوات المسلحة، ومن ثم فإنها تمارس دوراً فعالاً في شؤون المجتمع لاسيما إذا ما تهددت مصالحها، وتسمى هذه المجتمعات عادة بالمجتمعات (البريتورية) (Pretebarian Societies) ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى أحد الأمثلة الشهيرة في التدخل العسكري حينما شكل الحرس الإمبراطوري الروماني وحدة عسكرية لحماية الإمبراطور ... لكن هذه الوحدة استخدمت القوة العسكرية للإطاحة بالإمبراطور واحلال آخر محله، إذ ان هذه القوات المسلحة لا تلعب فيها دوراً تابعاً للسلطة المدنية، ويطلق على ضباطها الجنود البريتوريون لأنهم المستخدمون الأساسيون للقوة والذين لهم الكلمة العليا في شؤون البلاد، وذلك بسبب حيازتهم للسلاح الحقيقي من دبابات وطائرات ومعدات عسكرية، ولا يحدث تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع من فراغ فالذي لاشك فيه ان هناك توحد في المصالح والأيديولوجيات الاجتماعية بينهما، لكن التدخل العسكري يشير دائماً إلى عدم القدرة النسبية للأنساق الاجتماعية القائمة على أداء أدوارها بكفاءة عالية، وللقوات المسلحة وظائف محددة ومتخصصة تطبقها فقط في شؤون الدفاع الداخلي أما إذا وسعت أنشطتها بحيث تشمل أنشطة اجتماعية أخرى لا تدخل في اختصاصها فان هذا يعني فشل الأنساق القائمة في أداء وظائفها.

وسنتناول فيما يلي تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع من الزوايا الآتية:

أولاً : عوامل تدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع.

ثانياً : أنواع التدخل العسكري.

ثالثا : التبريرات التي يقدمها النسق العسكري للتدخل في شؤون المجتمع.

رابعاً : الأصول الاجتماعية للضباط الذين يقودون التدخل.

أولاً – عوامل تدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع.

تعتبر الانقلابات العسكرية أكثر الأشكال المعاصرة لسيطرة القوات المسلحة على البلاد، وقد اختلفت آراء العلماء في تفسير أسباب ذلك، فمنهم من ردها إلى تنظيم القوات المسلحة وأنماط تجنيدها كموسكا مثلاً (Mosca) الذي رأى إنها تضم كل العناصر المحاربة وهذا يجعلها بالتالي قادرة على فرض الطاعة لتحقيق أهداف معينة قد تجد صعوبة في إملاء ما تريده على المجتمع، بينما يرى البعض الآخر ان عوامل بيئية تؤثر مباشرة على قيام العسكريين بانقلاب لتصحيح ما يرونه غير مناسب، وسنحاول فيما يلي دراسة هذه العوامل.

العوامل الداخلية المؤدية لتدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع:

هناك عوامل متعددة ترجع إلى النسق العسكري نفسه تؤثر على احتمالات تدخله في شؤون المجتمع منها تصور الأفراد العسكريين لمهمة القوات المسلحة، فإذا رأوا أن مهمتها يجب أن تحمي الأمة من فساد السياسيين حتى لو كانوا مختارين من قبل الجماهير فإن احتمالات تدخلهم تزداد، ومن هذه العوامل أيضاً الانقسامات الطبقية أو السلالية داخل القوات المسلحة أو تلك التي تعود للاختلافات بين فروع الأسلحة ... وأخيراً هناك درجة الوعي السياسي لأفراد القوات المسلحة.

مهمة القوات المسلحة :

تعتبر مسؤولية القوات المسلحة فريدة من نوعها، فهي تقوم بحماية الدولة وذلك على عكس الشرطة التي تنحصر مهمتها في حماية الاستقرار الداخلي، كما إنها ليست مسلحة بدرجة كافية وعليها أن تنفذ الأوامر التي تصدر إليها، أما القوات المسلحة فتنتشر على الجبهة أو في معسكرات وتكون بعيدة عن المناطق المدنية ويقوم فيها التجنيد على أساس قومي واهتمامها مركز وموجه نحو قرارات السياسة الخارجية وذلك على خلاف الشرطة التي تهتم بقرارات السياسة الداخلية.

وقد يحدث أن يناط بالقوات المسلحة مهام هي من صميم مهام الشرطة وتصبح بهذا طرفاً في النزاع السياسي، وهنا يتغير منظور القوات المسلحة لنفسها على أنها ليست قوة مدافعة عن الأمة فقط ولكنها أيضاً قوة محاربة كما أنها ليست جزءاً من قوات الشرطة يمكن أن تؤثر على مجريات الصراع داخل البلاد.

وهذا يعني إن احتمالات التدخل العسكري قد تنمو حينما تصبح القوات المسلحة محتواة في مهام هي من مهام الشرطة أساساً أو في أي أنشطة أخرى لقمع أي تمرد داخلي بالبلاد، وتزيد احتمالات هذا التدخل حينما تأمر الحكومة القوات المسلحة باستخدام العنف ضد معارضيها، وقد حدث في الفترة من (١٩٠٧-١٩٦٦) حوالي (١٠٥) انقلاباً ناجحاً في أمريكا اللاتينية وتبين ان ثلثي هذه الانقلابات قد حدث في فترة تميزت بعدم الاستقرار الداخلي، وهذا لا ينفي أن تكون القوات المسلحة نفسها في نفس الوقت كانت لديها الرغبة في التدخل، فكانت تتخذ من عدم الاستقرار الداخلي ذريعة لهذا التدخل، وتقل احتمالات التدخل العسكري حينما تتعرض البلاد لهجوم خارجي ذلك لأن الحرب والأزمات العالمية وإهانة الشعور القومي والاعتداء على الحدود كل هذا قد يفجر الشعور القومي فتكسب الحكومة والقوات المسلحة على السواء تأييد الأمة.

ويعني هذا إن احتمالات التدخل للقوات المسلحة في الشؤون الداخلية قد تقل كلما كانت هناك طوارئ تتعرض لها، ومن ثم تتركز مهمة القوات المسلحة في الدفاع القومي، وقد كان ذلك واضحاً في الفترة من (١٩٤٠-١٩٤٢) في دول أمريكا إذ كانت هذه الفترة هي الوحيدة التي لم تحدث فيها انقلابات عسكرية وذلك لانشغال القوات المسلحة في أمور الحرب ... وبعد انتهاء الحرب بدأت الانقلابات العسكرية في العودة مرة أخرى.

وتقل احتمالات التدخل العسكري إذا اضطلعت القوات المسلحة بالمهام ذات الطابع المدني، إذ تلجأ العديد من الحكومات إلى إشراك القوات المسلحة في برامج التنمية بها، وتستوعب هذه البرامج اهتمام وخبرة القوات المسلحة في البناء القومي تكون بمثابة قنوات تصب فيها طموحها السياسي، مثال ذلك تاريخ القوات المسلحة الأمريكية في القرن التاسع عشر حينما أسست اكاديميتها العسكرية (The West Point)

كمدرسة للهندسة وليست كأكاديمية عسكرية تخرج ضباطاً عسكريين، وظلت حتى الحرب الأهلية الأمريكية تقوم بأداء مهمة ذات طابع مدني واضح، وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل التي احتوت قواتها المسلحة في مهام بناء الكيبوترات في المناطق الاستراتيجية فقامت بذلك بعمل ثنائي دفاعي خارجي عمراني داخلي.

ويعني ما سبق إن المدنيين قد يحددون مهمة القوات المسلحة بأنها قهر المعارضة في الداخل والاشتراك في بناء الدولة، ولكن القوات المسلحة قد تكون ذات تعريف خاص يحدد مهمتها، فيرى الضباط إن مسؤولياتهم هي حماية الأمة من الفساد السياسي وهنا تنصب القوات المسلحة نفسها حارسة على المؤسسات القومية، ويمكن أن نحمل ذلك في القول بان قيام القوات المسلحة بتمييز مهمتها كخادمة (للحكومة) أو كخادمة (للأمة) يشجعها على أن تتحرك مباشرة للتدخل في شؤون المجتمع، ومثال ذلك إن الخبرات الفرنسيين الذين رفعوا السلاح على ديجول في إبريل ١٩٦١ كانوا مقتنعين تماماً بأن المواطنين الفرنسيين قد اجبروا على قبول استقلال الجزائر مما يتعارض مع مصالح فرنسا.

وهناك مثال آخر تصوره كلمات الجنرال دوجلاس ماك ارثر (Douglas) الذي أقصاه الرئيس ترومان (Truman) في عام ١٩٥٢، إذ قال : " إنه لمفهوم خطير أن تكون القوات المسلحة موالية لهؤلاء الذين يمارسون مؤقتاً أكثر من أن يكون ولاؤها للبلاد والدستور ".

السمات التنظيمية للقوات المسلحة :

التماسك (Coheieveness) والذاتية (Autonomy) والاختلاف البنائي والتخصص الوظيفي هي أهم السمات التنظيمية للقوات المسلحة وسنحاول فيما يلي توضيح دورها في احتمال تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع.

التماسك :

إن للقوات المسلحة ذات التماسك الداخلي القوي قدرة كبيرة على التدخل في شؤون المجتمع عن القوات المسلحة ذات التماسك الضعيف وقد ينجح الانقلاب المضاد في الاستيلاء على السلطة إذا كان النظام العسكري القائم أقل تماسكاً.

ومن أهم العوامل التي تشدد التماسك في القوات المسلحة: القيادة المركزية والانضباط والتدرج الهرمي والروح المعنوية والاكتفاء الذاتي وكذلك التدريبات التي يمارسها العسكريون وخلعهم لملابسهم المدنية وارتداؤهم الزي العسكري وتجريدهم من أسمائهم وانضمامهم إلى تنظيم لا شخصي وحرمانهم لعدة أسابيع من محيطهم المدني الذي كانوا يعيشون فيه ... كل هذه العوامل تؤكد لهم كلية القوات المسلحة وكيانهم المستقل بحيث تصبح بالنسبة لهم شكلاً جديداً من التوحد مع تنظيم جديد .. وهذا يعني إحساسهم بمسؤولية من نوع خاص.

وإذا أضفنا إلى ذلك مهام القوات المسلحة في أوقات المعركة كعامل مؤد لتماسكها أيضاً فإن هذا يعني إن تدريب أفرادها على إطاعة الأوامر القيادية بسرعة وكفاءة أمر يصلح للاستخدام في أوقات الصراع، فهي كلما كانت أكثر تماسكاً وانضباطاً كانت أسرع في إطاعة الأوامر وبلا تردد حتى ولو كانت هذه الأوامر هي بالسير لقصر الرئاسة وإقصاء شاغليه.

الذاتية :

تزداد احتمالات تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع كلما كان هناك ما يؤثر على ذاتيتها أو حقها في صنع القرار لنفسها، وذلك لأنها تدعي أن لها الحق في الاستقلال بتنظيمها وعملياته الداخلية، وتكون قلقة دائماً على كل ما يؤثر على امتيازاتها ومكانتها وذاتيها، ويمكن القول إن تجنيد الضباط من طبقة تشترك مع السياسيين في خلفيتها ونظراتها السياسية أمر يؤدي إلى التقليل من احتمالات التدخل كما كان الحال في أوروبا عام ١٨٦٥ إذ كان هنا ٨٠% من جنرالات الجيش الروسي من الأرستقراطيين، وقد يمكن القول أيضاً ان التكامل بين الضباط والطبقة الحاكمة أمر

يؤدي إلى حياد القوات المسلحة السياسية، لكن الأمثلة الواقعية في دول أمريكا اللاتينية لا تؤيد ذلك وتوضح انه ليس شرطاً كافياً لعدم تدخل القوات المسلحة في شؤون المجتمع، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عامل الذاتية ونظرة كل من القوات المسلحة والمجتمع إليه فهناك فرق بين ما يسمى بالموضوعات الفنية وموضوعات صوغ السياسة في المجتمع فموضوعات صوغ السياسة هي أهداف وغايات المجتمع التي تسعى القوات المسلحة لتحقيقها.

أما الموضوعات الفنية فهي الوسائل والخطوات الضرورية لإنجاز هذه الغايات، وقد يكون الفصل بينهما أمراً سهلاً للغاية من الناحية النظرية، ولكن ذلك ليس سهلاً عند تنفيذه إذ يختلف الأمر من دولة إلى أخرى، ومثال ذلك إعلان الحرب في الولايات المتحدة أمر يعود إلى الكونجرس كأحد موضوعات صوغ السياسة بينها التكتيك للحرب هو موضوع فني يدخل في اختصاصات القوات المسلحة وفي بعض البلدان تكون الموضوعات الفنية كمخصصات الأسلحة تحت سيطرة القوات المسلحة تماماً لكنها قد تتقاسمها مع المدنيين في بلدان أخرى أو هي في يد المدنيين كلية في غيرها.

ومن المفروض أن يكون هناك اعتراف متبادل بين القوات المسلحة والمدنيين حول ما يجب أن يكون مشتركاً بينها وما هو مقصور على أحدهما لأن التوازن بينهما هو الذي يحدد شكل العلاقات المدنية العسكرية، فإذا حدث تغير مفاجئ في موضوعات صوغ السياسة بما يهدد القوات المسلحة فإن هذا يكون بأعثالها على التدخل إذ ترى فيه تهديداً لذاتها، مثال ذلك أن اتجاه الحكومة لتخفيض ميزانية القوات المسلحة أو إحجامها عن إدخال أسلحة جديدة تحتاج إليها هذه القوات أو انتشاءها لميليشيا شعبية كل ذلك قد يشجع القوات المسلحة على التدخل.

الاختلاف البنائي والتخصص الوظيفي :

تقل احتمالات التدخل العسكري في شؤون المجتمع بتزايد التخصص الوظيفي والاختلاف البنائي بداخلها، لأن تعدد أسلحة القوات المسلحة يجعل من الصعب هذه

الأيام أن يخطط لانقلاب ناجح لاسيما ان وحدات المخابرات تتابع مختلف التحركات غير العادية داخل الأسلحة.

كما ان التخصص الوظيفي المتزايد يحول دون التحرك الناجح لأن على القائمين بالانقلاب في مثل هذه الحالة أن يتحالفوا مع مختلف المصالح ويصعب عليهم ذلك إذا كان لكل سلاح منظور خاص أو اهتمام قومي، ولكن التنافس بين الوحدات العسكرية يؤدي تحت ظروف معينة إلى زيادة احتمالات التدخل، مثال ذلك أن تنظر القوات المسلحة للتنظيمات شبه العسكرية على أنها مناهضة لها، فقد أدى إنشاء الفرقة الخاصة لحماية الرئيس الفاشي في سنة ١٩٦٦ إلى استياء الضباط واستيلائهم على الحكومة لفرقة خاصة فأطاحوا بها.

وتتزايد احتمالات التدخل العسكري أيضاً بتزايد دور المساعدة العسكرية الأجنبية في توسيع دور استقلال القوات المسلحة، وذلك لأن المساعدة العسكرية الأجنبية من الدول الصناعية تؤثر على المفهوم الذاتي للقوات المسلحة على أساس إنها أكثر تقدماً من التنظيمات الأخرى وأسرعها في استخدام المعدات والأسلحة التي تدافع بها عن البلاد، وهذا يشجعها على محاولة الاضطلاع بمسؤوليات جديدة تؤثر على الضابط المدني القائم فوقها ولا يتناقض ذلك مع الاعتبار القائل بأن احتواء القوات المسلحة في أنشطة مدنية يقلل من احتمالات تدخلها، فاحتواء القوات المسلحة الشديد في القضايا الأهلية هو الذي يخلق لديها إحساساً متزايداً بدورها.

ولهذا فإن دلمار (J.I.Delmar) قد لاحظ إن الأعمال التي قامت بها القوات المسلحة الأرجنتينية لمقاومة العصيان الداخلي خلق لها وظيفة جديدة وهي حماية استمرار تضامنها مع العالم العربي والدفاع عن الحرية الفردية وهذا لا يعني إلا احتواءً مستمراً في شؤون البلاد، وهنا جاء القول بأن دور المساعدة الأجنبية في زيادة احتمالات التدخل هو الدور الذي يوسع من درجة الوعي السياسي للقوات المسلحة.

المرينة (Professionalization) :

يرى ابرامسون (Ibramson) وفانير (Finer) انه كلما عظمت مسؤوليات الضباط وتقدم تدريبهم وزيادة مهنيتهم زادت احتمالات تدخلهم في شؤون المجتمع وذلك

لأنهم مشجعون على اتخاذ القرارات بفضل خلفياتهم الأكاديمية، وقد حدد هانجتون (Hunginton) ثلاث خصائص لأعضاء المهنة الواحدة وهي الخبرة المشتركة والتضامن المشترك والمسؤولية الاجتماعية، وتؤدي هذه الخصائص إلى إحساسهم بأنهم أكثر من مجرد جماعة تؤدي عملاً ذا طبيعة ما.

والقوات المسلحة مركب ينمو باستمرار، وساهم التخصص الوظيفي والاختلافات البنائية في زيادة مهنيتها بدرجة كبيرة، وتنمو هذه المهنية في إطارين أحدهما مشترك والآخر فردي، ويتمثل الإطار المشترك في زيادة التجنيد لتشكيل قوة عسكرية رخيصة تشكل منها الجيوش الكبيرة وفي دور الصناعة في الاستعانة بالمعدات والوسائل الصالحة لها وكذلك في التدريب المتقدم للضباط في الأكاديميات العسكرية، أما الإطار الفردي فيتمثل في تشرب الضباط لقيم وأهداف نسقهم العسكري والذي اصبح الآن منصباً على القيم القومية واستقرار المجتمع.

ويرى ابرامسون انه لابد من ارتباط هذين الإطارين كل مع الآخر والعمل على سيادة الضبط المدني فوق القوات المسلحة والحفاظ على هذا الضبط، ويأخذ الضبط المدني فوق القوات المسلحة شكلين أساسيين هما الضبط المدني الذاتي والضبط المدني الموضوعي، والأول هو الأكثر شيوعاً ... ولا يكون فيه فصل واضح بين الجماعات المدنية والعسكرية أو بين القيم المدنية والعسكرية بل يتحقق التوحيد في الفكر والنظرة بينهما.

أما الضبط المدني الموضوعي فيعني ان هناك انفصالاً واضحاً بين السلطتين المدنية والعسكرية واعترافاً بذاته المهنية العسكرية واستعداداً تاماً من جانب القوات المسلحة لتنفيذ رغبات أي جماعة تعمل على ضمان السلطة الشرعية داخل البلاد ومن هذه الذاتية العالية نظر ابرامسون وفاينر لدور القوات المسلحة في التدخل في شؤون المجتمع.

الوعي السياسي (Political Awarness) :

يعني التدخل العسكري ان أفراد القوات المسلحة ينصبون من أنفسهم عن طريق كبار الرتب أعلى سلطة حاكمة في الدولة، ويعني الوعي السياسي أن القوات

المسلحة تدرك إدراكاً كاملاً للأهداف التي تريدها، والتي لا تريدها وكيفية تغييرها، وتختلف درجة الاحتواء السياسي للقوات المسلحة، فقد تكون هامشية في نظرتها للأمور السياسية أو تكون محتواة بشدة فيها إذ تستطيع أن تخلف أنظمة عسكرية يرأسها كبار العسكريين، ولهذا فإنه يمكن القول انه كلما انخفضت درجة الوعي السياسي قلت احتمالات التدخل العسكري.

وقد كانت هناك محاولات عبر التاريخ لضمان الحياد السياسي للقوات المسلحة فقد رأى المنظرون الفرنسيون للعلاقات المدنية العسكرية ان الجمهورية الفرنسية الثانية تمثل نموذجاً لهذا الحياد، إذ كانت القوات المسلحة خلال هذه الفترة صامتة لا تتكلم مطيعة تخص نفسها فقط بالمسائل المهنية والتكتيك العسكري تاركة للمدنيين القضايا الخاصة بشؤون البلاد لأن الطاعة لديها كانت غاية في حد ذاتها.

وكما أوضحنا سابقاً فانه ليست هناك قوات مسلحة منفصلة تماماً عن الاعتبارات السياسية وليس هناك عسكريون بلا وعي لكن المسألة مسألة درجة وعي اكثر أو وعي اقل ... ورغبة اكثر في قبول التوجيهات المدنية أو رغبة اقل .. والمهم هنا أن يدرك المدنيون أن توجيهاتهم للقوات المسلحة الفرنسية خلال الحرب الجزائرية أدت إلى تشجيعها على أن تلقى بعيداً بمسلماتها السياسية وتطيح بالجمهورية الرابعة.

وتختلف طبيعة الوعي السياسي تبعاً لرتب العسكريين، فكبار الرتب يعملون بصفة عامة من خلال الأبنية السياسية القائمة ويكونون قادرين من خلال نفوذهم وآرائهم على تحقيق أهدافهم بالضغط على الحكومة وليس بفرض أنفسهم عليها، ولهذا فانه من النادر عند حدوث انقلاب معين أن يكون أقدم الضباط هو القائد الفعلي له، بل أن الضباط الأحدث منه رتبة يكونون هم القادة الفعليين ولا يكون أقدم الضباط إلا كواجهة لاعطاء الصبغة الشرعية للانقلاب ويختاره القائمون بالانقلاب لعدة عوامل منها:

- تأثيره الشخصي داخل القوات المسلحة.
- مركزه الهام في بنائها القيادي أو مكانته وهيبته الجوهرية للانقلاب.

ويطلق الباحثون عليه عادة الرجل الأرجوحة (Swing Man) ومن أمثلة هذا النوع من القادة المارشال كاستيلوبر انكوا (Castelo Branco) في البرازيل، أما الرتب الحقيقية القائمة بالانقلاب فقد تتراوح بين رتبة النقيب والرائد والمقدم، وهي الرتب التي تساهم عادة في قضايا صنع القرار.

ويعني الحياد السياسي أن يكون الضباط بعيدين عن السياسة أو أن هناك قيوداً مفروضة عليهم من قبل الجماعات أو الأفراد السياسيين لكنهم حينما يكونون على صلة بقوى اجتماعية تعارض الحكومة يزداد طموحهم السياسي وتزداد احتمالات الرغبة في التدخل وحتى لو عزلوا في معسكرات أو مواقع مكتفية ذاتياً فإن هذا الانعزال رغم انه يغذي الروح المعنوية لديهم فانه لا يحد من فرص اتصالهم بالخارج.

غير انه تجدر الإشارة هنا إلى أن لتوقيت التحاق الضباط بالقوات المسلحة دوراً في احتمال التدخل فالضباط الذين يلتحقون بوحداتهم بعد وقت قصير من التدريب أقل تمثلاً لمعايير القوات المسلحة واقل اتصالاً بالمدنيين، وهذا يعني في النهاية ان الضباط ذوي الروابط القوية مع أفراد وجماعات تعارض سياسة الحكومة قد يشكلون جماعات سرية للإطاحة بها.

وليس هناك في الواقع ما يحطم التماسك والانضباط العسكري اكثر من حرب غير ناجحة أو هزيمة عسكرية شديدة، وتؤدي الهزيمة إلى تبادل الهم وزيادة حدة التوتر بين المدنيين والعسكريين، وداخل القوات المسلحة نفسها مما يزيد من درجة الوعي السياسي لدى العسكريين.

ومن هنا يمكن القول بان الهزيمة العسكرية في الحرب إذا كانت مصاحبة باعتقاد مؤداه أن الحكومة لم تعط القوات المسلحة التأييد الكافي فإن ذلك يزيد من احتمالات التدخل العسكري، وتختلف طبيعة ومجال التدخل العسكري باختلاف درجة ضجر العسكريين فالانقلابات التي تحدث بسبب قضايا خاصة بالقوات المسلحة كالدخول والترقيات أو المساس بالامتيازات العسكرية هي الانقلابات التي تحدث تغيرات في الأفراد أو في سياسة البلاد، وكلما عولجت أسباب هذا الضجر سهلت عودة

العسكريين لمعسكراتهم، أما ما يتعدى حدود القول إن التدخل العسكري الناتج عن المساس بمصالح القوات المسلحة قد يؤدي إلى إعادة الحكم المدني بينما يؤدي التدخل العسكري الناتج من عدم الثقة كلية في النسق السياسي إلى إنشاء حكم عسكري مستمر.

ولمحتوى المنهج التعليمي في الكليات العسكرية دور في الوعي السياسي للضباط، فهؤلاء الضباط الذين يهتمون بالتكتيك العسكري فقط وفي حدود الوسائل وليس الأهداف قد يضعون أنفسهم في حدود جماعة معينة لها مصالح محددة ولا يتدخلون إلا إذا تعرضت هذه المصالح للمساس وقد لا يقيمون اعتباراً للمصالح العليا للمجتمع، ولكن الواقع ان مناهج الكليات العسكرية اليوم تحتوي على العديد من الموضوعات التي تعمل على تأييد الضبط المدني ولكنها تزيد بذلك من وعي الضباط السياسي ويؤدي ارتفاع درجة هذا الوعي إلى زيادة احتمالات الإطاحة بالحكومة.

وتزيد هذه الاحتمالات إذا ما اعتقد الضباط انهم يتحملون مسؤولية إصلاح النسق العسكري إذا ما أهمل السياسيون واجباتهم، وهذا ما حدث في الأرجنتين حينما سيطر هذا المعتقد على العسكريين، ولهذا يمكن القول بان احتمالات التدخل العسكري تزداد بتوسع محتوى تعليم الضباط وشموله لموضوعات وقضايا سياسية تدخل في صميم أعمال المدنيين.

العوامل البيئية لتدخل النسق العسكري في شؤون المجتمع :

يعني الارتباط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتدخل العسكري أن هناك علاقة بين الجماعات غير الراضية من السكان وبين أفراد القوات المسلحة وحينما تشتد الصراعات الاجتماعية وتتعدد تزداد احتمالات التدخل العسكري، وقد حاول روبرت (Robert Putnam) الوقوف على العلاقة بين الحراك الاجتماعي والتدخل العسكري في دول أمريكا اللاتينية في الفترة من سنة ١٩٥٦- ١٩٦٥ وكانت مشيرات الحراك الاجتماعي قد زادت القيود على الطموح السياسي للقوات المسلحة.

ويختلف هنجتون مع بوتمان في دور الحراك الاجتماعي ولكنه درجة وعي لمؤسسات السياسة القائمة ومقابلتها للتوقعات المتولدة عن درجة الحراك الاجتماعي، ولهذا يمكن أن ترتفع درجة الحراك الاجتماعي وتزداد احتمالات التدخل العسكري في نفس الوقت.

وهناك عوامل اجتماعية أخرى تؤثر على احتمالات التدخل العسكري كالتقسيمات الطبقية والاختلافات الإقليمية والتعليمية أو اللغوية أو الدينية وكلما كان هناك تصدع في المجتمع فان هذا يعني انخفاض درجة شرعية الحكومة وعدم قدرتها على التوفيق بين القيم والاتجاهات المختلفة في المجتمع، وتعتبر زنزيار أحد الأمثلة الواضحة لبروز دور القوات المسلحة من خلال الصراعات الاجتماعية إذ تمرد فيها الأفارقة ومنهم العديد ممن طردوا من خدمة الشرطة على الأقلية العربية الحاكمة وأصبحت القوة هي العامل الحاسم في حل الصراع بينهما.

وعلى الجانب الآخر يوضح تاريخ أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر كيف استخدمت القوات المسلحة قوتها في تأييد الإقليمية من مالكي الأراضي ويظهر من المثالين السابقين كيف أن القوات المسلحة تلعب دوراً حاسماً في حل الصراعات الاجتماعية القائمة وان كانت الشرطة قد أخذت زمام المبادأة في نزيار كتعبير عن الاستياء العام في البلاد.

ولهذا يمكن القول أن احتمالات التدخل العسكري تزداد بتزايد حدة الصراع الناشئ عن الانقسامات الطبقية والسلالية المهددة لمكانة وقوة الطبقة أو الجماعة السائدة، وإذا أحس القادة العسكريون بأي إجراءات تتخذها الحكومة بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وتتجه بها إلى تخفيض ميزانيتها للقوات المسلحة فقد يرون أن هذه الإجراءات مهددة لمصالحهم وامتيازاتهم فتزداد بالتالي احتمالات تدخلهم العسكري.

وقد درس كل من فوصم (Fossum) ونيدلر (Needler) العلاقة بين الانهيار الاقتصادي ولاحظ نيدلر أنه لم يحدث غير انقلاب واحد في أمريكا اللاتينية في الفترة

من سنة ١٩٣٨- ١٩٤٢ إذ تميزت هذه الفترة بالانتعاش الاقتصادي وذلك على النقيض من عام ١٩٤٤ إذ زادت الانقلابات التي كانت متوافقة مع الانهيار الاقتصادي والمعاناة الاجتماعية، ولهذا يمكن القول أن احتمالات التدخل العسكري هو أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً لمجابهة هذه الظروف.

أما بالنسبة للعوامل السياسية فإن عامل شرعية الحكم القائم وعدم شرعيته تعتبر من العوامل ذات العلاقة بالتدخل العسكري، فنادراً ما يحدث تدخل القوات المسلحة في بلاد تتمتع فيها الحكومة بدرجة عالية من الشرعية على الرغم من حيازة الأولى للقوة والنفوذ لأنها تحقق أهدافها عن طريق المفاوضات بدلاً من اللجوء إلى الضغط على الحكومة، كما ان وجود حكم عسكري في هذه البلاد يعتبر أمراً منافياً للمشاعر العامة وداعياً إلى الأشياء، أما في البلاد التي تنخفض فيها درجة شرعية الحكومة القائمة ولا يكون فيها اتفاق بين الجماعات السياسية على أسلوب حل الصراع السياسي فإن العنصر الحاكم يلجأ إلى محاولة كسب تأييد من بيدهم القوة، ومن هنا يحدث التدخل في شؤون المجتمع من جانب القوة المسلحة.

ولاحظت كاترين كوتلي (Katherine Chotely) ان مخططي الانقلابات يعملون على الحصول على تأييد المدنيين والكتائب العسكرية وتأكيد اشتراكهم في المعاناة وذلك من خلال الدعايات التي يقومون بها خلال فترة الإعداد للانقلاب، وحينما تفشل الحكومة في إصلاح الأمور يبحث الشعب عن أسس جديدة للشرعية السياسية ومن ثم تكون الفرصة مهيأة للتدخل العسكري.

وقد تستخدم كل الحكومات تقريباً، القوة ضد من يخرقون القانون لكن أكثرها فاعلية هي التي تتمتع بدرجة عالية من الشرعية إذ يقبل الأفراد القانون بإرادتهم وليس بالعنف أو التهديد، إذ لا يكون هناك اتفاق على وسائل تغيير السياسات والأفراد باستعمال العنف، وإذا لم تعترف القوات المسلحة بحق الحكومة في إصدار القرار فأنها ستوجه أسلحتها لها بدلاً من القوى المعارضة لها.

وقد قدم فايز مفهوماً مشابهاً لمفهوم الشرعية يوضح به العلاقة بين الشرعية والدور السياسي للقوات المسلحة وهو مفهوم الثقافة السياسية (Polictical Culture) الذي قسمه إلى أربعة أنواع وفقاً للبلاد التي تسود فيها وذلك على النحو التالي :

١. **بلاد تتميز بدرجة محدودة جداً من الثقافة السياسية :** تسقط الحكومة في هذه البلاد باستخدام العنف أو التهديد، وتستطيع القوات المسلحة الضغط على الحكومة وإزاحتها وعندما يضطلع الضباط بأوضاع الحكم فقد يستمرون في مناصبهم لفترة غير محدودة، ولا تحول الثقافة السياسية دون استخدام العنف مرة أخرى، بمعنى ان الشرعية لهؤلاء الذين يشغلون الأوضاع السياسية تكون ضعيفة للغاية إلى درجة أنها لا تستطيع مجابهة الطموحين من الجماعات الأخرى من الذين يرغبون في الإطاحة بها.

٢. **بلاد تتمتع بثقافة سياسية ضئيلة :** قد يكون للشرعية فيها دور كبير بمعنى ان التدخل العسكري يجب أن يكون له مبرر هنا، ويمكن للعسكريين إزاحة الحكومات القائمة واستبدالها مؤقتاً بحكم عسكري، والشرعية هنا مائعة بمعنى أنها يمكن أن تجري من حكومة لأخرى بعدها.

٣. **بلاد تتميز بثقافة سياسية نامية :** تتمتع الحكومات في هذه البلاد بدرجة عالية من الشرعية بمعنى ان هناك إجراءات مقبولة لتغيير السلطة السياسية والمناصب السياسية، ونادراً ما تحدث الإزاحة الكاملة أو الجزئية للحكومة عن طريق القوات المسلحة بصفة مباشرة أو بالتحالف المدني العسكري وذلك حين تستخدم القوات المسلحة ضغوطها لتحقيق ما تريد كما حدث في الجمهورية الفرنسية الرابعة حينما استخدمت نفوذها لتسرع بنقل فرنسا إلى نسق سياسي جديد.

٤. **بلاد تتميز بثقافة سياسية عالية :** وتكون فيها شرعية الحكومة قوية إلى درجة تمنع فيها تهديد القوات المسلحة، وقد قدم هنجتون تحليلاً آخر رأى فيه ان التدخل العسكري يحدث نتيجة لعدم وجود وسيط شرعي ومقبول للتوسط في حل الصراعات في المجتمع ورأى أيضاً ان المجتمع البريتوري هو الوحيد

الذي تؤدي فيه القوات المسلحة هذا الدور، كما ميز هنجتون بين ثلاثة أنواع من هذه المجتمعات هي الاورليجاركية والراديكالية والجماهيرية، وتشهد الأولى صراعات سياسية بين زمر من الأفراد والعائلات، أما النوع الثاني فتحدث فيه الصراعات بين الجماعات والمؤسسات الوظيفية أما الثالث فيتميز بسيطرة حركة أو طبقة اجتماعية على الحكم، ولا يحتاج التدخل العسكري في المجتمع البريتوري إلى تقديم مسببات طالما انه ليست هناك وسائل منظمة مقبولة لإحداث الضبط المطلوب فتصبح القوة بالتالي هي الطريق العادي لتغيير الحكومة، والسائد في تحليل هنجتون عن المجتمع البريتوري هو ضعف مؤسساته وقياداته السياسية وتكون القوات المسلحة فيه إحدى القوى العديدة المتنافسة التي تعطي لنفسها سلطة إحداث الضبط، ويمكن إجمال ما سبق فيما يلي :

- إن احتمال التدخل العسكري يزداد مع غياب أو ضعف الإجراءات المتفق عليها لإحداث تغيير سلمي سياسي.
- إن احتمال التدخل العسكري يزداد مع وجود جماعات مدنية متنافسة تسعى للحصول على تأييد القوات المسلحة دعماً لقوتها السياسية.
- تتوقف درجة احتفاظ القوات المسلحة بالقوة تبعاً للشرعية إلى تتمتع بها الحكومة القائمة.

ويعني هذا ان الأدوار السياسية التي تملأها القوات المسلحة تتروا ح بين الخضوع الكلي للحكم المدني أو القبول المرغوب أو غير المرغوب فيه للسيادة السياسية مع درجات مختلفة من النفوذ السياسي أو الإزاحة الكاملة للحكومة المدنية.

ثانياً - أنواع التدخل العسكري :

لعل أبرز سمات الضباط القائمين بالتدخل العسكري معارضتهم للنشاط السياسي الجماهيري وللسياسيين ودفاعهم عن مصالح القوات المسلحة، وعلى الرغم من هذا فإن هناك اختلافات هامة بين هؤلاء الضباط في مستوى التدخل وأهدافه

وطموحه وعلاقته بالقوة الحكومية، فكلما عظمت درجة طموحهم الاقتصادي والسياسي عظمت درجة قوتهم السياسية والعكس صحيح.

ويمكن القول ان هناك ثلاثة أنواع من التدخل العسكري هي : النظام المعتدل (Moderate System) والنظام الوحي (Guardian System) والنظام الحاكم (Ruler System)، ونوضح الآن الأنواع الثلاث للتدخل العسكري :

أولاً – النظام المعتدل :

يمارس الضباط في هذا النظام قوة معارضة عالية الدرجة على القرارات السياسية والحكومية دون أن يمارسوا الضبط على الحكومة، فالمدنيون يحكمون لكن القوات المسلحة تراجعهم إذ لا تقبل نوعاً من الضبط الحكومي الكلي، ويتميز هذا النوع بأنه ذو طبيعة سياسية عالية ويشكل أفراده جماعات ضاغطة قوية على شاغلي المناصب من المدنيين ويصل بهم الأمر أحياناً إلى إحداث ما يعرف بالإحلال الانقلابي حينما يرون ذلك ضرورياً إذ يسقطون الحكومة ويحلون محلها جماعات أخرى مدنية تكون مقبولة لديهم وهم لا يمارسون السيطرة الحكومية بأنفسهم لأن أهدافهم محددة ويحاولون دائماً أن يجعلوا الوضع كما هو عليه من حيث الحفاظ على التوازن في القوة بين الجماعات المتنافسة ويعملون دائماً على تحطيم أي محاولة لإحداث أي نوع من التغيير الهام في توزيع العائد الاقتصادي، ويقيمون استقراراً سياسياً في البلاد.

وخلاصة هذا النوع من الحكم انه محافظ ولا يمارس القوة الحكومية بنفسه لانه يرى إن الضبط المباشر غير ضروري بالنسبة لأهدافه ومن السهل له أن يمنع التغيير عن أن يحدثه لكنه قد يتحول عبر الزمن إلى نظام وحي أو مسيطر، وبمجرد أن يصبح أفراده سياسيون يبدءون في ممارسة السلطة بأنفسهم، فإذا وجدوا ان مطالبهم لا تجاب يقومون بانقلاب ويحتفظون بالقوة لأنفسهم، وتعتبر الأرجنتين مثالاً بارزاً لهذا النوع الارتقائي، ففي خلال فترة رئاسة فرونديزي (Frondizi) كان الجيش معتدلاً في مطالبه، ولكنه أصر بعد ذلك على تغيير عدة وزراء واحلال محلهم وتغيير سياسة

استغلال حقول الزيت وإجراء إصلاحات تعليمية وقطع العلاقات مع كوبا وتقييد نشاط الحزب الشيوعي.

ثانياً – النظام الوحي :

لا تختلف أهداف هذا النظام عن سابقه إلا في امتناع قادته بأن أهدافهم لا يمكن أن تتحقق إلا إذا قبضوا بأنفسهم على زمام الأمور وهم مقتنعون تماماً بأنه ليس هناك بديل غيرهم يمكن أن يقوم بذلك وإلا لو تركوا الأمور كما هي فستؤل القوة إلى أشخاص يعارضونهم في أهدافهم، وحينما يطيح هذا النظام بالحكومة المدنية فإنه يحتفظ بالقوة في يده لفترة تتراوح عادة بين عامين واربعة أعوام، ويلتزم بالحفاظ على الوضع الذي كانت عليه البلاد قبل سيطرتهم على الحكم ثم يحاولون بعد ذلك إجراء التعديلات السياسية والاقتصادية والإدارية التي تعالج قصور الحكومة السابقة دون أحداث تغييرات أساسية في البلاد.

ويلجأ هذا النظام كغيره من الأنظمة إلى تقييد الحقوق والحريات السياسية ويسمح عادة للأحزاب السياسية والصحف واتحادات العمال بالعمل لكنه يحدد أنشطتها بشدة، ويحظر على الصحف التي يسمح لها بالنشرات أن تنتقد الحكومة أو القوات المسلحة.

وقد قسم لكمان (Luckman) النظام الوحي إلى أربعة أنواع:

أ. الوحي المباشر (Direct Guardian) :

تضطلع القوات المسلحة هنا بشؤون الدولة مباشرة لفترة طويلة من الزمن، وترى انها الحارسة الوحيدة على قيم المجتمع وانها الوحيدة التي تستطيع الحفاظ على الاستقرار السياسي وفاعليته بسبب فشل المؤسسات المدنية في تحقيق ذلك، ومن أمثلة هذا النظام باكستان تحت حكم أيوب خان، وتركيا تحت حكم اتاتورك.

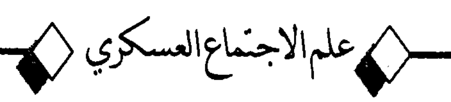

ب . الوحي البديل (Alternative Guardian) :

يترك فيه ضباط القوات المسلحة السلطة بعد فترة قصيرة وينسحبون منها لحماية تماسكهم من الضغط السياسي كما حدث في بورما عام ١٩٦٠ والسودان عام ١٩٦٤.

ج. الوحي المستتر (Catalyatic Guardian) :

لا ترغب القوات المسلحة هنا في أن تحكم بنفسها لكنها تتدخل لضمان وجود من يتفقون مع مفاهيمها، وقد حدث ذلك في الأرجنتين بعد الإطاحة ببيرون إذ لم تكن القوات المسلحة بنفسها في السلطة.

د. الوحي المهيمن (Cover Guardian) :

وهو أكثر النظم انتشاراً وتعمل فيه القوات المسلحة على تأييد نظام سياسي قادر على تحقيق المصلحة القومية وتمده بالتأييد المناسب لفترة طويلة من الزمن وقد تخضع نفسها سياسياً له، ولكنها تحتفظ بالقدرة على التحرك السياسي المباشر لمجابهة أي طارئ لا تراه لمفاهيمها كما حدث في تركيا عام ١٩٦٠.

ثالثاً – النظام الحاكم :

يمثل هذا النظام ١٠% فقط من كل حالات التدخل العسكري، وتكمن أهميته في طموحه السياسي والاقتصادي وهو على النقيض من النظام الوحي الذي يراقب أعمال الحكومة فيستولي على الحكم ويحرك مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويصف ضباطه أنفسهم بأنهم راديكاليون أو ثوريون، ولكي يحققوا أهدافهم السياسية والاقتصادية فإنهم يعلنون ان ذلك سيأخذ فترة غير محددة من

الحكم العسكري، بينما يعد النظام الوحي بأنه سيعيد السلطة إلى المدنيين خلال فترة محددة من الزمن.

والنظام الحاكم إذا وعد لا يفي بوعده، ويمكن أن نأخذ مثالاً لهذا بما قاله الجنرال الشيلي بينوشيست (Pinocchio) في عام ١٩٧٤.. (... ستبقى القوات المسلحة في شيلي لفترة غير محددة في الحكم وذلك لأن عملية بناء البلاد ومؤسساتها أخلاقياً ومادياً تحتاج إلى فترة طويلة وستظل تمارس القوات المسلحة دورها ومسؤولياتها في الحفاظ على الأمن القومي تحت حكومة مدنية مستقلة) ... وهذا يعني إنهم لن يقبلوا الضبط المدني فوقهم وسيتصرفون كنظام معتدل.

ويعمل هذا النظام على إحداث تغييرات أساسية في البلاد بأبعاد كل مراكز القوى الموجودة والقضاء على حكم الأقلية وحل الأحزاب السياسية وتقييدها وابعاد قادة الأحزاب الجماهيرية من المناصب الحكومية، ولهذا النظام نفس اهتمامات النظام الوحي الاقتصادي، فقادته يعلنون انهم يرغبون في إصلاح الاقتصاد ليس بسياسة مالية جديدة أو باقتصاد بديل ولكن بزيادة معدل الاستثمار وبعمل برامج تحديثية تكون متطلبة للنمو الاقتصادي، وبعض هذه الأنظمة يهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية تقدمية ينتج عنها تحسن ملحوظ في مستوى الحياة للطبقات الفقيرة عن طريق التوزيع المتساوي للدخول ولفرص العمل وللخدمات الإضافية العامة، والمقاييس التقدمية من وجهة نظرهم هي زيادة عدد مالكي الأراضي الزراعية وإصلاحها، وإعطاء الفلاحين سلفاً (قروضاً) حرة، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتوسيع برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية والخدمات التعليمية والتأميم ومشروعات الملكية الخاصة، وتشريع قوانين ضريبة تحقيق المساواة أكثر.

وهذا النظام أكثر تسلطاً من النظام والوحي ويستخدم القوة للسيطرة على الأمور ويحرص على أن يحرر الصحف صحفيون معينون، وقد يسمح بالنقد

والمعارضة ولكن إلى درجة محدودة، وتحاول بعض الأنظمة من هذا النوع تعبئة الجماهير بخلق أحزاب ذات طابع جماهيري أو حركات سياسية تتولى هي الرقابة عليها من أعلى.

ولكن هل للحكام العسكريين بصفة عامة دوافع تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تقدمية ؟ يرى نورد لنجر إنه ليس للحكام العسكريين أي دوافع تؤدي لذلك ولكنهم يضطرون إلى تبني هذه السياسات تحت ظروف معينة ترتبط بأوضاع البلاد وبالوعي السياسي الجماهيري، وقد أجرى نورد لنجر- للتحقق من ذلك دراسة لـ ٢٢٩ انقلاباً مضاداً حدثت في الفترة من ١٩٤٦ – ١٩٨٠ وتبين له من هذه الدراسة الآتي :

١. إن دوافع الانقلابات كانت هي الإطاحة بالمدنيين والحكومات العسكرية القائمة لأسباب ليست لها علاقة بالتغيير الاقتصادي.
٢. إن دوافع الإصلاح كانت موجودة في ١٨ انقلاب.
٣. إن ٨% من هذه الانقلابات كانت تسعى إلى تصحيح الأوضاع وأحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية.
٤. تتأثر دوافع الضباط كصانعي قرار اقتصادي بمصالحهم الجمعية ومثال ذلك إن معظم التغييرات الاقتصادية التقدمية تحتاج إلى اعتمادات مالية (كبناء المستشفيات وتدريب الأطباء والمدرسين وبناء المدارس والمنازل وزيادة الأجور وتغطية تكاليف البطالة وتوزيع الأراضي واعطاء القروض لصغار الفلاحين) ... ولكن إذا تعارضت الاعتمادات المالية المخصصة لذلك مع ميزانية الدفاع فإن الأولوية تعطى للأخيرة.

ثالثاً - التبريرات التي يقدمها النسق العسكري للتدخل في شؤون المجتمع:

حينما ينجح الضباط في الإطاحة بالحكومة يحاولون إعطاء تبريرات لما يقومون به فيتحدثون عن قضايا الجماهير ومشاكلها ويتصورون أنفسهم آباء للأمة والمسؤولين عنها وعن حمايتها، ويعلنون للجماهير إن الحكم المدني السابق قد انتهك الدستور وانه كان لابد من تدخلهم لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الحديث الذي أدلى به الجنرال اونجانيا (Ongania) قائد القوات المسلحة الأرجنتينية على ضباط الأكاديمية العسكرية الأمريكية (... تكون طاعة القوات المسلحة للحكومة واجبة حينما تستمد هذه الحكومة قوتها من الشعب وحينما تعمل على ضمان حقوقه الدستورية فالطاعة هي للدستور وللقانون أساساً وليس لرجال أو لأحزاب سياسية دفعتهم الظروف والأقدار للقبض على زمام الأمور.

لكنه يجب أن يكون واضحاً انه لن تكون هناك طاعة إذا اسيئ استخدام السلطة وانتهكت المبادئ الأساسية للنظام الجمهوري) وقال اونجانيا أيضاً (... للناس الحق تحت هذه الظروف في مقاومة الظلم، لكن المواطنين غير المسلحين لا يملكون القوة لاستخدام هذا الحق .. ومن ثم فإنها تصبح مسؤولية من يملكون القوة أي القوات المسلحة وهي مسؤولية خاصة وجوهرية تتجاوز حدود التزاماتها نحو السلطة القائمة).

بهذا التفسير أعطى الجنرال اونجانيا مبرراً لانقلابه، ولكن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي يرتكز عليها العسكريون لتبرير تدخلاتهم وهي كما يلي :

١. إن الحكومة المدنية فشلت في تحقيق الأهداف التي ترجوها الأمة.
٢. إن الحكومة المدنية قامت بأفعال غير قانونية تتعارض مع المبادئ الدستورية.

٣. إن الجماعات القائمة تصرفت بما يهدد الأمن الداخلي للبلاد وشجعت على العنف وعدم الاستقرار السياسي.
٤. إن الحكومة قد تبنت سياسات أدت إلى انهيار اقتصادي.
٥. إن الحكومة قد فشلت في تخطيطها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العصري.

ويؤكد العسكريون في نفس الوقت انهم عازمون على إزالة الفساد واستئصال جذور عناصر الهدم في الدولة وعلاج الخلل السياسي وتحديث الاقتصاد واتباع سياسة اقتصادية تقدمية ... وينجح العسكريون في ذلك، لكن المهم هنا أن ما يلزمون به أنفسهم هو تصحيح القصور المدني في العهد السابق عليه أكثر من انه إلزام لأنفسهم ببناء مجتمع أفضل ومختلف.

- بقاء الأنظمة العسكرية في الحكم :

تختلف فترة بقاء الأنظمة العسكرية في الحكم من نظام لآخر إذ ينجح بعضها في الاستمرار لفترة طويلة دون حدوث تغييرات جوهرية في بنائه أو خصائص حقوقه بينما لا يبقى البعض الآخر لفترة قصيرة، وإذا كان يمكن وضع الأنظمة المدنية في فصل يتراوح بين الاستقرار وعدم الاستقرار فإن الأنظمة العسكرية يمكن وصفها على العكس من ذلك في متصل متراوح بين عدم الاستقرار والاستقرار، ورغم انه من الصعب وضع مقياس مناسب لتحديد متوسط فترة بقاء الحكم العسكري إلا انه يمكن القول أن حقبة عشرين عاماً هي الحد الأدنى المناسب للقول بان هذا الحكم أو ذلك الحكم مستقر ويحتاج النظام المستقر إلى فترة كافية تتوالى فيها عدة حكومات حتى يحل جيل جديد محل كبار العسكريين دون أن يحدث أي تغيير أساسي في بناء النظام أو خصائص صفوته.

وترجع أسباب عدم استقرار الحكم العسكري إلى ما يلي :

- إجبار العسكريين على التخلي عن السلطة تحت الضغط المدني والمعارضة المدنية.
- إن يتولى ضباط آخرون معروفون لدى الحكومة إزاحة الضباط الحاليين.
- إن يتخلى العسكريون طواعية عن الحكم تحت الضغط الداخلي من قبل الضابط أو الخارجي من قبل المدنيين.

ويدعو التفصيل السابق للتساؤل ... هل يمكن أن نطلق على نظام الحكم انه حكم عسكري أو بريتوري حتى إذا مر على الانقلاب عشر أو عشرون سنة أو حتى لو خلع القادة زيهم العسكري واضطلعوا بمسؤولياتهم الرئاسية أو رئاسة الوزراء.

والإجابة هنا نعم طالما أن القوات المسلحة هي التي أخذت بزمام الأمور عن طريق الانقلاب وطالما ان أعلى المسؤولين الحكوميين قد خدم أو مازال مستمراً في خدمة القوات المسلحة ويعتمد عليها في الاحتفاظ بالقوة.

رابعاً - الأصول الاجتماعية للضباط الذين يقودون التدخل :

إذا لم يكن دارسو التدخلات العسكرية متفقين على أي افتراض فانهم يتفقون على افتراض واحد مؤداه ان الضباط يجندون أساساً من الطبقة المتوسطة وقد يقال ان مفهوم الطبقة المتوسطة مفهوم غامض ولكن يمكن تحديده بالطبقة التي تتوسط الطبقتين الأخريين الأولى وهي الطبقة القليلة من الأثرياء واصحاب المشروعات وملاك الأراضي والمهنيين الناجحين والثانية وهي الساحقة من الطبقة الدنيا كالعمال والفلاحين المعدمين وذوي الملكيات المحدودة، وتشمل الطبقة المتوسطة المدرسين والموظفين المدنيين والفنيين وملاك المحال العامة والتجار والمقاولين وضباط القوات المسلحة.

وينتمي آباء الضباط الذين يقبضون على زمام الحكم في بلاد عديدة إلى الطبقة المتوسطة كالحال في شيلي والعراق وتركيا ونيجيريا، وإذا أجرينا مقارنة عن هذا الوضع في كل من دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط لوجدنا ان ضباط الدول الإفريقية والشرق الأوسط ينتمون إلى الطبقة المتوسطة بينما قد ينتمي ضباط دول أمريكا اللاتينية لخلفية تجمع بين الطبقتين العليا والمتوسطة.

وتعطى البرازيل مثالاً لذلك ففي الفترة من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ كان ٢٠% من الطلاب الذين التحقوا باكاديميتها العسكرية منتمين إلى الطبقة العليا و ٧٦% من الطبقة المتوسطة و ٤% من الطبقة الدنيا، ومع بداية الستينات انخفضت نسبة مجندي الطبقة العليا إلى ٩% ووصلت نسبة مجندي الطبقة المتوسطة إلى ٧٨%.

ورغم هذا فإن هناك اختلافاً حول هذا الموضوع من بلد لآخر وعبر فترات مختلفة في نفس البلد وإندونيسيا خير مثال لذلك، فالقيادة في الجيش الاندونيسية وباقي الأفرع الأخرى مجندة أساساً من الطبقة العليا والواقع ان الطبقة العليا لا تمد القوات المسلحة بأفرادها ليصبحوا ضباطاً بها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الطبقة تملك المشروعات التي تحقق الثروة وتتكون من كبار ملاك الأراضي والمهنيين ولا ينجذبون للالتحاق بالقوات المسلحة واتخاذها كسياق مهني، وهم يطمحون دائماً إلى الأوضاع المريحة في القطاع المدني بسبب ما يتمتعون به من مزايا علمية واقتصادية واجتماعية، وإذا كانت هناك احتمالات لحصولهم على أوضاع ذات نفوذ داخل القوات المسلحة بعد فترة من الزمن فهم يفضلون الحصول عليها في أي مكان آخر، وهم يرون انه على الرغم من تمتع الضباط بمكانة اجتماعية علية نسبياً فإن هيبتهم أدنى من هيبة أي مهنة أخرى في القطاع المدني.

لكن أفراد الطبقة الوسطى لا يترددون في الالتحاق بالقوات المسلحة لما تتيحه لهم من فرصة في الحراك الاجتماعي ويمكنهم مستواهم التعليمي من تحقيق ذلك ويحاولون دائماً الحفاظ على وضعهم الاقتصادي، أما الطبقة الدنيا فالقوات المسلحة بالنسبة لها خطوة حراكية إلى أعلى في السلم الاجتماعي لاسيما لخريجي المدارس

الثانوية الذين كانوا يطمحون في الالتحاق بالجامعات ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك ويكون التعليم العسكري بالنسبة لهم أمراً بديلاً وسهلاً ومساوياً من ناحية المكانة في نظرهم للتعليم الجامعي.

خامساً - النسق العسكري والوظائف الاقتصادية والاجتماعية :

ليس هناك من شك في ان القوات المسلحة يمكن أن تكون وسيلة تحديث المجتمع بالنظر إلى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية وسيطرة على مصادر القوة، لكن قدرتها على التحديث تتوقف على العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى وعلى خلفيتها التاريخية وواقع المجتمع، والمشكلة هنا أن تصور هذا الدور تحديثي لا يتفق دائماً مع الواقع العملي فقد سيطر الضباط السوريون مثلاً على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية في سوريا ورغم هذا لم يكن لمثل هذه السيطرة من آثار تذكر، وفي لبنان عمل معظم المسرحين كسائقي تاكسي أو بائعين في محلات تجارية، وعاود الجنود البدو في الأردن إلى قبائلهم بعد خمس سنوات من الخدمة العسكرية دون أن تكون لذلك أي آثار تذكر.

ومن هنا يمكن القول انه سواء تدخلت القوات المسلحة أو لم تتدخل فان محصلة هذا التدخل تعتمد على الظروف الاجتماعية التي تعمل فيها وعلى بناء المؤسسات الأخرى التي تتنافس معها، ولكن يجب الاعتراف بان القوات المسلحة في دول العالم الثالث غير قادرة على أن تمد البلاد بالإعداد الكافية من الأفراد الأكفاء المؤثرين في حركة الحكومة والتخطيط الاقتصادي وانه حتى لو احتكرت القوات المسلحة القوة وتمتعت بالتماسك الداخلي فإنها لن تستطيع أن تحكم أمة وعليها أن تتحول إلى حزب سياسي أو بيروقراطية كبيرة.

أما الدور الذي يمكن أن تساهم به القوات المسلحة في عملية التحديث فيمكن تصدره على النحو الآتي :

- **التدريب الفني** : تصلح القوات المسلحة كمجال للتدريب للحصول على المهارات الإدارية والفنية، وتوضح خبرات الحرب العالمية الثانية ان العمليات العسكرية كانت تحتاج إلى تدريب فني استلزم الاستعانة بأعداد ضخمة من الأفراد وقد حصل فعلاً حوالي نصف مليون إفريقي في بعض الدول الإفريقية على تدريب خلال الحرب العالمية الأخيرة احتوى على بعض المهارات الفنية البسيطة وصيانة السيارات والرعاية الطبية.
- **الإشراف على المشروعات** : يمكن للقوات المسلحة أن تدفع بالعديد من المديرين المدربين للإشراف على الأنشطة الاقتصادية وسد احتياجات الصناعة، وقد يكون هؤلاء المديرون أما متقاعدين أو مختارين لهذه الأعمال وذلك هو الذي حدث في إسرائيل وإندونيسيا إذ خصصت لهم مراكز تدريبية لرفع كفاءاتهم في هذا المجال.
- **المساهمة في الأعمال العامة** : يمكن للقوات أن تساهم في الأعمال التحديثية العامة كبناء الطرق والمشاريع الهندسية لاسيما وان لها قدرة خاصة على مواجهة الكوارث التي تحدث في البلاد كالفيضانات والزلازل.
- **النواحي التعليمية** : للقوات المسلحة القدرة على تعليم الأميين ومحو الأمية، لاسيما وأنها تنظر إلى التعليم فيها كمهمة جوهرية للقائد العسكري فكل جندي فيها يكون معلماً بعد أن يحصل علىْ أساسيات تخصيصه.
- **التغيير الاجتماعي** : تصلح القوات المسلحة كأداة للتغيير الاجتماعي إذ يمكنها أن تدعم الرابطة القومية العامة لاسيما في البلاد الحديثة الاستقلال وان تضم في وحداتها كل فئات سكان البلد الواحد المتابين عنصرياً ودينياً وقومياً وتعدهم ليكونوا أعضاء في أسرة قومية واحدة، ويمكن للقوات المسلحة أن تحدث

تغييرات أساسية في جنودها والعاملين فيها إذ يمكن للقروي المجند أن يلمس لأول مرة في حياته أساليب التنظيم العصري وقواعد الانضباط وتفتح أمامه فرصة التعلم المهني الجديد حيث تكون بعد تسريحه عاملاً في تغيير مسار حياته وتقفز به إلى فئة اجتماعية مختلفة.

المصادر والمراجع

١. الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع، عبد الله إبراهيم.

٢. علم الاجتماع، عبد الله إبراهيم.

٣. المنهجية في العلوم الاجتماعية، دانيال بورتو.

٤. علم النفس العسكري، عبد الرحمن العيسوي.

٥. وعي السلوك، د. محمد الدروبي.

٦. علم النفس السياسي والاقتصادي، د. عبد الرحمن العيسوي.

٧. مبحث الجريمة، د. عبد الرحمن العيسوي.

٨. معجم مصطلحات العلوم الإدارية، أحمد زكي بدوي.

٩. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد زكي بدوي.

١٠. علم النفس الحربي، شارل سانديس، ترجمة محمد ياسر الايوبي.

١١. المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، ميخائيل وصلاح مخيمر.

١٢. مقدمة كتاب علم النفس الحربي، محمد عثمان نجاتي,

١٣. قاموس مصطلحات علم الاجتماع، محمد عاطف غيث وآخرون.

١٤. مقدمة علم الاجتماع السياسي، د. أحمد زايد.

١٥. علم الإجتماع والصراع الايديولوجي في المجتمع العربي، حيدر إبراهيم علي.

الفهرس

الفصل الثالث (الخصائص المميزة للنسق العسكري).....٤٧

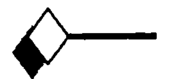

الفصل الرابع (البيروقراطية وبيروقراطية النسق العسكري) ٦١

الفصل الخامس (السلطة والتدرج الهرمي العسكري)....... ٨٧

الفصل السادس (تمثيل وصراع الأدوار العسكرية).....١١٣

الفصل السابع (التكيف للمواقف العسكرية)..........١٤٠

الفصل الثامن (الجماعات الأولية وظروف الضغط القتالي)....... ١٦٣

الفصل التاسع (مخرجات النسق العسكري).........١٨٣

الفصل العاشر (النسق العسكري والمجتمع)............. ١٩٩